محمود سويد

الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل



٥٠ عامًا من الصمود والمقاومة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي - متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ - ١١. بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

إلى الأرضِ التي نأتْ
وَالناسِ الذينَ كانوا

إلى وَالِدي - الشيّخ أسعد
أودعناه تراب كفرحمام
في السابع من تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٨٧
ولمّا نعُدْ

الجَنوبُ اللبنَاني في مُواجَهَة إسرَائيل

٥٠ عَامًا
مِنَ الصُّمُود وَالمقَاوَمَة

الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل

٥٠ عاماً من الصُّمود والمقاوَمة

محمود سويد

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Al-Janūb al-Lubnānī fī muwājahat Isrā'īl: 50 'āman min al-ṣūmud wa-al-muqāwamah
Maḥmūd Suwayd

South Lebanon Confronting Israel: 50 Years of Steadfastness and Resistance
Mahmoud Soueid

الطبعة الأولى - بيروت
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨

الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل

٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة

محمود سويد



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Al-Janūb al-Lubnānī fī muwājahat Isrā'īl: 50 'āman min
al-ṣumud wa-al-muqāwamah
Maḥmūd Suwayd

South Lebanon Confronting Israel: 50 Years of Steadfastness
and Resistance
Mahmoud Soueid

الطبعة الأولى - بيروت
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨

المحتويات

الفصل الأول
مشهد عام
(١٩٤٨ ـ ١٩٩٨)

أولاً: خمسون عاماً من المعاناة والصمود

(أ) مقدمة

إن عمر معاناة الجنوب مع جاره اللدود هو من عمر الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، التي شارك فيها لبنان بجيشه الناشئ، وبمتطوعين مدنيين في عداد "جيش الإنقاذ" (بقيادة فوزي القاوقجي)، ولم تنته بتوقيع اتفاق الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩، وإنما تواصلت طوال نصف قرن، وشَمَلت مئات الألوف عبر الأجيال المتعاقبة. وقد غيرت هذه المعاناة المستديمة أقداراً ومصائر، وولَّدت أنماط حياة لا تزال مستمرة في الجنوب وفي مناطق أخرى من لبنان والعالم، حيث حملت الجماعات الجنوبية معها نكهتها وتقاليدها وأعرافها، وحيث تعيش قلق الموقت الدائم في انتظار سلم يكاد يصبح مستحيلاً.

فقد استمرت الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية عرضة للعمليات المتقطعة إلى ما بعد حرب ١٩٦٧، حين بدأت خلايا الفدائيين الفلسطينيين تنتشر انتشاراً ملموساً في منطقة "العرقوب" المحاذية للحدود الشمالية لفلسطين، وذلك قبل أن يتدفقوا بأعداد كبيرة ابتداء من صيف سنة ١٩٦٨ وطوال سنة ١٩٦٩، تمهيداً للانتقال الكامل خلال سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١، بسبب تصفية محطتهم الأردنية.

ومنذ ذلك الوقت صار الجنوب اللبناني أكثر الجبهات العربية اشتعالاً. وتحول في العقود الثلاثة الأخيرة، أي بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٩٨ (باستثناء حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣) إلى ميدان عسكري وحيد للصراع اليومي والمتواصل من دون انقطاع بين جبهات الدول العربية وإسرائيل.

شهد لبنان في هذه الحقبة أربعة اجتياحات كبيرة، كان الجنوب ساحتها الرئيسية، وأطلق الإسرائيليون على كل منها اسماً معبّراً: "عملية الليطاني" سنة ١٩٧٨؛ عملية "سلامة الجليل" سنة ١٩٨٢؛ عملية "تصفية الحسابات" سنة ١٩٩٣؛ عملية "عناقيد الغضب" سنة ١٩٩٦؛ فضلاً عن الاجتياحات المحدودة، وغارات الطيران الحربي "الروتينية" التي تدمر وتقتل وتهجّر، ومحاصرة المرافئ البحرية، والحملات البرية التي من نتائجها الاعتقال والنفي ونسف البيوت وحرق البساتين والغلال. وعقد لبنان الكثير من الاتفاقات، وعنوانها الرئيسي المسألة الجنوبية: اتفاق الهدنة سنة ١٩٤٩؛ اتفاق القاهرة سنة ١٩٦٩؛ اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣؛ تفاهم تموز/يوليو ١٩٩٣؛ تفاهم نيسان/أبريل ١٩٩٦. وحلّت على أرضه جيوش عربية (قوات الردع) (سنة ١٩٧٦)، وقوات متعددة الجنسيات (سنة ١٩٨٢)، وقوات الأمم المتحدة التي لا تزال ترابط على تخوم "حزام الأمن". وعرفت هضاب الجنوب وأوديته ومسالكه الوعرة كل أنواع المقاومين، من لبنانيين وفلسطينيين وعرب وأمميين حالمين بالثورة: علمانيين ومتدينين أولاً، ثم إسلاميين احتكروا ساحة المقاومة وتحول الجنوب معهم إلى جزء من معادلة إقليمية، ولم يعد شأناً لبنانياً بحتاً.

وفي هذه العقود الثلاثة تمادت إسرائيل في طموحاتها إلى أقصى مدى يمكن أن تبلغه: احتلت بيروت ومعظم لبنان؛ طردت رجال المقاومة الفلسطينية؛ أوصلت مرشحها بشير الجميل إلى رئاسة

الجمهورية. ثم تراجعت تحت ضربات المقاومة إلى "حزام أمن" يشكل ١٠٪ من مساحة لبنان، لا تكاد تصمد فيه أمام حرب الاستنزاف التي نجحت "المقاومة الإسلامية" في فرضها على الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية. ومهما يكن الجدل بشأن التقويم الراهن للوضع الجنوبي: هل الجنوب رهينة لدى إسرائيل إلى أن تفرض سلمها على لبنان وسورية، أم أن القوات الإسرائيلية في الجنوب صارت رهينة "المقاومة الإسلامية" كمحصلة لبنانية ـ سورية ـ إيرانية؟ هل لا يزال "حزام الأمن" خطاً أمامياً ودرعاً يمتص الضربات قبل أن تصيب إسرائيل، أم تحول إلى "بطن رخو" يضحي الجنود الإسرائيليون بحياتهم لحمايته؟ هل لا يزال جنود "جيش لبنان الجنوبي" "أكياس رمل" صالحة للاستعمال، أم صاروا عبئاً على الجيش الإسرائيلي، وصيداً سهلاً للكمائن التي يتفنن رجال المقاومة في نصبها؟ ومهما تتباين الإجابات عن هذه الأسئلة ـ وهي على أهميتها نوع من التحليل البارد لحالة عسكرية وإنسانية ساخنة ـ فالثابت هو أن الجنوب مستمر ساحة قتال وأرضاً محروقة، وأن قدر الجنوبيين المعاناة الدائمة إلى أجل لا يملك أحد الآن تحديده. هذه المعاناة التي تمتد من دائرة ضيقة: "حزام الأمن" بعدد سكانه الستين ألف نسمة أو السبعين ألف نسمة، بعد موجات النزوح المتتالية، إلى دائرة أوسع تشمل القرى المحيطة بالحزام التي تتلقى يومياً قذائف مدافع الجيش الإسرائيلي وطائراته الحربية، ثم تمتد لتشمل كل الذين تغيرت أوضاع حياتهم نتيجة النزوح والاستقرار (أو عدم الاستقرار) بأماكن أخرى في لبنان وخارجه. لكن المعاناة لا تتوقف هنا، بل تمس أيضاً حياة الشعب اللبناني كله والوطن اللبناني الذي لا يمكن أن يقوم فيه عمران وازدهار، ولا يمكن أن تكون فيه حياة طبيعية كغيره من الأوطان، ما دام الاحتلال قائماً، ومخاطر الاجتياحات والتهجير مستمرة، والإرادة الشعبية مكبلة بالاعتبارات المتضاربة.

وعلى هذا صار السؤال الجنوبي سؤالاً لبنانياً منذ تفجره على الساحة اللبنانية كلها، ولا سيما في اجتياح سنة ١٩٨٢ وما تلاه من اجتياحات دورية، واعتداءات يومية متواصلة. لكنه فشل في فتح الباب العربي الموصد. طمح الجنوب ذات يوم إلى أن يكون "البؤرة" أو "النموذج" أو "الطليعة"، بلغة ذاك الزمان. كان ذلك من تطلعات مرحلة انقضت، وانطوت معها راياتها وأحلامها وأوهامها. استمرت المقاومة بصيغة أكثر فعالية، وبأهداف أكثر تحديداً، بينما ذهب العرب إلى الاستسلام بعد أن ألبسوه ثوب الواقعية الملتبسة. إلاّ إنه مهما يتعاظم تأثير المقاومة، ومهما يبلغ نجاحها في تكبير المأزق الإسرائيلي، فإنها لا تستطيع/ ولا يفترض أن تكون بديلاً من الإمكانات والطاقات العربية، ولا يمكن اختصار الصراع العربي - الإسرائيلي، بكل مضامينه وعناصره، على هذه الرقعة المجتزأة مما ينبغي أن يكون أرض هذا الصراع.

(ب) الجنوب " بؤرة ثورية"

لم تنج قرى الجنوب من المجازر التي ارتكبتها القوات الصهيونية خلال معارك ١٩٤٨. وقد اشتهر من هذه المجازر: دخول القوات اليهودية قرية حولا المحاذية للحدود مع فلسطين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ وجمع السكان في منزلين وتفخيخهما ونسفهما، الأمر الذي أدى إلى سقوط أكثر من ثمانين قتيلاً (تفصيلات المجزرة وأسماء شهدائها في: رابطة أبناء حولا، ١٩٩٨). كما ارتكبت القوات اليهودية مجزرة أخرى في قرية صلحة على الحدود اللبنانية - الفلسطينية، وهي إحدى القرى السبع التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٤٨. وبحسب المؤرخ الإسرائيلي بني موريس فإن قوة من اللواء السابع (التابع للهاغاناه) احتلت صلحة يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، في سياق عملية حيرام، وأن ٩٤ شخصاً "قُتلوا داخل منزل تم

نسفه" وطرد الباقون من سكان القرية الذين ظلوا في قيد الحياة (الخالدي، ١٩٩٨، ص ٣٢٦).

وعلى الرغم من أن الحدود اللبنانية - الإسرائيلية كانت أقل الجبهات العربية سخونة بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٤، فقد سُجِّل ١٤٠ حادث اعتداء على لبنان في هذه الحقبة، قبل الولادة الرسمية لحركة "فتح" سنة ١٩٦٥ وتشكيل مجموعات فدائية بدأت تبحث عن منافذ للتسلل إلى فلسطين، عبر نقاط الضعف في المناطق المحيطة بها، من سيناء إلى الجنوب اللبناني.

وفي ليل ٢٩ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، بدأت مرحلة جديدة من الاعتداءات الإسرائيلية، كماً ونوعاً، عندما دخلت قوات إسرائيلية مسافة ثلاثة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية ونسفت منزلاً في قرية حولا، وثلاثة خزانات للمياه في قرية ميس الجبل، رداً على "أعمال إرهاب" تأتي من الأراضي اللبنانية، كما ادعى رئيس الحكومة الإسرائيلية وقتذاك. ثم تكررت الاعتداءات، وسقط قتلى وجرحى من المدنيين في القرى اللبنانية.

وعلى الرغم من أن لبنان لم يشارك في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقد حولت إسرائيل فضاء الجنوب مسرحاً لحركة طيرانها الحربي في اتجاه سورية، ونالت المنطقة نصيبها من القذائف. واستفادت إسرائيل من الفرصة التي أتاحتها هذه الحرب، فاحتلت وضمت ١١ مزرعة في خراج قرية شبعا ومساحات من الهضاب الغربية والجنوبية لجبل الشيخ في الجزء اللبناني منه، ودفعت الأسلاك الشائكة التي تقيمها على الحدود إلى داخل الأراضي اللبنانية في عملية قضم سوف تتكرر طوال أعوام الاحتلال.

بعد حرب ١٩٦٧، ارتفعت حرارة الاشتباكات على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. فقد وجد الفدائيون الفلسطينيون في انكسار الأنظمة العربية، نتيجة الهزيمة المروعة، فرصة لتكثيف عملياتهم

والتسلل حيثما أتيح لهم عبر الحدود العربية إلى الوطن المحتل.

وفي ١٤ آب / أغسطس من السنة نفسها، أعلن وزير خارجية إسرائيل، آبا إيبن، أن اتفاق الهدنة مع لبنان ملغى، كغيره من اتفاقات الهدنة مع الدول العربية الأخرى، وأن إسرائيل تتمسك باتفاق وقف القتال فقط. لكن الأمم المتحدة رفضت ذلك، وأعلن الأمين العام يوثانت، في تقريره عن أعمال المنظمة الدولية في ١٥أيلول/سبتمبر ١٩٦٧،أن اتفاقات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية قائمة.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على مطار بيروت المدني ودمر ١٣ طائرة تجارية جاثمة على أرض المطار، بحجة أن فدائيين انطلقوا من لبنان وهاجموا طائرة بوينغ ٧٠٧ تابعة للخطوط الجوية الإسرائيلية (أل ـ عال) في مطار أثينا، وقُتل راكب وجُرحت مضيفة.

منذ صيف سنة ١٩٦٨ (بعد معركة الكرامة في ٢١ آذار / مارس ١٩٦٨) بدأت تتكون نوى الوجود الفدائي الفلسطيني في الجنوب، متركزة بصورة خاصة في منطقة "العرقوب" التي عرفت لاحقاً باسم "فتح لاند".

وبين صيف سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٤ كان لبنان يحبل بحربه التي انفجرت سنة ١٩٧٥ ولما تنته ذيولها بعد. فقد تحول خلال هذه السنوات إلى "بؤرة ثورية" ملتهبة بالوقائع والطموحات الممكنة والمستحيلة. وكان ثمة عوامل كثيرة كوّنت "الساحة" اللبنانية خلال تلك الحقبة. فإضافة إلى الصحافة والأحزاب والحركة النقابية العمالية والطالبية، التي تمتعت بقدر كبير من الحرية (والفوضى أيضاً)، أُشرعت أبواب البلد على المؤثرات الخارجية كلها.

كان هناك ثوريون فلسطينيون (انضم إليهم ثوريون عرب ووطنيون ويساريون لبنانيون) اعتقدوا أن الثورة العربية ستمتد من الجنوب اللبناني لتشعل كل أرجاء الوطن العربي وجماهيره التي شحن عبد

الناصر (وحزب البعث وحركة القوميين العرب) نفوسها بالتوق إلى الحرية والحياة الكريمة. وكانت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) بداية الرد على الهزيمة، ثم حرب ١٩٧٣ التي اعتبرها الرأي العام العربي انتصاراً، على الرغم مما انتهت إليه. وكانت حرب فيتنام، وحركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وصيحات وصور عبد الناصر وجياب وغيفارا وكاسترو وبن بيلا ولومومبا، وأفكار ماركس ولينين وأبنائهم وأحفادهم من المفكرين التقدميين، تلهب مخيلات الشباب، وتطلق عزائمهم، وتفجر طاقاتهم النضالية، وتبسط أمامهم صورة عالم متحرر من الإمبريالية تحكمه الشعوب المستقلة والمنتصرة على مختلف أشكال الاستغلال.

في إطار هذه البيئة المتفجرة، وبعد اشتباكات وتوترات في السياسة وفي الشارع، أذعن النظام اللبناني للضغوط ووقّع مع منظمة التحرير الفلسطينية "اتفاق القاهرة" في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، لتنظيم وجود المقاومة الفلسطينية ونشاطها في الجنوب اللبناني. ونص الاتفاق على "السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح...."، وحدد نقاط العبور وأماكن التمركز، وعكس ـ في جانب آخر منه ـ "ميزان القوى الجديد". فبعد أن كان الفلسطيني العادي في المخيمات عرضة للاضطهاد، نص اتفاق القاهرة على "حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان"، و"الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة"، وتأليف لجان عسكرية مشتركة، إلخ.

لكن الاتفاقات المكتوبة لم تكن لتصمد أمام زخم التطورات اللاحقة، وخصوصاً منذ تدفق فدائيي المنظمات الفلسطينية إلى لبنان بعد تصفية محطتهم الأردنية (١٩٧٠ ـ ١٩٧١). وتحول الجنوب في النصف الأول من السبعينات إلى ساحة قتال صاخب ومجنون: غارات طيران متلاحقة، واجتياحات تنفذ سياسة "الأرض المحروقة" وتخلف دماراً

وقتلاً وتهجيراً. وكان فاتحة الاجتياحات وأكبرها حجماً، منذ سنة ١٩٤٨، اجتياح القوات الإسرائيلية منطقة العرقوب في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٠ واشتباكها مع الجيش اللبناني والفدائيين مدة ٣٥ ساعة قُتل خلالها ستة جنود لبنانيين، وجُرح ١٥، وقتل مدنيان، بحسب البيانات العسكرية اللبنانية وقتذاك. ومنذ ذلك الحين صارت الغارات الجوية والبحرية والاجتياحات البرية نشاطاً يومياً للجيش الإسرائيلي، وصار منظر الجنوبيين الهائمين على الطرقات أو المحملين في الشاحنات مع بقجهم وأثاثهم الرث، مغادرين قراهم وعائدين إليها، منظراً مألوفاً ومتكرراً. وكان أبرز الأحداث التي كوّنت المشهد الجنوبي في تلك الفترة: الاجتياح الواسع للقطاعين الأوسط والشرقي في الجنوب فجر ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٢؛ موجة الرسائل والسيارات المفخخة الموجهة إلى مراكز وشخصيات فلسطينية، مثل تفجير سيارة غسان كنفاني ومقتله (١٩٧٢/٧/٧)، وإصابة الدكتور أنيس صايغ، مدير مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بانفجار رسالة ملغومة (١٩٧٢/٧/١٩) يرجح الدكتور صايغ أن يكون الإسرائيليون هم الذين أرسلوها؛ الغارة على قواعد الفدائيين ومخيم نهر البارد في شمال لبنان وسقوط ٥٩ قتيلاً و ٤٠ جريحاً (١٩٧٢/٩/٨) رداً على قيام فدائيين فلسطينيين باحتجاز رهائن إسرائيليين في أثناء الألعاب الأولمبية في ميونيخ (١٩٧٢/٩/٥) ونشوب معركة أدت إلى مقتل ١١ رياضياً إسرائيلياً؛ اجتياح الجنوب في ١٦ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، الذي مهدت له إسرائيل بغارات جوية شاركت فيها ٥٥ طائرة حربية، وقد اشتبك الجيش اللبناني مع القوات المغيرة وسقط له - بحسب بلاغ رسمي - ١٥ شهيداً و ٤٦ جريحاً عسكرياً و ٨٠ شهيداً مدنياً، وقدرت خسائر الجيش الإسرائيلي بـ ١٨ قتيلاً؛ الهجوم البحري الإسرائيلي على مخيمي نهر البارد والبداوي في الشمال (١٩٧٣/٢/٢١) الذي أدى إلى مقتل ٣١ شخصاً وجرح ٦٠؛ هجوم الكوماندوس الإسرائيلي على

مخيمات بيروت يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٣ ومقتل ٤٠ فلسطينياً و ٤ لبنانيين وجرح ٢٩. وفجر اليوم نفسه، نفذ الكوماندوس الإسرائيلي عملية في شارع فردان، في قلب بيروت، قُتل فيها ثلاثة قياديين فلسطينيين: محمد يوسف النجار وكمال عدوان والشاعر كمال ناصر. (استقالة رئيس الحكومة صائب سلام احتجاجاً على عدم تدخل قوات الأمن اللبنانية)؛ اشتباكات مسلحة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية (نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٧٣) وسلاح الجو اللبناني يقصف المخيمات في بيروت؛ القصف الإسرائيلي لرادار الباروك في أثناء حرب ١٩٧٣ (١٩٧٣/١٠/١٠) ومقتل ٩ عسكريين لبنانيين؛ سقوط قتلى وتهدم منازل في المعارك الجوية فوق قرى الجنوب في حرب ١٩٧٣؛ القصف الجوي والهجوم البري على بعض قرى الجنوب في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٤ رداً على عملية الفدائيين في مستعمرة كريات شمونة قبل يوم واحد، أي في ١١ نيسان/أبريل، ومقتل ١٨ إسرائيلياً. ففي صباح ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٤، دخلت قوات إسرائيلية قرى الضهيرة ومحيبيب وعيترون وبليدا ويارين، ونسفت ٢٤ منزلاً، ومركز محطة ضخ المياه في بلدة الطيبة، وخطفت ١٣ شخصاً، وقتلت امرأة وابنتها. وصرح وزير الدفاع، موشيه دايان، أن هذا مجرد تحذير للحكومة اللبنانية، وإذا سمحت بنشاط "المخربين"، "فإن جزءاً كبيراً من لبنان سيصبح مدمراً ومهجوراً"؛ القصف الإسرائيلي لمخيمات الفلسطينيين في بيروت والجنوب يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٧٤، بعد يوم من العملية الفدائية في ترشيحا (مستعمرة معلوت) التي أسفرت عن ١٦ قتيلاً و ٧٠ جريحاً، ثم بعد العملية الفدائية في نهاريا يوم ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٤؛ الغارات على منطقة صبرا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ (بعد عملية فدائية في قلب تل أبيب)؛ تدمير قرية كفر شوبا اللبنانية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، بعد تحولها إلى مركز فعال لنشاط المقاومة. حدث هذا كله قبل أن تنخرط إسرائيل في الحرب اللبنانية بنشاط، وتعلّق

عليها آمالاً كباراً، لكن من دون نجاح كبير.

وقد سجلت السلطات اللبنانية ٣٠٠٠ اعتداء إسرائيلي على لبنان بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٤، أدت إلى مقتل ٨٨٠ مدنياً من الفلسطينيين واللبنانيين.

ومع انفجار الحرب اللبنانية في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، برز انشغال المستوى السياسي الإسرائيلي بالوضع اللبناني، إلى جانب المستوى العسكري. ودارت على صفحات الصحف نقاشات واسعة في شأن مستقبل لبنان: مصير السلطة المسيحية؛ خطر الأسلمة؛ التدخل السوري؛ التقسيم؛ الكانتونات؛ إلخ. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، شمعون بيرس، قراره فتح الحدود أمام اللاجئين اللبنانيين المسيحيين، وصار "الجدار الطيب" (الذي افتتح رسمياً في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦) عنوان السياسة الإسرائيلية المتدخلة طرفاً رئيسياً في الحرب الدائرة في لبنان. وبدأت إسرائيل تساعد مجموعات مسيحية مؤلفة، في معظمها، من جنود وضباط منشقين عن الجيش اللبناني في الجنوب، بقيادة الرائد سامي الشدياق والرائد سعد حداد. وكانت هذه المجموعات تسمى، في البداية، باسم قرى المنشأ: تجمع عسكريي القليعة؛ تجمع عسكريي رميش؛ إلخ. وقد تمركزت هذه المجموعات في المنطقة الحدودية المحاذية لإسرائيل، واستولت على أسلحة من ثكنات الجيش اللبناني في المنطقة. وفي آذار/مارس ١٩٧٦ كانت هذه المجموعات تسيطر على منطقة تحدها من الشرق بلدة مرجعيون، وفي الوسط قرى رميش وعين إبل ودبل، وفي الغرب قرية علما الشعب. وفي خريف سنة ١٩٧٦ كان سعد حداد يسيطر على جيبين منفصلين في الجنوب: الأول في قضاء بنت جبيل، ويضم بلدة بنت جبيل وقرى عين إبل ودبل ورميش والقوزح وعيتا الشعب؛ الثاني في قضاء مرجعيون، ويضم بلدة مرجعيون وقريتي القليعة ودير ميماس. وتراوح عرض هذه المنطقة بين ٥ كلم و ١٠ كلم،

ومساحتها بين ٥٠٠ كلم٢ و٦٠٠ كلم٢، وتمتد من الساحل غرباً - جسر الحمرا قرب قرية الناقورة في قضاء صور - حتى بلدة مرجعيون شرقاً ("سيرة سعد حداد"، راجع: "النهار العربي والدولي"، العدد ٣٥١، ٢٣ - ٢٩/١/١٩٨٤، ص ٢٣ - ٢٥).

ومنذ نيسان/أبريل ١٩٧٥ حتى "عملية الليطاني" في آذار/مارس ١٩٧٨، ظل الجنوب ساحة مشتعلة: عمليات فدائية في إسرائيل، وغارات إسرائيلية يومية، واجتياحات متواصلة للقرى والمخيمات. وفي هذه الفترة (١٩٧٦ - ١٩٧٧) قدمت إسرائيل عبر "الجدار الطيب" على الحدود اللبنانية - الفلسطينية الخدمات للمدنيين اللبنانيين، وأقامت مواقع عسكرية داخل الأراضي اللبنانية، وساعدت عسكريين ومقاتلين لبنانيين في احتلال بعض ثكنات الجيش اللبناني في الجنوب لتكوين قوة عسكرية لبنانية موالية لإسرائيل بقيادة الرائد سعد حداد، فضلاً عن دورات التدريب والإمداد بالسلاح والذخيرة. (في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، قال رئيس "الحركة اللبنانية في القليعة"، كلوفيس فرنسيس: لدينا الآن ٦٨٠ جندياً و ٨٠٠ مقاتل). وشُغلت الأوساط السياسية الإسرائيلية، في أواخر سنة ١٩٧٦ وأوائل سنة ١٩٧٧، بتحديد "الخط الأحمر" في الجنوب اللبناني الذي لا يُسمح للقوات السورية بتجاوزه. وذُكر أن هذا الخط يمتد من شرقي صيدا، عبر بلدتي جزين وكفر مشكي، وأن هذا التحديد نقل إلى دمشق عبر الولايات المتحدة. وكان يتسحاق رابين أعلن، في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٦، أن "الخط الأحمر" يقع "على ضفاف نهر الليطاني."

وبحسب إحصاءات لبنانية رسمية، فإن ٣٨ اعتداء إسرائيلياً وقع على الجنوب خلال سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، وبلغ عدد ضحاياها ١٢٦ قتيلاً ونحو ٣٠٠ جريح، وأن ١٢٨ اعتداء وقع خلال سنة ١٩٧٧، وبلغت حصيلتها ٥٦ قتيلاً و ١٧٠ جريحاً ومخطوفاً.

ثانياً: ثلاثون عاماً من الاحتلال والمقاومة

(أ) اجتياح ١٩٧٨: "عملية الليطاني"

فجر الخامس عشر من آذار / مارس ١٩٧٨ اجتاحت قوة إسرائيلية، عديدها ٢٠,٠٠٠ من الجنود والضباط، الأراضي اللبنانية في عملية واسعة أطلقت إسرائيل عليها اسم "عملية الليطاني". استمرت العملية سبعة أيام، احتل الجيش الإسرائيلي خلالها ٢٠٢٠ كلم٢ من الأراضي اللبنانية. وأعلن بيان عسكري أن هدفها "اجتثاث قواعد الإرهابيين". كما أعلن رئيس الأركان، موردخاي غور، أن إسرائيل تنوي إقامة "حزام أمن" على طول الحدود اللبنانية يصل مرجعيون وقليا في الشرق، ورميش وعين إبل ودبل في الوسط، وعلما الشعب في الغرب، بعمق ١٠ كلم. لكن العمليات العسكرية الإسرائيلية تجاوزت العشرة كيلومترات لتشمل المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني كلها.

وعلى الرغم من أن البيان العسكري الإسرائيلي أشار إلى "أن القوات الإسرائيلية لا تنوي إلحاق الأذى بالسكان"، فقد ذكر تقرير صادر عن منظمة الصليب الأحمر الدولي "أن عدد القرى التي شملها الغزو الإسرائيلي بلغ حوالي ١٥٠ قرية، ٨٢ منها أصيبت بأضرار بالغة و ٦ دمرت تدميراً كلياً بينها بلدة الخيام. عدد القتلى قارب الألف. وقد تراوح عمق الغزو داخل الأراضي اللبنانية من ٣ إلى ١٧ كلم بين تلال كفر شوبا وشبعا في الشمال الشرقي والناقورة في الجنوب الغربي" ("جنوب لبنان: مأساة وصمود"، ١٩٨١، ص ٥٠ ـ ٥١). وقد أدت العمليات العسكرية إلى تهجير ٢٨٥,٠٠٠ شخص بينهم ٢٢٠,٠٠٠ لبناني و ٦٥,٠٠٠ فلسطيني. أمّا المصادر الرسمية اللبنانية فذكرت أن عدد القتلى من لبنانيين وفلسطينيين بلغ ١١٦٨ شخصاً (وزارة الإعلام اللبنانية، ١٩٨٦، ص ١٣). وذكرت مصادر إسرائيلية أن عدد القتلى من القوات الإسرائيلية بلغ ١٨.

ارتكبت قوات الغزو الإسرائيلي في إبان الاجتياح ثلاث مجازر: الأولى في قرية العباسية ذهب ضحيتها ٨١ مواطناً لبنانياً تتراوح أعمارهم بين العامين والثمانين عاماً، والثانية في بلدة الخيام قتل فيها ٣١ مواطناً لا يقل عمر أي منهم عن الخمسين عاماً، والثالثة في بلدة كونين وسقط فيها ٢٩ طفلاً وولداً ("جنوب لبنان: مأساة وصمود"، ١٩٨١، ص ٥١).

في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٨، أعلنت إسرائيل أنها أنجزت انسحابها من معظم القرى (وكان مجلس الأمن قد أصدر قراريه ٤٢٥ و ٤٢٦)، وبدأت القوات الدولية التمركز في المواقع المحددة لها في الجنوب) محتفظة بـ "الحزام الأمني" الذي يشمل قضاءي بنت جبيل ومرجعيون، وبأجزاء من قضاءي صور وحاصبيا. وتولى الرائد سعد حداد مسؤولية هذا الشريط والمجموعات المسلحة فيه بعد أن انفصل عنه الرائد سامي الشدياق وانضم إلى "القوات اللبنانية" التابعة لبشير الجميل.

وفي تموز/يوليو من السنة نفسها، حاولت قوة من الجيش اللبناني الانتشار في منطقة العمليات الدولية بالاتفاق مع الأمم المتحدة، وبموافقة سورية والولايات المتحدة، إلاّ إن مدفعية سعد حداد أوقفت القوة في بلدة كوكبا الجنوبية، في ٣١ تموز/يوليو، ومنعتها من التقدم. وكان من نتيجة ذلك إحالة حداد والشدياق على المحاكمة بتهمة التعامل مع العدو وإبلاغ الأمم المتحدة (في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) أنهما "لم يعد لهما أي صفة أو سلطة مهما تكن للتحرك باسم الجيش اللبناني أو للتفاوض مع منظمة الأمم المتحدة أو ممارسة أي قيادة في المنطقة." وجرت محاولة ثانية لإدخال الجيش اللبناني إلى الجنوب في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٩، تنفيذاً للقرار رقم ٤٤٤ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، لكن إسرائيل والميليشيات الحدودية حالت دون ذلك، مرة أخرى.

ومضت إسرائيل تجرف الأراضي وتشق الطرقات وتبني الجسور

تسهيلاً لتحرك قواتها، وظهرت بضائعها في أسواق بعض القرى، ونشط "الجدار الطيب" وبوابات العبور في استقبال المرضى والجرحى، ومد الميليشيات بالسلاح والتدريب على استعماله، واستقبال الزوار ومستخدمي الموانىء الإسرائيلية في اتجاه الخارج، وكذلك العمال الذين يعبرون إلى إسرائيل بحثاً عن عمل في مصانعها وحقولها. وفي هذا الوقت كانت القرى الجنوبية تنزف هجرة ونزوحاً. وجاء في التقرير الدوري للأمين العام للأمم المتحدة، عن الفترة من ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ حتى ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٩، أنه "حتى بداية حزيران [يونيو]، نزح حوالي ٧٠ بالمئة من سكان برعشيت، وحوالي ٣٠ بالمئة من سكان قرية شقرا، وحوالي ١٠ بالمئة من سكان قرية تبنين ومعظم القرى المتضررة الأخرى" ("جنوب لبنان: مأساة وصمود"، ١٩٨١، ص ٩٨).

في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، بدأ الرائد سعد حداد يوزع على الأهالي بطاقات شخصية تحمل عبارة "دولة لبنان الحر". وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٩ أعلن حداد، من "المطلة" داخل الحدود الإسرائيلية، قيام "دولة لبنان الحر" على مساحة ٧٠٠ كلم٢، تمتد من كفر شوبا وأطراف بلدة شبعا شرقاً حتى الناقورة على ساحل البحر جنوبي صور، غرباً، بطول ٩٠ كلم وعرض يتراوح بين ١٠ كلم و ١٢ كلم، وتضم ٥٥ بلدة وقرية عدد سكانها نحو مئة ألف نسمة. ثم أخذت قواته (٤٥٠ عنصراً) تتمدد موسعة نطاق سلطتها بحماية القوات الإسرائيلية ومساعدتها تدريباً وتسليحاً وتمويلاً. وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٨٠، أعلن حداد دمج المجموعات المسلحة في "جيش لبنان الحر" (نحو ٥٠٠ عنصر) بقيادته.

وكانت إسرائيل تقضم، من وقت إلى آخر، أجزاء من الأراضي اللبنانية المحاذية، وخصوصاً من أطراف قرى علما الشعب وعيتا الشعب والعديسة وكفر شوبا ومنطقة نهر الوزاني، وتستكمل منشآت الاستيلاء على مياه نهري الوزاني والحاصباني، الأمر الذي حمل السلطات اللبنانية على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن (حزيران/يونيو

١٩٨٠). (من أجل معلومات مفصلة عن القضم، راجع: عدنان السيد حسين، ١٩٩٨).

وجاء في مذكرات رئيس الأركان الإسرائيلي موردخاي غور، عن اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨، أن العملية جاءت انتقاماً لعملية قامت بها مجموعة فدائية فلسطينية (١١/٣/١٩٧٨) وصلت بحراً وهاجمت عدداً من الباصات على الطريق الساحلي، فقُتل ٣٧ مدنياً إسرائيلياً. وقد أمر رئيس الحكومة، مناحم بيغن، بالعملية لطمأنة الرأي العام الإسرائيلي. وقرر غور أن تشمل العملية احتلال قطاع من الأرض بعمق عشرة كيلومترات يمتد من جبل حرمون إلى الساحل، وضرب معسكرات الفلسطينيين فيه. وقد اقترح وزير الخارجية، موشيه دايان، "الاحتفاظ بمساحات كبيرة داخل لبنان" ثم تراجع لاحقاً ودعا إلى الانسحاب الفوري من لبنان. واقترح وزير الزراعة، أريئيل شارون، ربط الجيوب المسيحية في الجنوب بعضها ببعض لتصبح "حزاماً أمنياً" يشكل العمود الفقري لمنطقة أمنية دائمة. واقترح بيغن البقاء في لبنان "فترة من الوقت". ورأى وزير الدفاع، عيزر وايزمن، الاحتفاظ بالمنطقة المحتلة ورقة ضغط " مهما استغرق ذلك من الوقت، وحتى احتلال مساحة أوسع للحصول على تغيير جذري في الوضع الأمني على حدود إسرائيل الشمالية." وقد تمكن شارون من فرض رأيه بإقامة "الحزام الأمني" في شكله الأول (عمانوئيل سيفان - "الحياة"، ٢٦/٤/١٩٩٨).

(ب) اجتياح ١٩٨٢: عملية "سلامة الجليل"

كانت الفترة الممتدة بين سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٨٢ مفعمة بالأحداث الجسام. كان تكتل الليكود قد تولى الحكم في إسرائيل بزعامة مناحم بيغن (١٩٧٧)، وانقسم العالم العربي بشأن معاهدة الصلح المصري - الإسرائيلي (١٩٧٧ - ١٩٧٩). وفي ربيع سنة ١٩٨١ وصيفها، نشبت "أزمة الصواريخ" بين سورية وإسرائيل، وانتهت بإقدام الطيران الحربي

الإسرائيلي، في ٩ حزيران/يونيو و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، على تدمير شبكة الصواريخ التي نشرتها سورية على حدودها مع لبنان. كما دمر الطيران الحربي الإسرائيلي المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١. وأيضاً في ربيع سنة ١٩٨١ وصيفها، اشتد القتال بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية في الجنوب، وهو ما استدعى تدخلاً أميركياً وعقد اتفاق لوقف إطلاق النار بين الفريقين (١٩٨١/٧/٢٤). وقد التزمت منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذ الاتفاق، لعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لشن عدوان كبير مرتقب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، اغتيل الرئيس المصري أنور السادات. وفي كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، أقر الكنيست قانوناً بتطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان.

في أوائل سنة ١٩٨٢ عاد التوتر الشديد إلى الجنوب، وتمركزت حشود إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية. وقصفت إسرائيل (١٩٨٢/٤/٢١) منطقة الدامور خارقة، أول مرة، وقف إطلاق النار.

وفي ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢، شنت إسرائيل عملية "سلامة الجليل"، وكانت أهدافها الكبرى: تدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ إقامة نظام جديد في لبنان*؛ السيطرة

* في هذه الفترة بدأت تستعاد، في الأوساط السياسية والصحافية الإسرائيلية، تطلعات قديمة: ففي الملحق الأسبوعي لصحيفة "معاريف" (١٩٨٢/٧/٩، ص ٩) اقتُطف من كتاب "مذكرات شخصية" لموشيه شاريت، رئيس حكومة إسرائيل سابقاً (المجلد الرابع)، نقاش دار في شأن لبنان سنة ١٩٥٥ بين دافيد بن - غوريون (وزير الدفاع) وموشيه شاريت (رئيس الحكومة) وموشيه دايان (رئيس الأركان)، ورد فيه: "إن كل ما هو مطلوب، بالنسبة إليه [إلى موشيه دايان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٥٥]، هو إيجاد ضابط (لبناني) ولو برتبة نقيب، لاستمالة عواطفه أو شرائه بالمال، كي يوافق على إعلان نفسه أنه منقذ للسكان الموارنة. وعندها يدخل الجيش الإسرائيلي لبنان، ويحتل كل ما تيسر من أراضيه، ويقيم نظاماً مسيحياً متحالفاً مع إسرائيل. ثم تضم المنطقة =

على مناطق استراتيجية مثل جبل الباروك الذي يهدد دمشق من مسافة ٢٣ كيلومتراً ويتيح لإسرائيل الإشراف على الأراضي السورية والتركية والعراقية والأردنية والمصرية، ومنحدرات جبل الشيخ، وشمالي بحيرة

= الواقعة جنوبي الليطاني إلى إسرائيل ضماً نهائياً، يعاد بعدها كل شيء إلى نصابه بسلام" (راجع أيضاً: موشيه شاريت، "يوميات شخصية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦، ص ٤٣٠).

ونشر "ملحق دافار" (١٩٨٣/٤/١٥، ص ٣٠) من كتاب في قيد الطباعة: "يوميات الحرب" لدافيد بن - غوريون ويصدر عن وزارة الدفاع الإسرائيلية، يومية ١٩٤٨/٥/٢٤ التي تحدد تصور بن - غوريون للهيكلية المؤمل بها للبنان بعد الانتصار في الحرب، ومن الواضح أن هذا التصور لم يجد طريقه إلى التنفيذ لا سنة ١٩٤٨ ولا سنة ١٩٨٢: ١٩٤٨/٥/٢٤

ستصل سفينة ألون [أرزي] هذا المساء. وكان من الممكن أن تصل صباحاً، غير أننا أجلنا وصولها خوفاً من القصف، لأنه لم تكن هناك سفن أخرى في الميناء. اقترحتُ أن نتأهب فور تسلم العتاد في السفينة - في حال تسلمه فعلاً - للانتقال إلى الهجوم الموجه إلى قصف لبنان وشرق الأردن وسورية. علينا الصمود في النقب. والخطة لهذا الأسبوع: تحرير القدس واحتلال ضواحيها....

يجب أن يتلقى مكليف [لواء "كرملي"] تعزيزات، ومهمته احتلال جنوب لبنان - بواسطة قصف صور وصيدا وبيروت. وسوف نقصف بيروت من البحر أيضاً. وينبغي تكليف يغآل [ألون] ضرب [الجيش] السوري [في وادي الأردن] من الشرق والشمال.... إن الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي هي لبنان. إن سلطة المسلمين مصطنعة، ومن السهل تقويضها. ويجب إقامة دولة مسيحية يكون نهر الليطاني حدها الجنوبي، ثم نعقد حلفاً معها. وعندما نحطم قوة الفيلق ونقصف عمان تتم تصفية شرق الأردن، وعندها تسقط سورية. وإذا ما تجرأت مصر على القتال بعد ذلك فسنقصف بور سعيد والإسكندرية والقاهرة. وهكذا ننهي الحرب، ونصفي حساب جدودنا مع مصر ومع آشور وآرام. (راجع أيضاً: دافيد بن - غوريون، "يوميات الحرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣، ص ٣٥٨ - ٣٦٠).

القرعون على خط يتيح السيطرة بالنيران على طريق بيروت ـ دمشق. أما الهدف المعلن للعملية فكان إبعاد القوات الفلسطينية إلى ما بعد ٤٠ كلم من الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. ودار نقاش صاخب في إسرائيل (لم تحسمه وثائق الحرب المعلنة حتى الآن) بشأن ما إذا كان شارون خدع الحكومة بتجاوز الأربعين كيلومتراً والوصول إلى بيروت ومعظم مناطق لبنان، أو أن بيغن كان مطلعاً على الخطة وموافقاً عليها.

نجحت إسرائيل في إنهاء الوجود المسلح لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، بعد معارك ضارية، وحصار بيروت وقصفها بالطيران نحو ثلاثة أشهر وقطع الكهرباء والماء عن أهلها، ثم دخول الشطر الغربي من بيروت في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وفي إيصال بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية، وعقد اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ مع لبنان*. لكنها واجهت مقاومة اضطرتها إلى الخروج من الشطر الغربي من بيروت (٢٧ ـ ٢٨/٩/١٩٨٢) بعد احتلال دام ١٣ يوماً. ثم

* بدأت المفاوضات الإسرائيلية ـ اللبنانية، بمشاركة أميركية، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ في جولة أولى في فندق "ليبانون بيتش" في خلده (قرب بيروت) واستمرت حتى إعلان الاتفاق في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣. وعقدت الجلسات في لبنان (خلده) وفي إسرائيل (كريات شمونة) بالتناوب. ونص الاتفاق على إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، والتعهد بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان خلال ٨ ـ ١٢ أسبوعاً من سريان الاتفاق، وإنشاء منطقة أمنية تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها في ملحق خاص، وتأليف لجنة اتصال مشتركة لبنانية ـ إسرائيلية ـ أميركية للإشراف على تنفيذ الاتفاق وتنبثق منها لجنة الترتيبات الأمنية ولجان فرعية، وإنشاء مكاتب اتصال في البلدين، والتفاوض لعقد "اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص"، وامتناع كل فريق "عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر"، و"إلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق" (راجع النص الكامل للاتفاق في الملحق الثالث).

قتل بشير الجميل (١٤/٩/١٩٨٢)، وحدثت مجازر صبرا وشاتيلا (١٦/٩/١٩٨٢) التي نفذتها أيدٍ لبنانية، بدعم لوجستي إسرائيلي وتغطية إسرائيلية، واستمرت نحو ٤٨ ساعة مورست خلالها أبشع صنوف القتل والتنكيل، وذهب ضحيتها أكثر من ١٥٠٠ رجل وامرأة وطفل من فلسطينيين ولبنانيين. ومنيت قوات الاحتلال الإسرائيلية وقوات المارينز الأميركية والقوات الفرنسية بخسائر فادحة في عمليات انتحارية للمقاومة*. وتحولت الانتصارات الإسرائيلية المؤمل بها إلى مأزق إسرائيلي كان قادة الحرب أول ضحاياها: ففي أوائل سنة ١٩٨٤ اعتزل مناحم بيغن بعد اعتكاف استمر عدة أشهر، وذُكر أنه أصيب بالإحباط. وأُجبر وزير الدفاع، أريئيل شارون، على الاستقالة بعد أن أدانته هيئة قضائية. واعتزل رئيس الأركان، رفائيل إيتان.

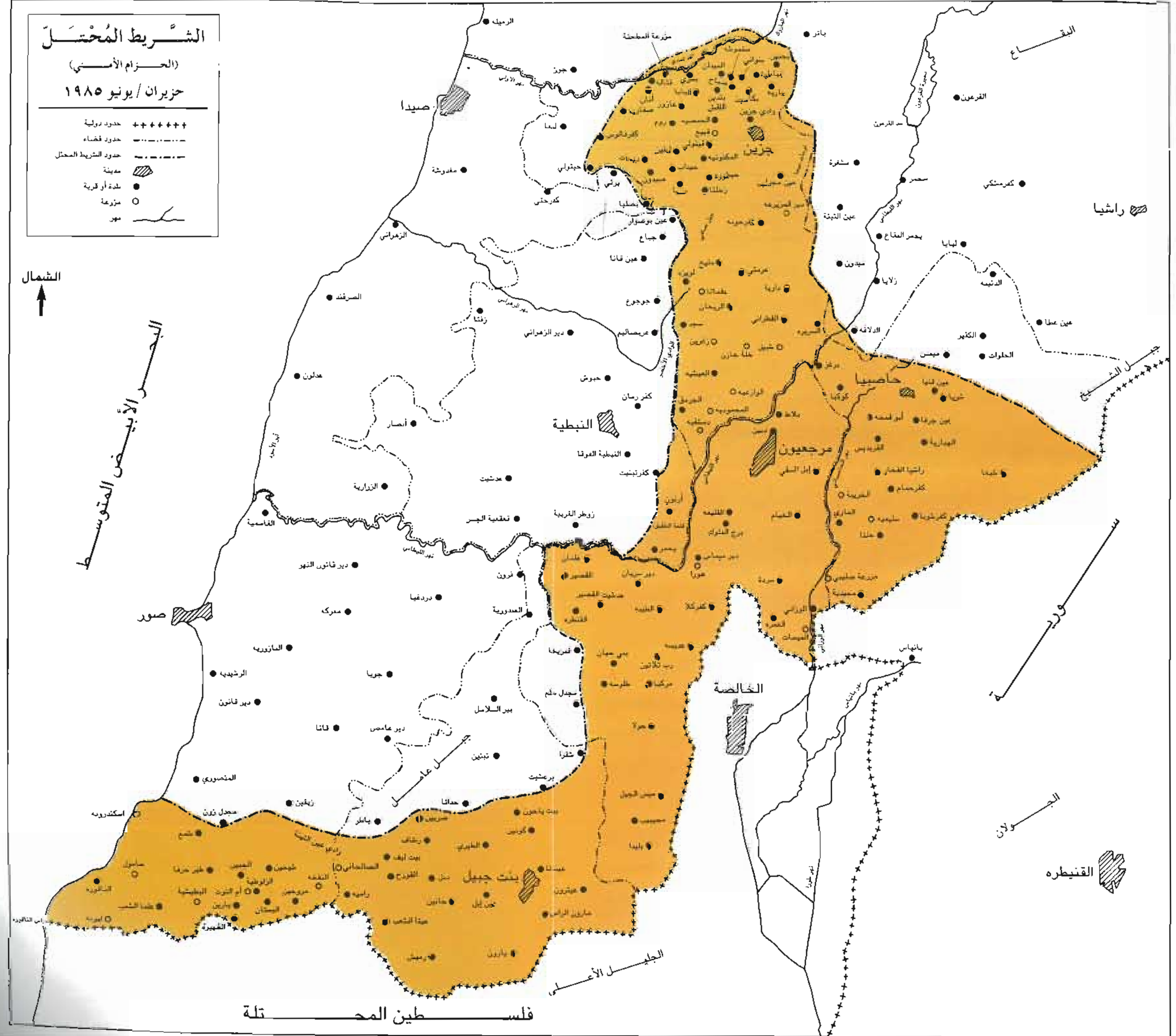
كان ثمن الحرب، بحسب إحصاء رسمي لبناني صدر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ مستنداً إلى أرقام صادرة عن الصليب الأحمر اللبناني، ١٩,٠٨٥ قتيلاً و ٣١,٩١٥ جريحاً. وقدر عدد الذين اضطروا إلى النزوح بنحو ٥٠٠,٠٠٠ شخص، بينهم ١٠٠,٠٠٠ لجأوا إلى القسم الغربي من بيروت، وتوزع الباقون في مناطق الشمال

* طلب مجلس الوزراء اللبناني، في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٢، استقدام قوة متعددة الجنسيات للإشراف على إجلاء القوات الفلسطينية عن لبنان استناداً إلى اتفاق أميركي ـ لبناني ـ فلسطيني أعلنه الوسيط الأميركي فيليب حبيب في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٢، ويقضي بإشراف قوة دولية على إجلاء قوات المقاومة الفلسطينية عن لبنان. وقد تم إجلاء رجال المقاومة على دفعات كانت آخرها في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وتألفت القوة الدولية من وحدات أميركية (مارينز) وفرنسية وإيطالية، وانسحبت من بيروت بعد انتهاء مهمتها (١٠ - ١٣/٩/١٩٨٢)، ثم عادت في ٢٤ أيلول/سبتمبر بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وانسحبت نهائياً من لبنان في أواخر آذار/مارس ١٩٨٤، بعد ضربات موجعة وخسائر فادحة تكبدتها الوحدتان الأميركية والفرنسية.

والبقاع. أما أضرار الحرب على الصعيد المادي، فقد دُمرت أجزاء كبيرة من لبنان تدميراً كاملاً وجزئياً، وقُدرت الخسائر على مختلف الصعد بمليارات الدولارات. وفي الجانب الإسرائيلي، كانت خسائر الحرب ٣٤٩ قتيلاً و ٢١٢٧ جريحاً بحسب معلومات محدّثة صادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية (١٩٩٨/٩/٢). وكانت الصحف الإسرائيلية ذكرت أرقاماً أكبر بين سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٤. فقد ورد في صحيفة "هآرتس" (١٩٨٤/٥/٣)، مثلاً، أن خسائر إسرائيل ٦٠٠ قتيل و ٣٥٠٠ جريح، بينهم ٢٠٠٠ معوق. وكان ثمنها المالي يتراوح بين ٢,٥ مليار دولار و ٤ مليارات دولار، بحسب الكثير من المصادر الإسرائيلية. ومعروف أن هذه الحرب أحدثت هزة شديدة في المجتمع الإسرائيلي، واعتبر البعض أنه لم يكن لها ما يبررها، وخصوصاً بعد خديعة شارون وتجاوزها الأربعين كيلومتراً. واعتبر آخرون أنها فشلت ولم تحقق أية أهداف. ورفض الكثيرون من ضباط وجنود الاحتياط الخدمة العسكرية في لبنان (١٤٣ بحسب "دافار"، ١٩٨٤/١٢/٣١)، وحوكم الكثيرون وسجنوا بسبب هذا الرفض ("هآرتس"، ١٩٨٤/١٠/١٤)، وانتحر بين سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٤ واحد وعشرون جندياً بحسب المصادر الإسرائيلية نتيجة الأزمات النفسية التي عاناها الجنود وهم يغرقون أكثر فأكثر في "المستنقع اللبناني".

وتحت ضغط ضربات المقاومة الوطنية:

انسحب الجيش الإسرائيلي من ضواحي بيروت ومنطقة الشوف في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، وانسحب من منطقة صيدا والزهراني في شباط/فبراير ١٩٨٥، ثم من مناطق النبطية وصور والبقاع وجبل الباروك وجزين وبعض مناطق القطاعين الشرقي والأوسط في الجنوب، في نيسان/أبريل من السنة نفسها، بعد أن اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بالانسحاب من لبنان (١٩٨٥/٤/٢١). وأنجز الانسحاب في أوائل حزيران/يونيو ١٩٨٥، وتراجعت الأهداف الكبيرة لتعود إلى حيث



الشّــريط المُحْتَــلّ
(الحــزام الأمــني)
حزيران / يونيو ١٩٨٥
حدود دولية
حدود قضاء
حدود الشريط المحتل
مدينة
بلدة أو قرية
مزرعة
نهر
الشمال
صيدا
جزين
النبطية
مرجعيون
حاصبيا
راشيا
صور
بنت جبيل
الخالصة
القنيطره
البقــاع
جبل الشيخ
جبل عامل
البحر الأبيض المتوسط
فلســطين المحــتلة
الجليل الأعلى
الجولان
سوريــة

انطلقت: "حزام أمني" مساحته ٨٥٠ كلم٢ (٨٪ من مساحة الأراضي اللبنانية)، يضم ٨٥ بلدة وقرية ومزرعة في أقضية مرجعيون والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل وصور. ثم أضافت إسرائيل إليه منطقة جزين حتى كفر فالوس. وهكذا توسع هذا الحزام بقضم مناطق تابعة لقوات الأمم المتحدة حتى استقر على مساحة ١١٠٠ كلم٢، أي نحو نصف مساحة الجنوب، و ١٠٪ من مساحة لبنان - يمتد من البحر عند رأس الناقورة على الساحل، إلى ياطر ومجدل زون وامتدادهما غرباً، ثم مرجعيون والطيبة وبيت ياحون شمالاً، ثم كفر شوبا وشبعا شرقاً حتى سفوح جبل الشيخ والحدود مع الجولان المحتل. أي شريط طوله ٧٩ كلم وعرضه يتراوح بين ٧ و ١٧ كلم، ويضم ١١٣ بلدة وقرية و ٦٠ مزرعة يبلغ عدد سكانها نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة، يزداد بمعدل النصف خلال فصل الصيف (تقديرات سنة ١٩٨٢). ويتصل هذا "الحزام" بإسرائيل بواسطة بوابات عبور: رأس الناقورة، وبيرانيت (قرب رميش في القطاع الأوسط)، والمطلة (في القطاع الشرقي)، وعدد آخر من البوابات الفرعية. كما يتصل بالداخل اللبناني عبر بوابات: البياضة (صور)، وبيت ياحون (بنت جبيل)، وكفر تبنيت (النبطية - مرجعيون)، وزمريا (حاصبيا)، وكفر فالوس وباتر (جزين)، وغيرها.

(ج) "جيش لبنان الجنوبي": من حداد إلى لحد

أوكلت إسرائيل أمر "الحزام" إلى اللواء المتقاعد في الجيش اللبناني أنطوان لحد، الذي تولى قيادة "جيش لبنان الحر" (وأطلق عليه اسم "جيش لبنان الجنوبي") في نيسان/أبريل ١٩٨٤، بعد وفاة الرائد سعد حداد في ١٥ كانون الثاني/ يناير من السنة نفسها.

وحاول لحد تعزيز جيشه من خلال إعادة تنظيمه، وإجبار الشباب في المنطقة على الانضمام إليه، ورفع الرواتب، والسعي لتجنيد شباب من الطائفة الشيعية لتحقيق التوازن في هذا الجيش الذي تبلغ

نسبة المسيحيين فيه ٧٠٪. وأعلن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ أن قواته تضم ٢٥٠٠ عنصر، وأنه يأمل بأن يبلغ عديدها ٥٠٠٠ عنصر. لكن عدد أفراد هذا "الجيش" حالياً لا يزيد على ٣٠٠٠ عنصر، وهو أقرب إلى الانهيار منه إلى التماسك بسبب وضع الجيش الإسرائيلي في المنطقة المحتلة، وضربات المقاومة الإسلامية المتلاحقة والمؤثرة جداً في معنويات جنوده وضباطه، واختراق أجهزة استخبارات المقاومة لوحدات الجيش اللحدي وإقناع بعض أفراده بالمغادرة.

ألغى مجلس الوزراء اللبناني اتفاق ١٧ أيار/مايو من جانب واحد في جلسة عقدها يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٤ (بعد ما سمي انتفاضة المنطقة الغربية من بيروت وضاحيتها الجنوبية في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ وسيطرة حركة أمل وقوى الحركة الوطنية على هذه المنطقة). وفي جلسة واحدة عقدها المجلس النيابي يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٨٧، ألغى القانون الذي أجاز للحكومة إبرام اتفاق ١٧ أيار/مايو، وألغى اتفاق القاهرة الذي عقد مع منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٩.

تحولت المواجهات بين المقاومة في الجنوب والجيش الإسرائيلي والميليشيات اللبنانية التابعة له إلى حرب استنزاف امتدت نارها لتشعل، من وقت إلى آخر، مستعمرات شمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا وتحرمها الحياة العادية.

وخلال التسعينات شهد الجنوب اجتياحين كبيرين اتبعت إسرائيل فيهما سياسة "الأرض المحروقة" بهدف القضاء على المقاومة والتأثير في خيارات العملية السلمية التي كان يتسحاق رابين، رئيس الحكومة الإسرائيلية، يديرها متنقلاً بين الجانب الفلسطيني من جهة، والجانب السوري/اللبناني من جهة أخرى، محاولاً اللعب على تعدد المسارات بحسب ما تقتضيه مصلحة إسرائيل.

(د) اجتياح ١٩٩٣: عملية " تصفية الحسابات"

في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٣، شنت إسرائيل عملية " تصفية الحسابات " التي استمرت طوال سبعة أيام وشملت مناطق كثيرة في الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، واستخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة، وبصورة خاصة الأسلوب التدميري (القتل النظيف) الذي استخدمه " الحلفاء " في هجومهم على العراق سنة ١٩٩١. وكانت نتائج العدوان، بحسب المصادر الرسمية اللبنانية، ١٣٢ قتيلاً و ٥٠٠ جريح. وشمل ١٢٠ قرية دمر فيها ١٠,٠٠٠ منزل، وأصاب ٢٠,٠٠٠ منزل بأضرار. وبلغ عدد النازحين الهاربين من القصف من منطقتي الجنوب والبقاع ٣٠٠,٠٠٠ نازح. كما دُمرت منشآت عامة، مثل المدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه. أما خسائر إسرائيل فكانت مقتل ٢٦ جندياً وجرح ٦٧ جندياً، بحسب معلومات محدَّثة أعلنها الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وقد انتهى الاجتياح مساء ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٣ باتفاق شفهي، بوساطة أميركية بين لبنان وسورية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، عرف باسم " تفاهم تموز "، ويقضي بوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل في مقابل التعهد بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين. لكن اتفاق "التفاهمات" لم يصمد طويلاً، على الرغم من أن المقاومة الإسلامية ركزت نشاطها ضد الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية. وبدأت التساؤلات، بشأن جدوى الاحتفاظ بـ "حزام الأمن"، ترتفع في إسرائيل كلما ازداد عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين العاملين في الجنوب.

(هـ) اجتياح ١٩٩٦: عملية "عناقيد الغضب"

منذ أواسط سنة ١٩٩٥ نحت المواجهة في الجنوب منحى تصعيدياً عبّر عن ضيق الجيش الإسرائيلي بالقيود التي يفرضها "تفاهم تموز".

وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ شنت إسرائيل اجتياحاً واسعاً آخر أطلقت عليه اسم "عناقيد الغضب"، ساهمت "مجزرة قانا" في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ - إلى حد كبير - في إرباكه وإحباط نتائجه، وأثرت في نتائج انتخابات الكنيست التي جرت في أواخر أيار/مايو من السنة نفسها، وأدت إلى سقوط شمعون بيرس، وفوز بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة.

وقد قتل في هذه المجزرة التي أثارت ردات فعل عالمية واسعة، أكثر من ١٠٠ مدني لبناني كانوا لجأوا إلى مركز قوات الأمم المتحدة في قانا هرباً من القصف الإسرائيلي لقراهم المجاورة، فقصف الطيران الحربي الإسرائيلي المركز ودمره وأحرقه.

انبثق من عملية "عناقيد الغضب" تفاهم جديد مكتوب: "تفاهم نيسان" (٢٦/٤/١٩٩٦)، حل محل "تفاهم تموز" وقضى بتأليف لجنة دولية تضم ممثلين عن لبنان وسورية وإسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا لمراقبة وقف إطلاق النار. وهو لا يختلف كثيراً في مضمونه عن "تفاهم تموز"، إذ ينص على أن "المجموعات المسلحة" لن تنفذ من لبنان هجمات على إسرائيل، وأن المناطق الآهلة بالمدنيين لن تستخدم قواعد انطلاق للهجمات، وأن إسرائيل و "المتعاونين معها" لن يطلقوا النار من أي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان. ولم يكن حبر القرار جفّ بعد، عندما بدأ كل طرف يدلي بتفسيرات مختلفة لبنوده بما يتوافق مع مصالحه. إلا إن المقاومة الإسلامية أثبتت، خلال عامين من تنفيذ الاتفاق، التزامها الدقيق به وحصر عملياتها ضد جيش الاحتلال والميليشيات التابعة له على الأراضي اللبنانية، وعدم إطلاق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود إلا رداً على اعتداءات إسرائيلية متكررة على المدنيين اللبنانيين؛ ذلك بأن إسرائيل استمرت في قصف القرى وإصابة المدنيين في الجنوب والبقاع الغربي.

وفي الإحصاءات اللبنانية أن ضحايا عملية "عناقيد الغضب" هي: استشهاد ١٥٣ مدنياً و ٥ عسكريين (وعسكريين سوريين لم يعلن

عددهم) و١٣ مقاتلاً من "حزب الله"، وجرح ٣٥٩ مدنياً و ٩ عسكريين. ويشمل هذا العدد ضحايا مجزرة قانا (نحو ١٠٠ قتيل). وبحسب تقرير أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة، فقد تضررت بالعدوان ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ودور عبادة ومحطات كهرباء وخزانات مياه وآبار وجسور. وبحسب المصادر الإسرائيلية، في حينه، لم يقتل أي جندي في العملية وجرح ١٢٧ جندياً. أما المعلومات المحدَّثة التي أذاعها الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فتذكر مقتل ٢٦ جندياً سنة ١٩٩٦ وجرح ٩٨ جندياً، من دون توضيح يخص عملية "عناقيد الغضب" في حد ذاتها.

وتمكنت لجنة " تفاهم نيسان"، في سياق عملها، من ضبط نتائج الحرب الدائرة في الجنوب بين المقاومة الإسلامية والجيش الإسرائيلي تحت سقف محدد يمنع تطورها إلى حرب موسعة.

ثالثاً: ممارسات الاحتلال

يشكل الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، المتقطع منذ سنة ١٩٦٨، والمقيم منذ سنة ١٩٧٨، نموذجاً قائماً بذاته، فيه كل عيوب جيوش الاحتلال التي تنفذ مهماتها من دون أن تقيم أي اعتبار لحياة المدنيين، بل تجرف كل ما يعوق عملها من بشر وممتلكات (منازل، بساتين، إلخ)، وليس فيه ما يمكن اعتباره "إيجابيات مدنية" للاستعمار بنماذجه التقليدية المعروفة. هذا إذا استثنينا بعض الخدمات الموقتة، مثل وصل بعض القرى على الحدود بشبكات المياه والهاتف والكهرباء في إسرائيل (في مقابل الاستيلاء على مياه نهري الحاصباني والوزاني بكاملها كما هو ثابت في مصادر الأمم المتحدة بحسب الأستاذين الخبيرين توماس ناف وروث ماتسون في: *Water in the Middle East - Conflict or Cooperation?* Edited by Thomas Naff and

وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ شنت إسرائيل اجتياحاً واسعاً آخر أطلقت عليه اسم "عناقيد الغضب"، ساهمت "مجزرة قانا" في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ - إلى حد كبير - في إرباكه وإحباط نتائجه، وأثرت في نتائج انتخابات الكنيست التي جرت في أواخر أيار/مايو من السنة نفسها، وأدت إلى سقوط شمعون بيرس، وفوز بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة.

وقد قتل في هذه المجزرة التي أثارت ردات فعل عالمية واسعة، أكثر من ١٠٠ مدني لبناني كانوا لجأوا إلى مركز قوات الأمم المتحدة في قانا هرباً من القصف الإسرائيلي لقراهم المجاورة، فقصف الطيران الحربي الإسرائيلي المركز ودمره وأحرقه.

انبثق من عملية "عناقيد الغضب" تفاهم جديد مكتوب: "تفاهم نيسان" (٢٦/٤/١٩٩٦)، حل محل "تفاهم تموز" وقضى بتأليف لجنة دولية تضم ممثلين عن لبنان وسورية وإسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا لمراقبة وقف إطلاق النار. وهو لا يختلف كثيراً في مضمونه عن "تفاهم تموز"، إذ ينص على أن "المجموعات المسلحة" لن تنفذ من لبنان هجمات على إسرائيل، وأن المناطق الآهلة بالمدنيين لن تستخدم قواعد انطلاق للهجمات، وأن إسرائيل و "المتعاونين معها" لن يطلقوا النار من أي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان. ولم يكن حبر القرار جفّ بعد، عندما بدأ كل طرف يدلي بتفسيرات مختلفة لبنوده بما يتوافق مع مصالحه. إلا إن المقاومة الإسلامية أثبتت، خلال عامين من تنفيذ الاتفاق، التزامها الدقيق به وحصر عملياتها ضد جيش الاحتلال والميليشيات التابعة له على الأراضي اللبنانية، وعدم إطلاق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود إلا رداً على اعتداءات إسرائيلية متكررة على المدنيين اللبنانيين؛ ذلك بأن إسرائيل استمرت في قصف القرى وإصابة المدنيين في الجنوب والبقاع الغربي.

وفي الإحصاءات اللبنانية أن ضحايا عملية "عناقيد الغضب" هي: استشهاد ١٥٣ مدنياً و ٥ عسكريين (وعسكريين سوريين لم يعلن

عددهم) و١٣ مقاتلاً من "حزب الله"، وجرح ٣٥٩ مدنياً و ٩ عسكريين. ويشمل هذا العدد ضحايا مجزرة قانا (نحو ١٠٠ قتيل). وبحسب تقرير أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة، فقد تضررت بالعدوان ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ودور عبادة ومحطات كهرباء وخزانات مياه وآبار وجسور. وبحسب المصادر الإسرائيلية، في حينه، لم يقتل أي جندي في العملية وجرح ١٢٧ جندياً. أما المعلومات المحدَّثة التي أذاعها الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فتذكر مقتل ٢٦ جندياً سنة ١٩٩٦ وجرح ٩٨ جندياً، من دون توضيح يخص عملية "عناقيد الغضب" في حد ذاتها.

وتمكنت لجنة " تفاهم نيسان"، في سياق عملها، من ضبط نتائج الحرب الدائرة في الجنوب بين المقاومة الإسلامية والجيش الإسرائيلي تحت سقف محدد يمنع تطورها إلى حرب موسعة.

ثالثاً: ممارسات الاحتلال

يشكل الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، المتقطع منذ سنة ١٩٦٨، والمقيم منذ سنة ١٩٧٨، نموذجاً قائماً بذاته، فيه كل عيوب جيوش الاحتلال التي تنفذ مهماتها من دون أن تقيم أي اعتبار لحياة المدنيين، بل تجرف كل ما يعوق عملها من بشر وممتلكات (منازل، بساتين، إلخ)، وليس فيه ما يمكن اعتباره "إيجابيات مدنية" للاستعمار بنماذجه التقليدية المعروفة. هذا إذا استثنينا بعض الخدمات الموقتة، مثل وصل بعض القرى على الحدود بشبكات المياه والهاتف والكهرباء في إسرائيل (في مقابل الاستيلاء على مياه نهري الحاصباني والوزاني بكاملها كما هو ثابت في مصادر الأمم المتحدة بحسب الأستاذين الخبيرين توماس ناف وروث ماتسون في: *Water in the Middle East - Conflict or Cooperation*? Edited by Thomas Naff and

Ruth C. Matson (Boulder, Colo., London: Westview Press, 1984), p. 75 ، وبحسب جون كولارز الأستاذ في جامعة ميتشيغان، في مؤتمر مركز الدراسات اللبنانية في بريطانيا عن المياه والسلام ("الحياة"، ١٩٩١/١٠/٧)، والسماح لعمال لبنانيين من المنطقة المحتلة بالعمل في إسرائيل، وفق شروط الاستغلال الأمني والمعيشي الفاضح*. أما الخدمات الأساسية الصحية (مستشفى واحد في المنطقة المحتلة في مرجعيون) والتعليميـة (مدارس مهملة ومدمرة) والمعيشية (تخلف الزراعة وانعدام الصناعة)، فقد زادت إهمالاً وتخلفاً على تخلف. وتعتبر قوات الاحتلال المنطقة المحتلة والقرى المحيطة بها، خارج "الحزام"، مناطق عمليات عسكرية دائمة تمارس فيها كل أشكال القتل والتدمير، نذكر منها على سبيل المثال: منع الخروج من المنطقة المحتلة ودخولها إلا بتصاريح؛ فرض حصار على قرى بكاملها لفترات طويلة؛ قتل مدنيين بأعمال قصف وكمائن ونسف سيارات؛ اعتقال جماعي للسكان ووضعهم في معسكرات اعتقال؛ زج المئات في السجون وممارسة كل أنواع التعذيب عليهم، ومنع ذويهم ولجان الصليب الأحمر من زيارتهم**؛

---

* يعمل في إسرائيل نحو ٢٠٠٠ شخص من أهالي الجنوب اللبناني، نساء ورجالاً (يشترط أن يكونوا على صلة قربى بأفراد "جيش لبنان الجنوبي") في قطاعات الخدمات والزراعة والصناعة، ويصل الأجر الشهري للعامل إلى ٦٠٠ دولار أميركي تقتطع منه ضريبة قدرها ١٠٪ للإدارة المدنية في المنطقة المحتلة. ويقدر ما تدفعه إسرائيل أجوراً لعمال لبنانيين بـ ٥٠ مليون دولار سنوياً ("الحياة"، ١٩٩٨/٩/١٥).

** أقامت إسرائيل معتقل "أنصار" بعد غزوها لبنان سنة ١٩٨٢ وأقفلته بعد انسحابها سنة ١٩٨٥. وقالت المحامية الإسرائيلية المعروفة فيليتسيا لانغر، بعد استماعها إلى قصة هذا المعتقل من أحد المسجونين فيه، صلاح تعمري: "ذكّرني بعض عناصرها بقصة زوجي عن معسكرات الاعتقال ما قبل الإبادة" (فيليتسيا لانغر، "الغضب والأمل: مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال"، مؤسسة

תוקף הרשיון מתאריך
مدة هذا التصريح من تاريخ ______

עד תאריך
لغاية تاريخ ______

ترقيع اللجنة

ترقيع جهاز الأمن

פרטי המאשר:

חתימת וחותמת/קס"א ______ חותמת הגורה ______

יחידת הקישור ללבנון
הסיוע האזרחי
وحدة الارتباط للبنان
الشؤون المدنية

תמונה
صورة

גזרה: قيادة منطقة ______
تصريح دخول وخروج من والى المنطقة الأمنية للمشاة لعدة مرات
عن طريق معبر: ______
يسمح للسيد: ______
من سكان ______ ورقم السجل: ______
مواليد ______ مكان الولادة: ______
بالدخول والخروج من والى المنطقة الأمنية.
أسماء الأولاد المرافقين دون سن ١٥ سنة:

وجه التصريح

תוקף הרשיון מתאריך
مدة هذا التصريح من تاريخ ______

עד תאריך
لغاية تاريخ ______

ترقيع اللجنة

ترقيع جهاز الأمن

תוקף הרשיון מתאריך
مدة هذا التصريح من تاريخ ______

עד תאריך
لغاية تاريخ ______

ترقيع اللجنة

ترقيع جهاز الأمن

חתימת וחותמת/קס"א ______ חותמת הגורה ______ חתימת וחותמת/קס"א ______ חותמת הגורה ______

قَفَا التصريح

"... واجهتنا أخيراً مسألة التصاريح التي اشترطت إسرائيل الحصول عليها لدخول الجنوب أو الخروج منه. فكنا نقول للناس خذوا تصريحاً من الإسرائيليين وقاتلوهم في الداخل..." (السيد محمد حسين فضل الله، "اليوم السابع"، باريس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، ص ٦).

تفتيش البيوت وتحطيم أثاثها؛ نسف منازل كعقاب "أمني"؛ نفي مواطنين وإبعادهم إلى خارج المنطقة بحجة " أمنية"؛ إغلاق مرافئ بحرية لفترات طويلة بحجة "أمنية"؛ جرف بساتين بحجة "أمنية"؛ إتلاف محاصيل زراعية كعقاب؛ تصريف منتوجات زراعية إسرائيلية في المنطقة المحتلة والتسبب ببطالة المزارعين اللبنانيين؛ منع التجول ليلاً في المنطقة المحتلة؛ منع تحرك السيارة بأقل من شخصين في داخلها؛ منع تجاوز قافلة عسكرية أو الاقتراب منها؛ منع وقوف السيارات إلى جانب الطريق في أثناء مرور قافلة عسكرية؛ اتخاذ تدابير تعذيبية وإذلالية للمواطنين على بوابات العبور إلى الداخل اللبناني ومنه إلى المنطقة المحتلة.

بل إن مدنيين إسرائيليين قاموا، بحماية جيش الاحتلال، بجرف التربة الخصبة ونقلها إلى داخل إسرائيل. وقد اعترف ناطق باسم الجيش الإسرائيلي بذلك. وكان وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، أعلن في مؤتمر صحافي عقده في بيروت يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أن لبنان قدم شكوى إلى مجلس الأمن عبر الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، وإلى الولايات المتحدة الأميركية والمجموعة

= الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا ـ قبرص، ١٩٩٣، ص ٣١٣). وحولت إسرائيل، بعد إقفال معتقل أنصار، ثكنة الخيام العسكرية إلى سجن يعرف باسم سجن الخيام، ويشرف عليه "جيش لبنان الجنوبي". وهو، بحسب صحيفة "هآرتس"، "معفى من كل الالتزامات والمعايير الدولية القانونية وحقوق السجين وواجبات السجان ومن أية رقابة جماهيرية إسرائيلية دائمة"، وأن "١١ شخصاً على الأقل ماتوا في سجن الخيام.... سواء من التعذيب الذي لا يطاق أو من الإهمال الطبي." وكان فيه ١٣٩ سجيناً حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وهم معتقلون من دون محاكمة ومن دون أن يقابلوا محامياً أو أن تحترم حقوقهم، وبينهم أولاد دون الثامنة عشرة (عميره هاس، "هآرتس"، ١٩٩٨/١٠/١٩، نقلا عن صحيفة "القدس العربي"، لندن، ١٩٩٨/١٠/٢٠).

الأوروبية طالباً وقف سرقة التربة ونقلها عبر الحدود البرية من لبنان إلى إسرائيل. وأكد الناطق الرسمي باسم القوات الدولية العاملة في الجنوب اللبناني، تيمور غوكسيل، أن متعهدين إسرائيليين يحفرون في مساحة ٤,٥ هكتارات من سهل قرية العديسة قرب الحدود، بعمق مترين إلى ثلاثة أمتار، وينقلون التراب الخصب إلى داخل إسرائيل. وأضاف أن الجيش الإسرائيلي وعد باتخاذ إجراءات لوقف ذلك ("النهار"، ٦ و١٩٩٨/١١/٧).

أما العقوبة الأشد التي تعرض لها أهالي الجنوب، وخصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة، فهي التهجير والتشريد. وبالإضافة إلى ما أحدثته وقائع الاحتلال وعملياته العسكرية في حد ذاتها من تهجير، فإن من الواضح أن إسرائيل اعتمدت سياسة هادفة في هذا المجال، إذ سعت لأن يخرج معظم الشباب من المنطقة في ظل التهديد بضمهم إلى جيش لحد، وأن يبقى في المنطقة حجم سكاني يمكن السيطرة عليه. وهكذا لم يبق في المنطقة المحتلة سوى ٦٠ – ٧٠ ألف نسمة، معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال، بينما يُفترض أن يكون عدد سكانها ـ في ظل أوضاع طبيعية ـ أضعاف هذا العدد.

وكانت مخيمات الفلسطينيين أسوأ حالاً؛ فبالإضافة إلى الغارات الجوية الانتقامية الدائمة، واليومية لفترات طويلة، والتي أدت إحداها إلى تدمير مخيم النبطية في سنة ١٩٧٤، فقد أدى اجتياح سنة ١٩٨٢ إلى تدمير مخيم عين الحلوة بكامله، وتدمير ٧٠٪ من منازل مخيم الرشيدية. وكانت مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا وضبية قد دمرت في الحرب الأهلية سنة ١٩٧٦؛ كما دمر بعض أحياء صبرا، و ٨٠٪ من منازل مخيم شاتيلا، و ٥٠٪ من منازل مخيم برج البراجنة، في الفترة بين أيار/مايو ١٩٨٥ وشباط/فبراير ١٩٨٨، نتيجة قصف حركة أمل للمخيمات ومحاصرتها فيما سُمي "حرب المخيمات".

رابعاً: المقاومة الوطنية والمقاومة الإسلامية

لم تكن المقاومة حدثاً طارئاً في حياة الجنوبيين. فهم، على بؤسهم وفقرهم وتخلفهم، ذوو تراث ثقافي ومراس نضالي طويل: في الثورة العربية ١٩١٨ - ١٩٢٠، والثورة السورية ١٩٢٥، وفي مواجهة الانتداب الفرنسي على لبنان وسورية. وعلاقتهم بالقضية الفلسطينية عريقة ترقى إلى أحداث ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين، التي شاركوا فيها بأشكال متعددة. ثم مشاركتهم في "جيش الإنقاذ" خلال معارك ١٩٤٨ في فلسطين. ومنذ استقلال لبنان والشباب الجنوبيون يمدون الأحزاب الوطنية والقومية والأممية والحركات الطالبية والنقابات بمناضلين أشداء مندفعين توقاً إلى العدالة والتغيير.

وإذا كانت بيروت قد استقبلت أغنياء الفلسطينيين ونخبهم العلمية والثقافية والمهنية سنة ١٩٤٨ فأثروا الحياة اللبنانية وساهموا في تطويرها في كل المجالات، فإن الجنوب استقبل فقراء الفلسطينيين المشردين فاندمجوا في حياته وفي نسيج مجتمعه.

واحتضن الجنوبيون الفدائيين الفلسطينيين وهم يتدفقون على قراهم منذ صيف سنة ١٩٦٨، وتقاسموا معهم شظف العيش، ربما لأنهم - مثل هؤلاء الفدائيين - لا يملكون ما يخسرونه؛ فهم الأطراف المنسية والمهملة من لبنان قبل الاستقلال وبعده.

قاتلت المقاومة الوطنية اللبنانية الجيش الإسرائيلي في الجنوب والمناطق الأخرى ضمن "القوات المشتركة" مع المقاومة الفلسطينية. واستمرت في القتال بعد خروج قوات منظمة التحرير من لبنان سنة ١٩٨٢، قبل تشكيل "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وبعده.

أما في الجنوب، فقد تطورت المقاومة الشعبية الوطنية الشاملة للاحتلال، بصورة طبيعية، فاندمج فيها الناس العاديون نساء ورجالاً، شيوخاً وشباباً وفتياناً؛ هؤلاء الذين لم يتمكن جيش الاحتلال من تطويعهم، فصمدوا طوال نصف قرن، وقاتلوه بالرفض وبالاضرابات والتظاهرات والاعتصامات، وبأدوات منازلهم البسيطة: الزيت المغلي والماء الساخن وأواني الزرّيعة والحجارة والفؤوس وغيرها.

في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، صدر في بيروت بيان أعلن قيام "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية"، نواتها الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي. ثم ما لبثت هذه الجبهة أن صارت إطاراً عريضاً لكل القوى المشاركة في مقاومة الإسرائيليين المحتلين: فلسطينية ولبنانية، علمانية ودينية. بدأت الجبهة نشاطها ضد جيش الاحتلال في بيروت، ولاحقته وهو ينسحب على مراحل من منطقة إلى أخرى.

استخدم رجال المقاومة من الحركة الوطنية وسائل القتال المعروفة: الكمائن، والألغام، والصواريخ، والمتفجرات، وإطلاق النار، والقنابل اليدوية، بينما كانت حركة أمل و "حزب الله" - في بدايات المقاومة في الجنوب - أقدر على التحرك وسط الناس في القرى الشيعية لإطلاق مختلف أشكال الاحتجاج، والاصطدام الجماعي المباشر بالقوات الإسرائيلية. وأملت إسرائيل باستمالة الشيعة كطائفة، وعندما فشلت مارست ضدهم كل أنواع القمع والقهر*. واشتهر بين أشكال المقاومة انتفاض قرى بكاملها حيث واجه السكان الدوريات الإسرائيلية وقاتلوها بما ملكت أيديهم من أسلحة بدائية، كما جرى في قرى معركة وجبشيت والبيسرية والبازورية وبدياس وبرج رحال وطورا وأنصارية

* راجع: "الحرب الإسرائيلية في لبنان: الاحتلال والمواجهة - ١٩٨٣، وجهات نظر إسرائيلية من مصادر عبرية"، إعداد رضى سلمان، إشراف محمود سويد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ٦٠.

بيانات جنوبية تحرّم التعاون مع اسرائيل

بسمه تعالى

إسرائيل شرٌّ مطلق وعدوٌّ دائم
واجبك أن تقاوم...
كيف؟؟

- التزم بالحكم الشرعي، ولا تطع أوامر إسرائيل.
- التزم بالقيادة التي تحمل وزر المواجهة، ولا تهادن.
- لا تدفع ضريبة، ولا خوّة.
- انبذ المتعاملين مع إسرائيل.
- لا تهاجر من أرضك.
- اجعل الجنوب محل الإقامة والعمل والنزهة.
.. وميداناً للمقاومة.

المقاومة المدنية الشاملة
ضد إسرائيل

بسمه تعالى

إسرائيل شرٌّ مطلق وعدوٌّ دائم واجبك أن تقاوم..

أخي المعلم
أخي الطالب

- مهم أن تكون مهندساً
ولكن الأهم أن تبقى لك الأرض التي تبني عليها
- مهم أن تكون طبيباً
ولكن الأهم أن يبقى لك شعب تداويه
- مهم أن تقرأ تاريخك
ولكن الأهم أن يبقى لك مستقبل
- مهم أن تعرف قواعد لغتك
ولكن الأهم أن تحافظ عليها

إعتصم - تظاهر - كن عين بلدك وسندها
لتكون لك الحرية

المقاومة المدنية الشاملة
ضد إسرائيل

بسمه تعالى

إسرائيل شر مطلق وعدو دائم
واجبك أن تقاوم..

أين ؟؟؟

في الشارع - في المدرسة - في المسجد

- في النبطية
- في مرجعيون
- في صيدا
- في إقليم الخروب

في صور
في بنت جبيل
في الشوف
في البقاع الغربي

وفي كل أرض محتلة

المقاومة المدنية الشاملة
ضد إسرائيل

المصدر: مجلة "اليوم السابع"، باريس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ٨.

وغيرها. ومارس رجال دين مجاهدون أدواراً رئيسية في حشد القرى وتجييشها في مواجهة الجيش المحتل، ومنهم من استشهد (السيد عباس الموسوي، الشيخ راغب حرب)، ومنهم من لا يزال معتقلاً في سجون إسرائيل (الشيخ عبد الكريم عبيد)*.

ثم جاءت حقبة العمليات الانتحارية، وخصوصاً داخل السيارات المفخخة، وقد استخدمها الإسلاميون، بصورة خاصة (بدءاً بتفجير مقر القوات الفرنسية في القوة المتعددة الجنسيات يوم ١٩٨٢/١٠/٢٣ ومقتل ٥٦ شخصاً، وتفجير مقر الحاكم العسكري في صور بتاريخ ١٩٨٢/١١/١١ ومقتل ٨٩ شخصاً بينهم ٧٦ عسكرياً إسرائيلياً، وتفجير مقر قيادة المارينز الأميركية في بيروت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٣ ومقتل ٢٤١ عسكرياً أميركياً، ثم تفجير مقر قيادة القوات الإسرائيلية مرة أخرى في صور بتاريخ ١٩٨٣/١١/٤ وسقوط ٢٩ قتيلاً وعدد مماثل من الجرحى). وقد مارست القوى العلمانية (الحزب الشيوعي، القوميون السوريون، البعث) العمليات الانتحارية بحماسة لا تقل عن حماسة القوى الدينية لها، لتأثيرها القوي في تعبئة الناس ضد الاحتلال من جهة، وفي زعزعة ثقة الجنود الإسرائيليين وإرباكهم من جهة أخرى.

* في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، أعلن الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (آنذاك)، المقاومة المدنية الشاملة ضد إسرائيل: (١) التعامل مع إسرائيل بجميع وجوهه وأشكاله حرام شرعاً، وهو خيانة وطنية عظمى. (٢) نبذ المتعاملين مع إسرائيل. (٣) على الجنوبيين التشبث بالأرض. (٤) التشبث بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات (محمد مهدي شمس الدين، "المقاومة في الخطاب الفقهي السياسي"، بيروت: مركز التوثيق في الجامعة الإسلامية في لبنان، ١٩٩٨، ص ١١٥).

تطور عمليات المقاومة وتوزعها الجغرافي
تموز/يوليو ١٩٨٢ ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ °

الشهر/السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
كانون الثاني/يناير	-	١٠	٦١
شباط/فبراير	-	٣	٤٥
آذار/مارس	-	١٣	٣٧
نيسان/أبريل	-	٢١	٤٤
أيار/مايو	-	٣١	٣٤
حزيران/يونيو	-	٣٢	٧٠
تموز/يوليو	١	٤٢	٧٥
آب/أغسطس	-	٢٨	٧٨
أيلول/سبتمبر	٣	١٨	٨٨
تشرين الأول/أكتوبر	١٢	٢٩	٩٠
تشرين الثاني/نوفمبر	١٠	٢٥	٩١
كانون الأول/ديسمبر	١٤	٤٤	٩٩
المجموع	٤٠	٢٩٦	٨١٢

النصف الثاني من سنة ١٩٨٢ = ٤٠

النصف الأول من سنة ١٩٨٣ = ١١٠

النصف الثاني من سنة ١٩٨٣ = ١٨٦

النصف الأول من سنة ١٩٨٤ = ٢٩١

النصف الثاني من سنة ١٩٨٤ = ٥٢١

يتبع

نوعية العملية	العدد
كمين	٣٣٤
عبوة ناسفة	٣٠٠
هجوم مباشر	٢٨٢
إطلاق صواريخ	٩٢
إلقاء قنابل	٣٧
عمليات فردية	١١
هجوم بحري	٢

الأقضية	عدد العمليات
قضاء صيدا	٤٠١
قضاء صور	٢٣٣
قضاء النبطية	٢٠٩
البقاع الغربي	٤٨
قضاء جزين	٣٨
قضاء راشيا	٣٤
قضاء عاليه	٣٣
قضاء الشوف	٣٢
قضاء مرجعيون	٢٥
قضاء بنت جبيل	١٧

° المصدر: ريتا حمدان، "المقاومة الوطنية اللبنانية من تموز/يوليو ١٩٨٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤"، في: "الفكر الاستراتيجي العربي"، العددان ١٣ ـ ١٤، نيسان/أبريل ـ تموز/يوليو ١٩٨٥، ص ١١٧.

وإذا كان ثمة مكان لفكاهة مُرّة في هذا المجال، نذكر جمال سلطي (٢٣عاماً)، الطالب العضو في الحزب الشيوعي اللبناني الذي نفذ عملية انتحارية ممتطياً حماراً محملاً بالمتفجرات قرب مقر قيادة " جيش لبنان الجنوبي" في حاصبيا، الأمر الذي اضطر الحاكم العسكري الإسرائيلي إلى منع سكان القرى من التوجه إلى حقولهم على ظهور الحمير والبغال إلا بإذن خاص منه، وإلى إحصاء الحمير والبغال في قرى القطاع الشرقي، وإلى عدم السماح بدخول بهائم غريبة إلى المنطقة ("هآرتس"، ٧ و ١١/٨/١٩٨٥).

تحولت مرحلة ازدهار العمليات الانتحارية إلى مرحلة انتقالية بدأت تفرض فيها القيود على " جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" لمصلحة المقاومة المنظمة وسط الطائفة الشيعية. وقد بدأ التباين يظهر بوضوح منذ سنة ١٩٨٤، في الاشتباكات بين عناصر الفريقين، وفي اغتيال رموز فكرية شيوعية، وينعكس في صحافة منظمة العمل الشيوعي والحزب الشيوعي اللبناني. ففي مقال كتبه الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي، محسن إبراهيم ("بيروت المساء"، العدد ٨١، ٢/١/١٩٨٤، ص ٤) قال إن ميزة المقاومة الوطنية، التي تضم مقاتلين من مختلف الطوائف ومن مختلف المناطق، أنها "ليست انتفاضة تدافع عن مصير طائفة"، وليست "مجرد مقاومة شيعية (طائفية) أساساً." وفي الذكرى الثانية لانطلاقة "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية"، كتب محسن إبراهيم ("بيروت المساء"، العدد ١١٦، ١٧/٩/١٩٨٤، ص ٣ - ٦) أنه مع الاعتراف بموقع التيار الديني ضمن إطار المقاومة، فإنه لا يجوز "اختزال المقاومة في تيار وحيد هو التيار الديني"، وبالتالي لصق صفة "الإسلامية" بالمقاومة بدلاً من "الوطنية"، بل الذهاب إلى حد "تطييف" المقاومة. وارتفعت اللهجة بعد ذلك إلى عنوان: "دعوة إلى مواجهة حملة تطييف المقاومة الوطنية اللبنانية"، فحذر محسن إبراهيم ("بيروت المساء"، العدد ١١٩، ٨/١٠/١٩٨٤، ص ٦ - ٧) من "الخطر

المصيري" الذي يهدد المقاومة "إذا ما سادت نظريات تنسيبها إلى طائفة معينة." وفي الذكرى الخامسة لانطلاقة جبهة المقاومة، أخذ محسن إبراهيم على التيار الديني في المقاومة " أوهام المراهنة على انسحاب سريع وسهل لقوات الاحتلال من جبل عامل، وانزلاقات الصراع على السلطة في المناطق المحررة.... والإغراق المتعمد للمقاومة الوطنية في دوامة التطييف" ("بيروت المساء"، العدد ٢٥١، ٢١/٩/١٩٨٧، ص ٥).

وفي الذكرى الرابعة لقيام "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية"، كتب جورج بطل، أحد قادة الحزب الشيوعي اللبناني (مجلة "الطريق"، بيروت، العدد الخامس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، ص ٧ - ١٢) عن صعوبات تواجهها المقاومة: موضوعية أهمها "صغر رقعة الأرض التي ما تزال تحت الاحتلال"، وذاتية كثيرة ومتنوعة مثل "الفئوية، والاستعراضية، والادعائية، والتنافس على الإعلان عوض العمل، وسرقة الشهداء والإنجازات، وسوى ذلك من الظاهرات الشبيهة التي تذكرنا بما آلت إليه حالة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية عشية عدوان ١٩٨٢." واتهم القوى المهيمنة في القرى المحررة في الجنوب بممارسة أعمال "المنع والاعتقال والتعذيب" ضد المقاومين من الحركة الوطنية.

وفي تصريحات حديثة، أكثر وضوحاً، تتناول تلك المرحلة، يقول الياس عطا الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ("السفير"، ١٣/٨/١٩٩٨): "بعد عام ١٩٨٤ توقفت المساعدات العسكرية السوفياتية والعربية عبر سورية. وأجرى السوريون اتصالاً بالحزب في مطلع عام ١٩٨٥ وطلبوا إحاطتهم علماً بالعمليات قبل حصولها. حصل تهرب من الطلب، لكنهم فهموا الرسالة، ونحن فهمنا الرد بسرعة." ويقول جورج حاوي، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني: في سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ "طغى القرار الإقليمي والدولي على تحويل الصراع كلياً إلى صراع طائفي"، "وكان القرار أن المقاومة ليست لبنانية عامة،

هي شيعية وهي إيرانية بعد ذلك" (مجلة "المستقبل"، بيروت، العدد ١٤٩، ١٩٩٨/٩/٢١، ص ٤٨).

وفيما يشبه الرد على الادعاء الشيوعي آنذاك، قال السيد محمد حسين فضل الله إن ٩٠٪ من المقاومين يمثلون المقاومة الإسلامية؛ "نقول إنها مقاومة إسلامية لا لنطيّف المقاومة ولكن لنبين العمق الرّوحي والفكري الذي تتحرك من خلاله." وأضاف أن "عملية تحرير لبنان قرار ثابت ونهائي، أما عملية تحرير فلسطين فتتوقف على الظروف الموضوعية التي تحكم الحالة الثورية في المنطقة"، وأن "المقاومين يتحركون بعقلية الفعل بينما إسرائيل تتحرك بعقلية رد الفعل. وهذا نصر كبير" ("النهار العربي والدولي"، بيروت، العدد ٤١١، ١٨- ١٩٨٥/٣/٢٤، ص ٢٠- ٢٣).

وقال الشيخ صبحي الطفيلي، مسؤول "حزب الله" (في البقاع آنذاك): "إن تسمية المقاومة للعدو الإسرائيلي في الجنوب بالمقاومة الوطنية ليست تسمية دقيقة لأن النسبة العالية من العمليات ومن المقاتلين الذين يعادون الاحتلال هم ذوو منطلقات إسلامية. من هنا لو سميت بالمقاومة الإسلامية لكانت أقرب إلى الحقيقة...." ("اليوم السابع"، باريس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، ص ٧).

لكن الشيخ محمد مهدي شمس الدين يفضل تسميتها بـ "الشاملة" لا "الإسلامية"، "لأننا أردنا أن تضم غير المسلمين من اللبنانيين أيضاً" ("النهار العربي والدولي"، العدد ٤١٠، ١١ ـ ١٩٨٥/٣/١٧، ص ١٨).

ويرى السيد محمد حسن الأمين، أحد الرموز الفكرية والنضالية الشيعية في الجنوب، أن الصمود والمقاومة الشعبية للاحتلال في هذه المنطقة يستمدان زخمهما من أساس ثقافي ينتميان إليه ويشكل الإسلام إطاره العام، كما يستندان إلى خصوصية الثقافة العاملية والحالة الكربلائية. ولا يمكن رؤية ما نرى من إقدام على التضحية والاستشهاد دون ربطه بالوجدان الشعبي الذي تكوّن في ظل استعادة ملحمة البطولة

والفداء التي سجلها الإمام الحسين مع أصحابه على أرض كربلاء. فالاستشهاد يشكل شعوراً حقيقياً بأنه انتصار على الموت (السيد محمد حسن الأمين، "ثقافة المواجهة الجنوبية في جذورها وتجلياتها"، مجلة "الموقف"، بيروت، العدد ٢١، شباط/فبراير ١٩٨٥، ص ٢٢ ـ ٢٥).

ومنذ سنة ١٩٨٤، ومع تصاعد المد الديني، وبتأثير مباشر من دعم الثورة الإيرانية التي أوفدت وحدات من الحرس الثوري الإسلامي إلى بعلبك بعد الغزو الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ للتدريب على السلاح والقيام بعمليات عسكرية واستشهادية، بدأت المقاومة تتحول إلى عصبية دينية في الجنوب تتخللها صراعات متقطعة بين حركة أمل و"حزب الله"، يفرض التدخل الإيراني والسوري إخمادها، إلى أن استقرت الهيمنة شبه الكاملة لـ "حزب الله" على ساحة المقاومة في الجنوب. ففي أيار/مايو ١٩٨٤، ظهر اسم "حزب الله" أول مرة في بيانات عن عمليات ضد جيش الاحتلال، بعد أن كانت العمليات تنسب إلى جبهة المقاومة، أو إلى المجموعات التي تشكل منها "حزب الله" فيما بعد. وفي شباط / فبراير ١٩٨٥، وجه الحزب رسالة إلى "المستضعفين" حدد فيها رؤيته وبرنامجه السياسي.

واستطاعت "المقاومة الإسلامية"، وهي الجناح العسكري في "حزب الله"، أن تطور إمكاناتها البشرية والمادية بصورة اعترف بها كبار القادة العسكريين الإسرائيليين، وحولت العمل المقاوم إلى حرب استنزاف مكلفة تمسك فيها ـ على هذا المستوى ـ بزمام المبادرة، وتنعكس آثارها بصورة متزايدة على الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، وخصوصاً في النقاش المستفيض بشأن جدوى بقاء القوات الإسرائيلية في الجنوب، ومصير قوات لحد في حال الانسحاب. كما أدت إلى استعجال الدعوة الإسرائيلية الراهنة إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والمتعلق بترتيبات انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. وأطلقت دعوات مقابلة لضرب الاقتصاد اللبناني وتدمير منشآت

البنية التحتية: مهاجمة الجسور وشبكات المياه والكهرباء كلما سقط جندي إسرائيلي في عمليات المقاومة (راجع تصريحات وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، أفيغدور كهلاني، وآراء ومناقشات إسرائيلية في: "الحياة"، وفي *Daily Star* ، بتاريخ ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و١٩٩٨/٨/٢٧).

ونفذت "المقاومة الإسلامية" عمليات أظهرت فيها تفوقاً استخباراتياً، مثل الكمين الذي نصبته للقوات الإسرائيلية في "أنصارية" وأدى إلى مقتل ١٢ جندياً إسرائيلياً (١٩٩٧/٩/٥)، وأتقنت عمليات الألغام التي يتم تفجيرها إلكترونياً وتصيب أهدافها بدقة، وهو ما يشير إلى الرصد المحكم لتنقلات القوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة في الجنوب. كما نفذت عمليات احتلال مواقع، ومواجهات مباشرة أظهرت تدهور معنويات الجنود الإسرائيليين وفقدانهم المبادرة، مثل العملية التي قام بها مقاوم واحد عندما دخل الموقع الإسرائيلي في "سجد" واشتبك مع أحد الجنود بينما أسقط في يد رفاقه في الموقع، وخروج المقاوم سالماً (١٩٩٨/٨/٩). وقد أدى الكثير من هذه العمليات إلى انتقادات في أوساط الجيش الإسرائيلي، وإلى تأليف لجان للتحقيق في التقصير والإهمال ("الحياة"، ١٩٩٨/٨/١٢).

لفت رئيس الأركان الإسرائيلي، الجنرال شاوول موفاز، إلى التطور المتواصل لقدرات " المقاومة الإسلامية" على مستويي السلاح والخبرة القتالية، التي أضافت إليها في الأشهر الأخيرة تهديد المروحيات الإسرائيلية بالمضادات الروسية الصنع من عيار ٥٧ ملم. وقال إن على المروحيات أن تبحث عن سبل جديدة للحد من الخطر الذي بدأت تتعرض له ("هآرتس"، ١٩٩٨/٩/١٧).

أنشأ "حزب الله" سنة ١٩٩٧ "سرايا المقاومة" تلبية لطلب بعض أحزاب الحركة الوطنية السابقة في العودة إلى العمل المقاوم. وتعمل هذه "السرايا" بالإشراف المحكم للمقاومة الإسلامية. ونفذ الحزب

الشيوعي عملية ليل ١٦ - ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، قبيل الذكرى السادسة عشرة لإطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، واستشهد في هذه العملية أحد مُنَفِّذي العملية (بيار أبو جودة - مسيحي) وأسر الآخر (غسان سعيد - درزي)، وكلاهما من جبل لبنان. وتسعى حركة "أمل" لتحسين أدائها المقاوم كوسيلة تعبئة تعيد إلى كوادرها وجماهيرها التلاحم والفعالية. وتبقى هذه المحاولات جميعاً دون القدرة على بلوغ مستوى الفعالية الذي حققته "المقاومة الإسلامية"، ولا يتوقع أن تشكل إضافة نوعية في المدى المنظور.

الفَصْلُ الثّاني

القَرار الدّولي ٤٢٥ وَمَواقِف الأطراف مِنه

أولاً: المشاريع الإسرائيلية للانسحاب من الجنوب

شنت إسرائيل منذ أواخر سنة ١٩٩٧ هجوماً دبلوماسياً متصاعداً، عنوانه البارز تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، أي بعد أيام من بدء الاجتياح الإسرائيلي للمنطقة الجنوبية اللبنانية فجر الخامس عشر من الشهر نفسه.

وقد سبق هذا التوجه الإسرائيلي الجديد طرح إسرائيلي آخر بعنوان "لبنان أولاً"، وذلك منذ منتصف سنة ١٩٩٦، بُعيد تشكيل حكومة الائتلاف اليميني برئاسة بنيامين نتنياهو. وكانت حكومات حزب العمل طرحت قبل ذلك مبادرات عدة للانسحاب من لبنان لم تلق، في حينه، قبولاً من الجانبين اللبناني والسوري.

(أ) مبادرات حزب العمل

في إثر عملية "تصفية الحسابات" في تموز/يوليو ١٩٩٣ قدم رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين، إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، اقتراحاً طلب إليه نقله إلى المسؤولين اللبنانيين، وخلاصته أن تتولى السلطات اللبنانية نزع سلاح "حزب الله"، وإرسال الجيش اللبناني للانتشار في مناطق قرب الحدود مع إسرائيل، ووضع ترتيبات أمنية بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية، وأن تتعهد الحكومة

اللبنانية بعدم ملاحقة جنود "جيش لبنان الجنوبي" واستيعابهم في أجهزة الدولة الأمنية ـ وكل ذلك في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان خلال تسعة أشهر، توقع بعدها معاهدة سلام بين البلدين ("هآرتس"، ١٩٩٣/٨/٢٦). وكرر رابين اقتراحه في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أي يوم توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، مضيفاً "أن أحداً لا يريد إنشاً مربعاً واحداً من أراضي لبنان أو متراً مكعباً من مياهه." وأوضح، بعد عودته من واشنطن، أنه "إذا استطاع الجيش اللبناني، في غضون ستة أشهر، نزع سلاح 'حزب الله' والمنظمات الإرهابية الأخرى، وتمكن من منع حدوث أي عملية ضدنا، فقد يتمكن البلدان من توقيع اتفاق سلام خلال الأشهر الثلاثة التي تلي ذلك" ("الحياة"، ١٩٩٣/٩/١٦، و١٩٩٤/٨/٢٣).

وفي إبان عملية "عناقيد الغضب"، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية، شمعون بيرس، اقتراحاً بتسوية مرحلية نقلت تفصيلاته صحيفة "هآرتس" (١٩٩٦/٤/٢١) كما يلي:

- تعترف إسرائيل بالحدود الدولية باعتبارها الحدود الدائمة بينها وبين لبنان.
- تتوقف على الفور جميع العمليات العسكرية وأعمال العنف على جانبي الحدود.
- يعمل لبنان، بموافقة ودعم سوريين، على إزالة تهديدات "الإرهاب" وتفكيك البنية التحتية العسكرية لـ "حزب الله" وسائر المنظمات "الإرهابية".
- ينتشر الجيش اللبناني، بقوة فاعلة، على الخط الشمالي لـ "الحزام الأمني".
- تُضمن سلامة جنود "جيش لبنان الجنوبي" وسكان "الحزام الأمني".
- ينسحب الجيش الإسرائيلي، على مراحل، إلى خطوط انتقالية

في "الحزام الأمني"، ويُتفق على ماهية هذه الخطوط والجدول الزمني في المفاوضات.

- تسلَّم كل منطقة ينسحب الجيش الإسرائيلي منها إلى الحكومة اللبنانية مباشرة، بواسطة الجيش اللبناني.
- تحدَّد إجراءات مشتركة بين الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني لمراقبة تطبيق التسوية.

ومن الملاحظ أن الاقتراح أسقط موضوع "معاهدة السلام"، واكتفى بترتيبات أمنية وعلاقات عسكرية عبر لجان التنسيق؛ وهو الأمر الذي سيتكرر في الاقتراحات اللاحقة كافة.

(ب) "لبنان أولاً"

منذ أواخر حزيران/ يونيو ١٩٩٦، أي بعيد تشكيل حكومة نتنياهو، تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن بلورة خطة جديدة تجاه لبنان، عرفت باسم "لبنان أولاً" وقد عرضها رئيس الحكومة الإسرائيلية على الرئيس الأميركي كلينتون، وعلى الملك حسين. وقال الرئيس حسني مبارك، في حديث أجرته معه صحيفة "الحياة" (١٨/ ١٩٩٦/٩)، أن نتنياهو طلب إليه نقل الاقتراح إلى الرئيس حافظ الأسد.

وتقوم خطة "لبنان أولاً"، التي رفضتها الحكومتان اللبنانية والسورية، كما عرضها إيهود يعري في "معاريف" (١٩٩٦/٧/٢٨) على انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب في مقابل ما يلي:

١ ـ يتحمّل الجيش اللبناني مسؤولية الأمن ومنع عمليات المقاومة في المنطقة الأمنية.

٢ ـ يتعهّد "حزب الله" عدم مطاردة الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الحدود.

٣ ـ يتم حل "جيش لبنان الجنوبي" واستيعاب بعض أفراده، من

غير الضباط، في الجيش اللبناني.

أما "هـآرتس" (١/٨/١٩٩٦) فذكرت أن "لبنان أولاً" يقوم على الانسحاب من لبنان في مقابل حل "حزب الله" وتجريده من السلاح، والحصول على ضمانات أمنية من الحكومتين اللبنانية والسورية. واقترح وزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق موردخاي (كامران قره داغي، "الحياة"، ٢٤/١١/١٩٩٦)، "أن نبدأ بلبنان أولاً.... أعتقد أن من المصلحة العليا للبنان أن يكون بلداً حراً خالياً من أي قوات أجنبية.... يمكننا أن نتوصّل إلى اتفاق مع لبنان خلال أسبوعين إذا سمحت سورية له بذلك، وسنوقّع مع لبنان اتفاقاً يجعله مسؤولاً عن منع انطلاق أي عمليات إرهابية من جنوبه ضد إسرائيل، وضمان حقوق السكان المدنيين من المنطقة وجيش لبنان الجنوبي." وكان مستشار نتنياهو، إفرات تمير، أكثر وضوحاً في التعبير عن موافقة الحكومة الإسرائيلية على الاكتفاء بترتيبات أمنية من دون معاهدة سلام، فقد ذكر ("يديعوت أحرونوت"، ١٦/٨/١٩٩٦) أن العرض المقدم إلى سورية يتضمن ما يلي:

- يغادر الجيش الإسرائيلي لبنان ضمن تدابير أمنية يضمنها السوريون (جلاء عسكري وسياسي).
- تقبل إسرائيل مقولة أن السلام في لبنان، والسلام الشامل في المنطقة، هما رهن بسلام شامل مع سورية.

وعبّر نتنياهو، في تصريحات متعددة، عن أن موافقة سورية على الاشتراك في ضمان أمن إسرائيل من الجنوب اللبناني تساعد في بناء علاقات ثقة معها تنعكس على المحادثات من أجل الجولان لاحقاً. ومعروف أن لبنان وسورية رفضا عرض "لبنان أولاً"، وأن الرئيس الأسد طرح بديلاً منه شعار: "لبنان وسورية أولاً" (مؤتمر صحافي مشترك للرئيسين الأسد ومبارك عقب زيارة الأول للثاني في الإسكندرية - "السفير"، ٨/٨/١٩٩٦).

ثانياً: قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥

ترافقت الحملة الدبلوماسية الإسرائيلية بشأن تنفيذ القرار ٤٢٥ بجميع عناصره، مع عدة إشارات دولية، وخصوصاً أميركية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ زار مساعد وزير الخارجية الأميركي، مارتن إنديك، لبنان في إطار جولة في المنطقة، وحمل معه إلى المسؤولين اللبنانيين موافقة إسرائيل على فتح معبر كفر فالوس، واجتمع مطولاً إلى قائد الجيش العماد إميل لحود. وذكرت صحيفة "السفير" (١٧/١٢/١٩٩٧) أن إنديك سأل العماد لحود عن قدرة لبنان على توفير الأمن على حدوده، ونسبت إلى الدبلوماسي الأميركي قوله: "أستطيع القول استناداً إلى خبرتي الشخصية إن الإسرائيليين يودون الانسحاب من جنوب لبنان بكامله وكل ما يهدفون إليه هو توفير الأمن في شمالي إسرائيل، ولا بد من توفير طريقة لحل هذه النقطة ضمن إطار عملية التفاوض السلمية."

وشرح السفير الأميركي في لبنان، ريتشارد جونز، الجهود الأميركية منذ سنة ١٩٩١ لتوفير الظروف الملائمة لتنفيذ القرار ٤٢٥، وخصوصاً المساهمة الأميركية في إعادة بناء القوات المسلحة اللبنانية. وقال: "إن إحدى مهمات القوة الدولية العمل مع الدولة اللبنانية على إعادة الأمن في الجنوب. وأعتقد أننا نقترب من هذه المرحلة التي تستعيد فيها الدولة اللبنانية هذه القدرة" ("النهار"، ١٨/٢/١٩٩٨).

وفي أثناء زيارة قام بها الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم للبنان، في شباط/ فبراير ١٩٩٨، ألقى خطاباً في مجلس النواب اللبناني، قال فيه: "من الممكن أن ننسق مع الحكومة اللبنانية مشروعاً يتيح تطوير علاقة تعاون بين الشعبين اللبناني والأرجنتيني، بين أعضاء 'القبعات البيض' من مختلف الجنسيات، و'القبعات الزرق'، وخصوصاً مساهمتها في إطار ترسيخ السلام بعد صراع مسلح" ("النهار"، ٤/٢/١٩٩٨).

يشمل القرار **٤٢٥** العناصر التالية:

١ ـ الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ الوقف الفوري للعمل العسكري الإسرائيلي والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة.

٣ ـ إنشاء قوة دولية موقتة في الجنوب اللبناني، بطلب من الحكومة اللبنانية، مهمتها:

أ ـ التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية.

ب ـ إعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما.

ج ـ مساعدة حكومة لبنان في توفير الأمن وعودة سلطتها الفعالة في المنطقة.

يكمل هذا القرارَ القرارُ رقم **٤٢٦** (الصادر في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ أيضاً) الذي يوافق على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بإجراءات تنفيذ القرار رقم **٤٢٥** . أما القرار رقم **٤٢٧** (الصادر في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨) فيسجل انسحاباً إسرائيلياً جزئياً، ويدعو إسرائيل إلى "إتمام انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة من دون أي تأخير."

وينص تقرير الأمين العام (راجع النص الكامل في الملحق الخامس) على تنفيذ مهمة القوة الدولية على مرحلتين: تتأكد في المرحلة الأولى من "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية." وتنشئ في المرحلة الثانية منطقة عمليات دولية تمارس منها مسؤولياتها، و"تتخذ كل التدابير المعتبرة ضرورية لتأمين العودة الفعلية للسيادة اللبنانية." ومن أجل تسهيل مهمة القوة الدولية، وخصوصاً "الإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية والمسائل المتعلقة بذلك، قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع إسرائيل ولبنان....".

ويشير هذا التقرير مرتين إلى استمرارية عمل لجنة الهدنة المشتركة. فالقوة الدولية تستعين لإنجاز مهمتها "بالمراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة والمكلفين بأعمال مراقبة خطوط الهدنة، ويتابع هؤلاء عملهم على هذه الخطوط بعد انتهاء فترة انتداب قوة الأمم المتحدة." كما ينص التقرير على أن مهمة القوة الدولية موقتة في انتظار أن تضطلع الحكومة اللبنانية بمسؤوليتها في الجنوب اللبناني، و"أن إقدام مجلس الأمن على إنهاء تفويض قوة الأمم المتحدة.... لن يؤثر في استمرار عمل لجنة الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية المشتركة."

وفي ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٢، أصدر مجلس الأمن القرار ٥٠١ الذي يذكّر بالقرارات السابقة ويؤكد القرار ٤٢٥ بكامله، وينص في البند ٤ على ما يلي: "يطلب [مجلس الأمن] إلى الأمين العام تجديد جهوده من أجل إعادة تفعيل اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان وإسرائيل المؤرخة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩، وخصوصاً من أجل عقد اجتماع مبكر للجنة الهدنة المشتركة."

ويوم بدأت إسرائيل غزوها للبنان، أي في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٥٠٩ الذي ذكّر بالقرار ٤٢٥، وطلب من إسرائيل مجدداً "أن تسحب جميع قواتها العسكرية فوراً، ومن دون شرط، إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً."

يستخلص من هذه القرارات، التي كانت الولايات المتحدة بين الأعضاء الذين وافقوا عليها كلها، ما يلي:

١ ـ إن حدود لبنان المعترف بها دولياً ليست موضوع بحث في أية مفاوضات.

٢ ـ إن على القوات الإسرائيلية أن تنسحب، من دون شروط، من جميع الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً.

٣ ـ إن مهمة القوة الدولية، بناء على طلب لبنان، هي: التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل، وإعادة السلام والأمن الدوليين

إلى المنطقة المعنية بالقرار، ومساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة سلطتها الفعلية إلى المنطقة، وتوفير الأمن.

٤ - إن اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل هو الذي ينظم العلاقات بينهما بعد الانسحاب الإسرائيلي وعودة السلام والأمن وسلطة الحكومة اللبنانية إلى المنطقة، وبالتالي بعد انتهاء مهمة القوة الدولية.

اتفاق الهدنة*

يلزم اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩، بما يلي:

المادة الأولى: **البند ٢:** عدم القيام بأي عمل عدواني أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق الآخر وقواته المسلحة.

البند ٣: احترام حق كل من الفريقين في أمنه وعدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر.

المادة الثانية: **البند ١:** عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء الهدنة.

المادة الثالثة: **البند ٢:** لا يجوز للقوات العسكرية أو شبه العسكرية، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين.... ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة.... أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

---

* راجع النص الحرفي والكامل في الملحق الأول.

المادة الخامسة: **البند ١:** يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

البند ٢: توجد قوات دفاعية فقط في منطقة خط الهدنة.

المادة السابعة: (١) تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء يعين اثنين منهم كل من فريقي هذا الاتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين.

المادة الثامنة: **البند ٢:** يبقى هذا الاتفاق قائماً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين.

البند ٣: يجوز لفريقي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله.... [أو] وقف تطبيقه، باستثناء المادتين الأولى والثالثة.

وحدد ملحق الاتفاق **قوات الدفاع** المشار إليها في **البند ٢** من المادة الخامسة بألف وخمسمئة من الجنود والضباط لكل من الفريقين، مع تحديد الأسلحة، ومنطقة وجود قوات الدفاع (من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا داخل لبنان، ومن نهاريا إلى ترشيحا والجش وماروس داخل فلسطين).

ثالثاً: مواقف الأطراف من القرار ٤٢٥

(أ) الموقف الإسرائيلي

تجمع القوى السياسية في إسرائيل على ضرورة الخروج من لبنان، بعد فشل المحاولات السياسية والعسكرية المتلاحقة لإيجاد واقع ملائم لإسرائيل في لبنان من جهة، ولارتفاع ثمن الاحتلال

البشري والمادي والمعنوي من جهة أخرى. وفي حين يشترط حزبا الليكود والعمل ضرورة التوصل إلى ترتيبات أمنية تسبق الانسحاب، ترى قوى أخرى، أقل حجماً وتأثيراً، أن في الإمكان حماية إسرائيل من "حدودها الدولية"، وبالتالي لا مبرر للاستمرار في تكبد الخسائر، البشرية بصورة خاصة، في انتظار موافقة لبنان (وسورية) على ترتيبات أمنية في الجنوب.

وللمرة الأولى منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ قبل عشرين عاماً، تعلن إسرائيل استعدادها لتنفيذ هذا القرار بعد أن يتم الاتفاق مع لبنان (وسورية) على ترتيبات أمنية في الجنوب. وكان أول من أعلن ذلك وزير الدفاع، **يتسحاق موردخاي**، في حديث أدلى به إلى مجلة "الوطن العربي" (العدد ١٠٨٧، ٢/١/١٩٩٨، ص ٤) التي تصدر في باريس، وتضمن قبولاً إسرائيلياً بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وحدد الإطار العام لرؤية إسرائيل لمضمون القرار وشروطها لتنفيذه كما يلي:

- "لا بديل من السياسة الحالية (الحزام الأمني وجيش لبنان الجنوبي) إلا باتفاق يؤدي إلى انتشار الجيش اللبناني وبسط مسؤوليته على الجنوب، "للحفاظ على سلامة الجليل وضمان أمن أفراد 'جيش لبنان الجنوبي' والمواطنين في المنطقة الأمنية."
- "ليس لدينا أية مصالح في لبنان ما عدا المصلحة الأمنية، وإننا لا نريد التواجد على الأرض اللبنانية....".
- "من أجل إخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان لا بد من 'إعادة السلام والأمن الدولي' كما نص عليه القرار وأنا شخصياً أعرف سبيلاً واحداً لتحقيق هذا الهدف وهو منع الإرهاب ووقف دائرة العنف ووقف العمليات ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتوفير الظروف والمناخ الملائمين لضمان حياة طبيعية وعلاقات حسن الجوار على جانبي الحدود وتعاون مشترك بين جيش الدفاع والجيش اللبناني لمكافحة الإرهاب والعنف."

- "إسرائيل أعلنت مراراً وتكراراً أنه ليست لها أية مطامع إقليمية في لبنان والأنباء.... عن نية إسرائيل وضع اليد على مياه نهر الليطاني ليست سوى حرب نفسية رخيصة....".
- "نحن مستعدون للتوصل حتى مع حكومة لبنان، بدعم سوري، إلى ترتيبات أمنية انتقالية، حتى إذا كانت غير مندرجة في إطار اتفاقية سلام شاملة....".
- "[الترتيبات الأمنية] يجب أن تتضمن وقفاً نهائياً للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية؛ تفكيك البنية العسكرية للمنظمات الإرهابية؛ ضمان سلامة أفراد 'جيش لبنان الجنوبي' والمواطنين اللبنانيين في 'المنطقة الأمنية' وفي منطقة جزين؛ انتشار قوات كافية وناجحة ذات صلاحيات واسعة من الجيش اللبناني في الجنوب وإن دعت الضرورة لمساهمة قوات دولية في تعزيز الأمن، فإننا على استعداد لمناقشة الموضوع؛ تحقيق السيادة الكاملة للحكومة اللبنانية في جنوب لبنان وإخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة.... ترتيبات أمنية انتقالية عن طريق الحوار الموضوعي، بصورة مباشرة أو بوساطة طرف ثالث."

لم يعتبر حديث موردخاي (النص الكامل في الملحق السادس) موقفاً "رسمياً"، فصدر توضيح **للمستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية** ("الحياة"، ١٢/١/١٩٩٨) تضمن العناصر التالية:

أ - التزام إسرائيلي بالانسحاب إلى منطقة الحدود الدولية.

ب - تسلم الحكومة اللبنانية سلطتها الفعلية، ومن ضمن ذلك نشر الجيش اللبناني في المنطقة بمساعدة القوة الدولية.

ج - يستدعي البند "ب" أعلاه تفكيك البنية التحتية للإرهاب في الجنوب، ومنع أعمال العنف والإرهاب، وإقامة وتشجيع

أجواء السلام والهدوء في المنطقة.

د - كما يستدعي الاستيعاب المكن للبنانيين الجنوبيين من أفراد ميليشيا جيش لبنان الجنوبي في الأطر الحكومية المحلية والعسكرية.

هـ - "إقرار السلام والأمن الدوليين" يتطلب من لبنان وإسرائيل معاً، ومن كل منهما على حدة، التعاون والتنسيق على جانبي الحدود لمنع الإرهاب والعنف والفوضى، وإدامة الاتصال بين قواتهما وأجهزتهما الأمنية، إضافة إلى علاقات حدودية بين البلدين، كل ذلك بمساعدة القوة الدولية.

و - سلم الأمر الواقع الذي سيقوم تنفيذاً للقرار بكل عناصره، يفتقر إلى خصائص رسمية مثل الاعتراف المتبادل، أو الشكل النهائي للحدود بينهما، وإقامة علاقات سلمية طبيعية في المجالات المدنية بين البلدين.

ز - إن أهداف: "التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية"، و"إعادة السلام والأمن الدوليين"، و"مساعدة حكومة لبنان في تأمين عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة" ليست خيارات، بل هي متتابعة ومعتمدة بعضها على بعض، وعدم تنفيذ أي عنصر منها يؤدي إلى عدم تنفيذ العناصر الأخرى، ويهدم التوازن الذي يرسمه القرار.

ح - يُفترض أن يتم البحث في هذه العناصر في مفاوضات رسمية بين إسرائيل ولبنان.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أودع **المثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة**، دوري غولد، الأمانة العامة للأمم المتحدة رسالة موجهة من حكومته إلى الأمين العام، كوفي أنان، اعتبرت أول وثيقة رسمية إسرائيلية تعترف بالقرار رقم ٤٢٥ وتقدم القراءة الإسرائيلية لمضمون هذا القرار، بادئة بقلب منطق الأمور رأساً على عقب. فبدلاً من

أن يكون الاحتلال هو سبب الاضطراب في الجنوب، والمقاومة هي ردة الفعل الشعبية اللبنانية على واقع الاحتلال، فإن الرسالة الإسرائيلية إلى الأمم المتحدة تزعم أن "السبب الأساسي للحالة المتقلقلة في جنوب لبنان يكمن في النشاط الإرهابي الأثيم الذي يمارسه حزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية، اللبنانية منها والفلسطينية، التي تعمل تحت مظلته....". وعلى هذا يصبح الاحتلال الإسرائيلي للجنوب "دفاعاً عن النفس". و"لو امتثلت حكومة لبنان لالتزامها تفكيك البنية الأساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على إسرائيل، لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة"، إذ "أوضحت إسرائيل مراراً أن ليس لديها مطالب أو أطماع إقليمية في جنوب لبنان."

وتتابع الرسالة: "وفي هذا السياق، أود أن أوضح موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار، كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه مؤخراً مجلة الوطن العربي. بيد أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يطلب انسحاباً غير مشروط؛ وإسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصاً صريحاً، وهي 'إعادة السلم والأمن الدوليين' و'مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة'. وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، فيما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة."

"ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار للتوصل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين...." (المصدر: وثيقة صادرة عن مجلس الأمن - راجع الملحق السابع).

وأعلن **يتسحاق موردخاي** في تصريح لاحق ("الحياة"، ١٩٩٨/٢/٤) أن حكومته مستعدة "لتنفيذ القرار الدولي رقم ٤٢٥ باتفاق بين جيشينا أو أجهزتنا الأمنية تدعمه دول أجنبية أو أي قوة يمكنها أن تضمن التزامه." وأكد أنه يتحدث "نيابة عن وزارة دفاع إسرائيل وحكومتها، وما أعرضه هو **اقتراح رسمي** هدفه انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوبي لبنان." أما إذا أصر الطرف الآخر على التعامل بخفة مع هذا العرض، فالنتيجة "أننا سنبقى في لبنان سنوات طويلة وسنقرر وحدنا متى نفعل وماذا نفعل....". وأضاف: "إذا رغبت سورية في أن تتقدم وتبحث في الموضوع اللبناني معنا بنفسها، فإننا مستعدون لذلك أيضاً...". وهدد موردخاي بأن البديل من تنفيذ القرار ٤٢٥ هو "أن الخطر على لبنان ودول أخرى، سيزداد مع مرور الوقت.... إن دولة واحدة ستدفع الثمن هي لبنان."

وألقى منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان، **أوري لوبراني**، مزيداً من الضوء على الموقف الإسرائيلي (كامران قره داغي، "الحياة"، ١٩٩٨/٢/١٣): "نريد إيجاد حل لا يكون له أي بعد سياسي على الإطلاق.... بل يتعلق بالقضية الأمنية فقط .... لا بديل من وجود ترتيبات أمنية انتقالية أو مرحلية حتى يأتي وقت نتوصل إلى اتفاق سلام، وهذا مستحيل من دون سلام مع سورية وهذا واقع نقبله.... إن إسرائيل لن تربط بين انسحابها وبقاء القوات السورية في لبنان.... القرار ٤٢٥ يتضمن عنصرين: أولاً انسحاب إسرائيل، وثانياً اتخاذ ترتيبات لتمكيننا من تنفيذ هذا الانسحاب....".

وفي حديث آخر ("الأهرام"، ١٩٩٨/٥/١٨) أكد لوبراني أن لا انسحاب من دون ترتيبات أمنية. ومن هذه الترتيبات نزع سلاح "حزب الله" والمنظمات الفلسطينية، وحماية الميليشيات المتعاونة في الجنوب من أي عقاب.

وفي الأول من نيسان/أبريل ١٩٩٨، أصدر **مجلس الوزراء**

الإسرائيلي المصغر بياناً جاء فيه: "(١) تعلن إسرائيل قرارها قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، بحيث يخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ضمان ترتيبات أمنية ملائمة، وإعادة السيطرة الفعلية في الجنوب اللبناني إلى الحكومة اللبنانية، المسؤولة عن ضمان عدم استعمال أراضيها قاعدة للإرهاب ضد إسرائيل. (٢).... سيواصل الجيش الإسرائيلي نشاطاته في المنطقة الأمنية ضد التهديدات الإرهابية، إلى حين التوصل إلى الترتيبات الأمنية الضرورية لإسرائيل. (٣) تدعو الحكومة الإسرائيلية الحكومة اللبنانية إلى البدء بمفاوضات، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، من أجل إعادة سيطرة الحكومة اللبنانية على المناطق الموجودة حالياً تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، مع منع نشاطات إرهابية من أن تنطلق من أراضيها ضد الحدود الشمالية لإسرائيل. (٤) ترى إسرائيل في ضمان أمن وسلامة سكان 'المنطقة الأمنية' في الجنوب اللبناني وجنود جيش لبنان الجنوبي جزءاً لا يتجزأ من تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ ومن كل ترتيبات لإعادة الأمن على حدودنا مع لبنان. (٥) ستواصل إسرائيل جهودها من أجل التوصل إلى تسويات سلمية مع جميع جيرانها" ("هآرتس"، ١٩٩٨/٤/٢، نقلاً عن: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨، ص ٢٣٣).

بعد الاجتماع الحكومي عقد نتنياهو مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن القرار المتخذ. ونورد فيما يلي نص الخبر الذي نشرته "هآرتس" (١٩٩٨/٤/٢) بهذا الشأن:

> قرر مجلس الوزراء السياسي الأمني [المصغر]، بالإجماع، تبني قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، الداعي إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، بعد أن تجري إسرائيل مفاوضات مع لبنان في شأن ترتيبات أمنية تضمن انتشار الجيش اللبناني في جنوب الدولة....

وأكد رئيس الحكومة أن إسرائيل جادة في الانسحاب من لبنان، وأن الأمر لا يتعلق بمجرد تصريح. "إننا ندعو الحكومة اللبنانية صراحةً إلى دخول مفاوضات معنا، مفاوضات قد تستغرق بعض الوقت لكننا جادون تماماً بشأنها". وأكد رئيس الحكومة أن هذا الأمر لا يشكل التفافاً على مسارات أخرى، في إشارة منه إلى المحادثات مع سورية ومع الفلسطينيين....

وأكد نتنياهو أن إسرائيل ليست معنية، على حد تعبيره، بـ "التنكر" للمصالح السورية في لبنان. "إننا معنيون بتنفيذ هذا القرار في حد ذاته، ولدينا مصلحة في دفع التسويات السلمية مع جميع جيراننا إلى أمام".

وأمس، بعد المؤتمر الصحافي، اتصل نتنياهو بالأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، الموجود الآن في الصين وبلّغه قرار المجلس الوزاري تبني القرار ٤٢٥....

وهكذا تبنت الحكومة الإسرائيلية رسمياً مشروع وزير الدفاع يتسحاق موردخاي، بعد تنافس ـ عكسه الإعلام الإسرائيلي ـ بين المشاريع المطروحة للانسحاب من لبنان، نذكر منها مشروع وزير البنى التحتية أريئيل شارون، ومشروع يوسي بيلين (من قادة حزب العمل).

وفي مقابلة أجراها زئيف شيف مع موردخاي، ونشرتها "هآرتس" (١٦/٤/١٩٩٨)، مزيد من الأضواء على مشروع وزير الدفاع، نورد فيما يلي قسماً منها:

س ـ لنفترض أن اقتراحك المتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ في شأن الانسحاب من لبنان بشروط معينة لم يوافَق عليه، هل سنتخذ خطوة أخرى، أو حتى سنقوم بانسحاب من طرف واحد؟

ج ـ لقد قمنا، في هيئة الأركان، بعمل استمر نحو عام. إذا ما قامت جهات دولية بتهدئة السوريين، ذلك بأننا لا ننوي إيجاد محور يلتف على دمشق بل يبني الثقة معها،

فسيكون من المكن إحراز تقدم حقيقي مع السوريين. لقد تساهلتُ بشأن مطلبين مركزيين: أولاً، يجب أن يوقع لبنان، بهذه المناسبة، اتفاق سلام. ثانياً، يجب أن يسحب السوريون قواتهم من لبنان. في الأماكن من لبنان التي توجد فيها الآن قواتهم، فإنهم لا يشكلون تهديداً لدولة إسرائيل.

س ـ وماذا بالنسبة إلى المستقبل؟

ج ـ عندما نتحدث معهم عن سلام فسنتحدث أيضاً عن ذلك. إذا لم ينسجم هذا مع اقتراحي الخاص بالقرار رقم ٤٢٥، كما تسألني، فسنبذل جهوداً من أجل استقرار الوضع. لكنني لا أعتقد أنه يمكن، بشروط عسكرية، أن نجعل الوضع في لبنان أكثر استقراراً مما هو عليه الآن. قد يكون من المكن أن نجعله أكثر استقراراً بقليل. وعليه هناك إمكانان: إما أن نتقدم عن طريق اتفاقات، وإما أن نتجه إلى أزمات. من ناحية تاريخية، توصلنا دائماً إلى اتفاقات بعد أزمات. هذا حدث أيضاً في لبنان.

س ـ هل تتوقع تدهوراً إذا لم يحدث اتفاق؟

ج ـ إن لبنان حقل ألغام. أقترح أن نكون أذكياء قبل أن يظهر أي لغم. إذا ما تحركنا، فستكون العملية أسرع وأكثر جدية بكثير مما يُظَن.

س ـ إذا تفاقمت المشكلة بيننا وبين لبنان وسورية، فمن المؤكد أن يزداد التعاون بين دمشق وإيران. فماذا سنكسب؟

ج ـ أوافق على أن المشكلة الأساسية للتهديد الاستراتيجي المستقبلي متعلقة بإيران، إلا إذا طرأ هناك تغير مفاجىء.

مشروع شارون: أوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (١٥/٣/١٩٩٨) النقاط الأساسية في مشروع وزير البنى التحتية، أريئيل شارون، كما يلي:

مبادىء أساسية: انسحاب متدرج (على مراحل)، من طرف واحد

(من دون أي تفاهم مع اللبنانيين)، ومن دون جدول زمني محدد.

مرحلة أولى: ينسحب الجيش الإسرائيلي من منطقة معينة من الشريط الأمني. والمعيار الذي سيتم اختيار المنطقة على أساسه هو ألا تكون إسرائيل، في حال تنفيذ عملية إرهابية ضدها انطلاقاً من تلك المنطقة، مضطرة إلى القيام بعملية عسكرية مركبة ينفذها الجيش الإسرائيلي من أجل إعادة الوضع إلى ما كان عليه. في المقابل، تحذر إسرائيل الحكومة اللبنانية من أنه في حال نشطت منظمات إرهابية انطلاقاً من تلك المنطقة، فستعمل من أجل المحافظة على أمن سكانها.

مرحلة ثانية: سوف تراقب إسرائيل، خلال فترة زمنية غير محددة الأجل، كيف تسيطر الحكومة اللبنانية على تلك المنطقة.

مرحلة ثالثة: الوزير شارون: "إذا نجحت التجربة، فسيكون في استطاعتنا المضي قدماً نحو مرحلة أخرى. وإذا وقعت عمليات إرهابية انطلاقاً من القطاع الذي سيتم إخلاؤه، فستعمل إسرائيل من أجل المحافظة على أمن سكانها". وعلى حد قول شارون، ستكون لإسرائيل، بعد انسحاب متدرج للجيش الإسرائيلي من لبنان، شرعية الرد بعنف في حال مهاجمتها.

جيش لبنان الجنوبي: بناءً على مشروع شارون، ستكون إسرائيل مسؤولة عن سلامة أفراد جيش لبنان الجنوبي وعائلاتهم أيضاً بعد الانسحاب. "لن نتخلى عنهم"، على حد قوله. غير أن شارون لا يشرح كيف سيتم ذلك بالضبط.

وشرحت "هآرتس" (١٩٩٨/٣/١٥) مضمون مشروع شارون، فقالت إنه يرتكز على أربع نقاط: (١) "توضح إسرائيل أن لا علاقة بين المفاوضات مع سورية بشأن هضبة الجولان وبين الوضع في الجنوب اللبناني." (٢) تعتبر إسرائيل الحكومة اللبنانية مسؤولة عن "منع

الإرهاب في الجنوب اللبناني ضد جنود الجيش الإسرائيلي وجنود جيش لبنان الجنوبي والمدنيين اللبنانيين ومستعمرات الشمال." (٣) "تبلغ إسرائيل لبنان سلفاً أنها تنوي الانسحاب، في موعد يصار إلى تحديده، من قطاع محدد في الجنوب اللبناني، وأن لبنان سيكون مسؤولاً عن منع الإرهاب في هذا القطاع.... وتحذر من أنها ستتخذ خطوات صارمة إذا لم يعمل لمنع الإرهاب.... والمقصود بذلك اتخاذ تدابير نسبت إلى شارون في السابق، وأساسها ضرب بنى تحتية لبنانية مثل: محطات طاقة، ومصادر مياه، وسكك حديد، وطرق، وجسور، ومحطات إذاعة، وغيرها." (٤) تنفيذ الانسحاب من قطاع أول ومراقبة أداء الحكومة اللبنانية، ثم الانسحاب من قطاع ثان، وهكذا.

ويعتقد شارون، بحسب "هآرتس"، أن من غير الممكن التوصل إلى تسوية بالاتفاق مع لبنان، ويرى التوجه لتنفيذ الانسحاب بناء على مبادرته.

مشروع يوسي بيلين والمواقف في حزب العمل: أوردت "يديعوت أحرونوت" (١٩٩٨/٣/٩) العناصر الرئيسية لمشروع يوسي بيلين كما يلي:

> لأول مرة، تطرح "حركة الانسحاب بسلام من لبنان"، برئاسة عضو الكنيست يوسي بيلين (حزب العمل)، مشروعاً لانسحاب إسرائيلي على مراحل من الجنوب اللبناني.
>
> بناءً على المشروع، ينسحب الجيش الإسرائيلي بالتدريج من المناطق الخاضعة لسيطرته، في حين يستولي الجيش اللبناني والقوات الدولية (يونيفيل) في كل مرحلة على تلك المناطق. وفي هذه الأثناء يصوغ عضو الكنيست يوسي بيلين والعقيدان (احتياط) آشر سدان (عمل في وقت سابق ضابط استخبارات في قيادة المنطقة الشمالية) ويوناتان ليرنر النص النهائي للمشروع.
>
> طوال فترة تتراوح بين نصف عام وعام، قبل تنفيذ

الانسحاب، يتخذ الجيش الإسرائيلي سلسلة من التدابير التمهيدية:

- إقامة أنظمة رادارات وتحصينات تساعد على حراسة الحدود.
- بلورة خطة لإعادة الانتشار جنوبي الحدود.
- تقديم المساعدة لجنود جيش لبنان الجنوبي، والاقتراح عليهم الإقامة في إسرائيل.

بعد هذه الخطوات، تتوجه إسرائيل إلى لبنان والولايات المتحدة والأمم المتحدة بهدف بلورة اتفاق بشأن الانسحاب، ويُطلب من كل طرف من هذه الأطراف المساهمة في دفعه إلى أمام.

لبنان: تتعهد الحكومة اللبنانية بالقيام بعمليتين: نشر الجيش اللبناني حتى الحدود الدولية، بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة (يونيفيل)، و"تطهير" المنطقة الخاضعة لسيطرتها من قوات "حزب الله".

مجلس الأمن: يزيد مجلس الأمن الدولي في حجم قوة "يونيفيل" في الجنوب اللبناني، ويوسع صلاحياتها بحيث يكون في استطاعتها اعتقال من يحاول استخدام العنف في منطقة الحدود.

الولايات المتحدة: تهدد الإدارة الأميركية سورية بالحظر والعقوبات الاقتصادية إذا حاولت إحباط المبادرة.

علاوة على ذلك، يتعهد لبنان وإسرائيل بالمضي قدماً في المحافظة على تفاهمات عملية "عناقيد الغضب".

وفقط بعد إكمال الخطوات التمهيدية، تعلن إسرائيل، من طرف واحد، موعد وحجم الانسحاب الذي تزمع تنفيذه في الجنوب اللبناني. وفي إثر ذلك، يعلن لبنان دخول جيشه إلى المناطق التي تم الجلاء عنها. ولن يكون تنفيذ الانسحاب مقترناً

باتفاق وتنسيق بين لبنان وإسرائيل في كل مرحلة، وإنما يستند إلى الاتفاق الأولي بين الطرفين*.

ينقسم قادة حزب العمل بين مؤيد ومعارض لمشروع بيلين: الانسحاب من طرف واحد. من كبار مؤيديه أعضاء الكنيست: شمعون بيرس، موشيه شاحل، حاييم رامون، شيفاح فايس، إضافة إلى أعضاء الكنيست الأعضاء أيضاً في "حركة الانسحاب بسلام من لبنان": دادي تسوكر، ياعل دايان، نسيم زفيلي. أما أبرز المعارضين فهم: رئيس الحزب عضو الكنيست إيهود براك، وأعضاء الكنيست أبراهام شوحط، عوزي برعام، ميخا غولدمان، وغيرهم. وأوردت "هآرتس" (١٩٩٨/٣/٣) ملخصاً لمواقف القادة الرئيسيين كما ظهرت في اجتماع كتلة حزب العمل في الكنيست. فقد اقترح **شمعون بيرس** أن توافق إسرائيل على قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، وأن تعمل لتأليف لجنة يشترك فيها ممثلون عن إسرائيل وسورية ولبنان والولايات المتحدة وفرنسا، تكون مسؤولة عن تطبيق نتائج (تفاهمات) "عناقيد الغضب". وقال عضو الكنيست **نسيم زفيلي** أنه فوجىء، في أثناء زيارة قام بها مع أعضاء "حركة الانسحاب بسلام من لبنان" للمنطقة الحدودية، "بالانفتاح الذي أبداه ضباط رفيعو المستوى فيما يتعلق بالرغبة في إيجاد حلول أخرى لانتشار الجيش الإسرائيلي على الحدود الشمالية." وأيد **موشيه شاحل وحاييم رامون** "الدفاع عن شمال البلاد من الحدود الدولية." وقال رامون: "يتبين من معلومات أُدلي بها في اجتماع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن النفقات التي تخصص لحماية جنود الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني تعادل ثمن إقامة جدار أمني متطور للغاية."

في المقابل، حذر إيهود براك من أن "انسحاباً من جانب واحد من

---

* راجع النص الكامل للمشروع في: "النهار" (بيروت)، ٢٧ و٢٨ و١٩٩٨/٥/٢٩.

لبنان سيعرّض سكان الشمال للخطر وسيوحي بالضعف...."، وليس صحيحاً أن الجيش الإسرائيلي سيتمتع بحرية العمل بعد الانسحاب. ويرى براك ضرورة الاتفاق مع طرف في الجانب المقابل "يضمن لنا أنه لن يكون هناك إرهاب ينطلق من المناطق التي سيخليها الجيش الإسرائيلي" بصورة متدرجة (المصدر نفسه). واقترح براك أن يجلو الجيش الإسرائيلي، أولاً، عن مناطق بعيدة عن حدود إسرائيل الدولية، تستولي عليها فوراً قوة لبنانية، وقوة تابعة ليونيفيل. وبناء على نتيجة التجربة في هذه المناطق، سيُتخذ قرار بشأن مواصلة الانسحاب. "يجب أن تُمنح هذه الخطوة ضوءاً أخضر سورياً، سواء من تحت الطاولة أو من فوقها. في نهاية المطاف، فإن العنوان لأي اتفاق في لبنان هو سورية" ("هآرتس"، ٢٢/٣/١٩٩٨).

وهاجم عضو الكنيست **أفرايم سنيه** (حزب العمل) مشروع بيلين، وشرح موقفه في مقال كتبه في "يديعوت أحرونوت" (١٩/٣/١٩٩٨) جاء فيه:

> اليوم يقترح وزراء من الحكومة وشخصيات من المعارضة إعادة الوضع إلى ما كان عليه حتى آذار/مارس ١٩٧٨.
>
> ما الذي تغير في لبنان منذ آذار/مارس ١٩٧٨؟ لا شيء سوى أن العدو أصبح أصعب مراساً وأشد خطراً، وذلك لأن مخربي "حزب الله" حلوا محل مخربي م.ت.ف. إنهم أكثر احترافاً، وأشد تصميماً، وأكثر تطوراً. وهم شيعة أبناء المنطقة وليسوا فلسطينيين غرباء عنها، ويتمتعون بدعم مكثف وتوجيه من إيران.
>
> إن الذين يروّجون لصيغ الانسحاب من لبنان من دون تسوية يعلمون أن حكومة لبنان وجيشه غير قادرين على كبح "حزب الله". فما هو دافعهم إذاً؟ أهو الرغبة في تحقيق إنجاز دعائي فوري؟ أهو عدم القدرة على قول الحقيقة للشعب: إنه من دون اتفاق مع سورية لا خيار سوى الاستمرار في محاربة "حزب الله"؟

> أهو وهن القدرة على الصمود؟ أهو الرغبة في التستر على تدمير التفاهم مع الفلسطينيين وعلى ما يمكن أن يحدث في المناطق نتيجة ذلك؟ أهو الرغبة في تجنب مفاوضات شاملة مع سورية؟ أم لهذا كله مجتمعاً؟
>
> إن من يهرب من لبنان من دون تسوية حقيقية مع السوريين، ومن دون تجريد "حزب الله" من سلاحه، سيعيد الوضع على الحدود الشمالية إلى ما كان عليه قبل "عملية الليطاني". سوف يضطر الجيش الإسرائيلي إلى دخول لبنان مجدداً، بقوة كبيرة، من دون أن يكون له حليف بين سكان الجنوب. وسيكلف ذلك ثمناً مرتفعاً من الدماء. إذا ما تذكرنا دروس "عملية الليطاني"، فلن نضطر إلى احتلال مارون الراس مرة ثانية.

سعت الحكومة الإسرائيلية لـ "تسويق" مشروعها لتنفيذ القرار ٤٢٥ لدى الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من القوى العالمية المؤثرة. واجتمع رئيس الحكومة، نتنياهو، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، وبلّغه قرار الحكومة الإسرائيلية، وطلب إليه إجراء المشاورات التي يخوله القرار المذكور إجراءها ("النهار"، ١٦/٥/١٩٩٨).

وعلى الرغم من أن إسرائيل عبّرت عن رغبتها في إجراء مفاوضات مباشرة لبنانية - إسرائيلية، للاتفاق على الترتيبات الأمنية المتعلقة بتنفيذ القرار، فإنها لم تستبعد قيام طرف ثالث بدور صلة الوصل بين لبنان وإسرائيل، أو بين هذه من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى. وفي الإلحاح على طلب المفاوضات المباشرة، تستند إسرائيل إلى تجربة المفاوضات العسكرية التي جرت في الناقورة (على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية) خلال ثلاثة أشهر بين ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ و٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، بين ضباط لبنانيين وإسرائيليين، برعاية الأمم المتحدة. لكن هذه الاجتماعات فشلت في الوصول إلى اتفاق على الترتيبات الأمنية لتنفيذ القرار

٤٢٥. وقد عرضت إسرائيل، بصورة غير مباشرة، تجديد الاجتماعات على المستوى العسكري لوضع الترتيبات الأمنية التي تسمح بانسحاب القوات الإسرائيلية (حديث صحافي للنائب الأول للمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يوآف بيران، في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨ - الإنترنت http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp.MFAH؛ وأيضاً "النهار"، ١٢/٦/١٩٩٨) فبادر لبنان إلى تجديد رفضه الاقتراح لأن القبول بترتيبات أمنية لتطبيق القرار ٤٢٥ هو تعديل لنص القرار وإدخال إضافات عليه. وذكّرت المصادر اللبنانية بأن القرار ٤٢٦ يتضمن آلية تنفيذ القرار ٤٢٥ بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة ("النهار"، ١٢/٦/١٩٩٨).

وتذهب إسرائيل إلى تضمين عبارة "إعادة السلام والأمن الدوليين"، التي ينص عليها القرار ٤٢٥، ما تشاء من مطالب مثل: نزع سلاح المقاومة وتصفية البنية التحتية لـ "الإرهاب"؛ حماية الميليشيات التابعة لها في المنطقة المحتلة من أي عقاب؛ دمج جنود جيش لبنان الجنوبي في القوى العسكرية اللبنانية النظامية وتكليفها القيام بمهمات أمنية في المنطقة الحدودية، وغير ذلك مما تطلق عليه "ترتيبات أمنية".

لا شك في أن اعتراف الحكومة الإسرائيلية بالقرار ٤٢٥، وإعلان استعدادها لتنفيذه على أنه "تسوية أمنية مرحلية ستوفر الإمكان لانسحاب إسرائيل من لبنان" من دون المطالبة بعقد معاهدة سلام بين البلدين (حديث بيران - مصدر مذكور أعلاه)، والتزام الانسحاب حتى الحدود الدولية، وتكرار إعلان أن لا أطماع ولا مطالب إقليمية لإسرائيل في لبنان - كل ذلك يشكل عناصر إيجابية كان يجدر بالدبلوماسية اللبنانية والإعلام اللبناني أن يركزا عليها، كالتزامات غير قابلة للنقض، في معركة تنفيذ القرار ٤٢٥.

(ب) الموقف اللبناني

١ - الموقف الرسمي

دأب لبنان على المطالبة الملحة بتنفيذ القرار ٤٢٥. وينظم في الذكرى السنوية لصدور القرار (آذار/مارس من كل سنة) حملات إعلامية، داخلية وخارجية، يدعو فيها إلى انسحاب إسرائيل من الجنوب والبقاع الغربي على أساس هذا القرار. ويبدو أن المسؤولين اللبنانيين فوجئوا بالموافقة الإسرائيلية، فساد الارتباك خطابهم وسعوا إلى دمشق للتحرك بسرعة من أجل شن الهجوم الدبلوماسي المضاد. ولم يلبث أن توحد موقفا لبنان وسورية من المبادرة الإسرائيلية، وصارت تحركاتهما مشتركة أو منسقة. وسهّل مهمتهما أن التفسير الإسرائيلي للقرار ٤٢٥ يحمّله شروطاً تتعارض مع نصه الواضح، وأن نتنياهو وحكومته لا يتمتعان بالصدقية، سواء فيما يصدر عنهما من مواقف أو في سلوكهما الفعلي إزاء التزامات العملية السلمية على المسارات كافة.

ومع العناصر المساعدة كلها، بدا الموقف اللبناني ضعيفاً وبارداً إزاء الهجمة الدبلوماسية الإسرائيلية، وكأنه يعالج مسألة نظرية لا تتصل بعمق المعاناة وامتدادها أجيالاً من القتل والتدمير والتهجير وما أحدث ذلك من تخريب لبنية حياة جماعة لبنانية تناهز المليون نسمة، بكل ما يعني ذلك من اجتماع وتعليم وعمل وتقاليد وأنماط سلوك. كما أن هذا الموقف بدا غير متأثر بما يفترض أن تبعثه هذه اللحظة من مشاعر في نفوس اللبنانيين جميعاً، إذ تحقق مقاومة الشعب، أو تكاد، نصرها المظفر. وعلى العكس من ذلك كان التأكيد أن الموقف الإسرائيلي محض خدعة ومناورة ينكر على المقاومة ما أنجزته.

بل إن الموقف اللبناني المستجد بعد إعلان إسرائيل رغبتها في الانسحاب تنفيذاً للقرار ٤٢٥ وبشروط لا ينص عليها هذا القرار، اختلف عن الخطاب الذي ساد عندما كانت إسرائيل لا تعترف بالقرار

الدولي. وكان أوضح تعبير عن هذا الخطاب ما جاء في كلمة وزير الخارجية، فارس بويز، في افتتاح مؤتمر مدريد يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ("النهار"، ١٩٩١/١١/١):

إن لبنان يعلق أهمية أساسية على تنفيذ القرار ٤٢٥، إذ إن اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ ما زال يحكم الوضع بينه وبين إسرائيل، وقد نصت المادة الثامنة منه على أن "يبقى هذا الاتفاق موضع التنفيذ حتى يتوصل الطرفان إلى حل سلمي".

ويتابع بويز:

لقد أبلغنا إلى الدولتين الداعيتين لهذا المؤتمر، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أن قبولنا الدعوة إليه مبني على هذا الموقف. وأود الإشادة هنا بالدعم الذي لقيناه لموقفنا هذا لدى الكثير من الدول الصديقة، ولا سيما منها الولايات المتحدة الأميركية، التي أعلمتنا خطياً بموقفها الثابت من أن التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على حل شامل في المنطقة ولا يرتبط بها....

إن القرار ٤٢٥ هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية مفصلة لتنفيذه، لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بموضوع الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ولا سيما منها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

وينتهي بويز إلى الجزم بما يلي:

وعند تنفيذ هذا القرار سيلتزم لبنان التزاماً أكيداً ضبط الأمن على حدوده الدولية المعترف بها، فلا يفسح في المجال لأية خروقات أمنية وعندئذ ينتفي المبرر لأعمال مقاومة الاحتلال.

أما الحدود نفسها، فهي مرعية بالقرار ٤٢٥ المستند إلى اتفاق الهدنة لسنة ١٩٤٩، وهي حدود معترف بها دولياً وليست في أي شكل من الأشكال موضوع تفاوض.

كان الموقف اللبناني، كما عبر عنه وزير الخارجية، يتلخص في: انسحاب إسرائيل على أساس القرار ٤٢٥؛ التزام لبنان أحكام اتفاق الهدنة مع إسرائيل؛ الفصل بين قضية الاحتلال في الجنوب التي يحكمها القرار ٤٢٥ وبين احتلال الأراضي العربية سنة ١٩٦٧ التي يعالجها القراران ٢٤٢ و٣٣٨؛ التزام أمن الحدود الدولية وانتفاء المبرر لنشاط المقاومة بعد التحرير.

وقد تكرر هذا الموقف على ألسنة المسؤولين اللبنانيين على أعلى المستويات، فتعهد رئيس الجمهورية الياس الهراوي في أكثر من خطاب وتصريح بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وضبط الأمن فيه بمساعدة القوات الدولية، كما ينص القرار ٤٢٥ (على سبيل المثال: تصريح رئيس الجمهورية بعد تأليف لجنة المراقبة المنبثقة من "تفاهم نيسان" في إثر عملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية في الجنوب ـ "النهار"، ١٩٩٦/٨/٢؛ خطاب الرئيس الهراوي في حفل استقبال أعضاء السلك الدبلوماسي بمناسبة السنة الجديدة ـ "النهار"، ١٩٩٧/١/٧).

لم يلتزم لبنان هذا الموقف بعد إعلان إسرائيل اعترافها بالقرار ٤٢٥ ودعوتها إلى تنفيذه. واعتبر الموقف اللبناني المبادرة الإسرائيلية فخاً وخدعة الغرض منها فصل المسارين اللبناني والسوري، وإحداث فتنة داخلية في لبنان. وتمترس المسؤولون اللبنانيون عند مقولة صارت شعاراً: إذا كانت إسرائيل جادة في تنفيذ القرار ٤٢٥ فلتنسحب كما دخلت من دون استئذان، فالقرار الدولي ينص على انسحاب كامل وفوري من دون قيد أو شرط أو مفاوضات. وهو شعار صحيح مبدئياً، لكنه لا يصلح في حد ذاته لكشف الخدعة والفخ أمام الرأي العام العالمي، إذا كان الموقف الإسرائيلي كذلك. أما إذا كانت إسرائيل جادة في عرض الانسحاب على أساس القرار ٤٢٥ مكبلاً بشروط، فإن على الموقف اللبناني أن يسعى لتفنيد هذه الشروط وتفكيكها وكشف أبعادها.

طرحت المبادرة الإسرائيلية ثلاثة شروط هي: (١) مفاوضات

مباشرة بين لبنان وإسرائيل للاتفاق على الترتيبات الأمنية التي ستحل محل القوات الإسرائيلية المنسحبة. وهذا أمر يمكن تجاوزه من خلال التزام نص القرار ٤٢٥، أي أن يتولى قائد القوات الدولية في الجنوب، بتكليف من مجلس الأمن، إجراء مفاوضات مع كل من إسرائيل ولبنان للاتفاق على تفصيلات الانسحاب وحفظ الأمن في المنطقة الحدودية المحررة. (٢) نزع سلاح "حزب الله" والمقاومة، وهو أمر لا علاقة لإسرائيل به ويقع ضمن إطار السيادة اللبنانية، وخصوصاً أن الجيش اللبناني والقوات الدولية سيتعهدان حفظ الأمن على الحدود الدولية. (٣) حماية القوة المحلية (جيش لبنان الجنوبي) المتعاونة مع الاحتلال ودمجها في قوى الأمن النظامية اللبنانية، وهو أمر يقع أيضاً ضمن السيادة اللبنانية، وثمة أساليب عديدة لمعالجته من دون التفريط في القوانين اللبنانية التي تعاقب المتعاونين مع السلطة المحتلة. وقد اقترح "حزب الله" حلاً جيداً يمكن أن يؤدي الأخذ به إلى انحلال جيش لبنان الجنوبي، وهو أن يصدر عن مجلس النواب اللبناني قانون بالعفو عن عناصر هذا الجيش (الأفراد والرتباء من دون الضباط) التي تسلّم نفسها إلى السلطات اللبنانية في مهلة ثلاثة أشهر (مشروع قانون قدمته كتلة الوفاء للمقاومة في مجلس النواب ـ "النهار"، ٩/٤/١٩٩٨). لكن مشروع القانون هذا لا يزال مجمداً في أدراج مجلس النواب.

وسنعرض فيما يلي بعض أشكال التعبير عن الموقف اللبناني بعد الإعلان الإسرائيلي المتعلق بالقرار ٤٢٥.

فقد جاء في نشرة توجيهية أصدرتها قيادة الجيش اللبناني: "إن الطرح الإسرائيلي.... فخ ومناورة، وإن الكلام على الانسحاب حتى لو كان جدياً هو كلام حق يراد به باطل"، وإن "لبنان ليس من واجبه قبول الشروط أو تقديم الضمانات والإجابة عن الأسئلة التي تعبّر عن هواجس إسرائيل، خصوصاً أن هذه الأسئلة والهواجس تجد الأجوبة عنها في إطار عملية سلام شاملة وعادلة تجمع لبنان وسورية تحت

شعار الأرض مقابل السلام" ("الحياة"، ٢٦/٣/١٩٩٨).

وصدر عن اجتماع **مجلس الوزراء اللبناني**، في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، تعليق على المبادرة الإسرائيلية أورد النقاط التالية:

١ ـ إن الطرح الإسرائيلي الأخير.... يحمل أسباب رفضه بذاته.... لربطه الانسحاب.... بشروط مسبقة.

٢ ـ الإعلان الإسرائيلي المستجد هو جزء من حملة دبلوماسية سياسية مظهرها الانسحاب.... وباطنها الإمعان في انتهاك سيادة لبنان ومحاولة استدراجه إلى التفاوض على ترتيبات أمنية يرفضها اللبنانيون.

٣ ـ إن الحكومة الإسرائيلية تريد من القوى الأمنية اللبنانية أن تعمل في خدمة أهدافها الأمنية.... والحكومة اللبنانية مسؤولة فقط تجاه شعبها....

٤ ـ رفض أن يكون "جيش لحد" جزءاً من الترتيبات الأمنية.

٥ ـ معادلة نتنياهو: الأمن قبل السلام.... ثبت عدم جدواها، فالسلام هو الذي يورث الأمن والحكومة اللبنانية مستعدة لإحياء مفاوضات السلام من النقطة التي انتهت إليها مع الحكومة السابقة وعلى قاعدة مؤتمر مدريد والقرارات التي تؤول إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي والعودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ في الجولان ("النهار"، ٣/٤/١٩٩٨).

وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، نشرت صحيفة "السفير" نص رسالة من وزير الخارجية، فارس بويز، إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي أوضح فيها الموقف اللبناني من الطرح الإسرائيلي المتعلق بالقرار ٤٢٥. وقد تضمنت رسالة **وزير الخارجية اللبناني** العناصر الرئيسية التالية:

١ ـ إن الحكومة اللبنانية متمسكة بضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ نصاً

وروحاً وفق الآلية التنفيذية الواردة في القرار ٤٢٦. فالقرار ٤٢٥ دقيق وواضح بمطالبته بالانسحاب الكامل والفوري ودون ربط الانسحاب بشروط أمنية أو سياسية ودون مفاوضات. وهي تدعو مجلس الأمن وإسرائيل لتنفيذه.

٢ - إن الشروط التي وضعتها إسرائيل تدخل تعديلات جوهرية على القرار ٤٢٥ وتغير بنيته القانونية والسياسية، مثل المطالبة "بمفاوضات من أجل التوصل إلى ترتيبات أمنية وضمانات" الهدف منها تفريغ القرار من مضمونه كما حصل على المسار الفلسطيني بالنسبة إلى اتفاق أوسلو، أو التراجع عن ضمانات كما حصل على المسار السوري، ثم فرض شروط تتعلق بنقاط تمركز أو أدوار للميليشيا الإسرائيلية، أو تقييد دور الجيش اللبناني. والهدف الثاني من انتزاع مبدأ التفاوض هو انتزاع مبدأ "الترتيبات الأمنية والضمانات".

٣ - أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بوضوح أنه يريد تغيير معادلة الأرض مقابل السلام وإعادة تفسير القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وهو يمارس أسلوباً مزدوجاً يهدف إلى تفريغ العناوين السياسية من جهة، واستعمال الإعلام لتجميل صورته السياسية وإخفاء معالم تعنته الباطني بهدف إسقاط السلام، من جهة أخرى.

٤ - دخل لبنان عملية السلام على أساس تنفيذ القرار ٤٢٥ فيما يتعلق بتحرير أرضه، وعلى أساس التفاوض للوصول إلى حل عادل ودائم وشامل منبثق عن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فيما يتعلق بباقي الأمور العربية المشتركة. وهو ملتزم بهذا.

تشكل رسالة بويز الموقف اللبناني الأكثر تماسكاً في مواجهة الحملة الدبلوماسية الإسرائيلية، وإن كان الجزء الأول من البند الثالث لا ينطبق بالضرورة على الموقف الإسرائيلي من الجنوب اللبناني. فالأطماع الإسرائيلية في لبنان مختلفة نوعاً عن الأطماع الإسرائيلية في

الضفة الغربية والجولان، والقرار ٤٢٥ مختلف في النص والظروف عن القرار ٢٤٢، والمعالجة بالتالي ليست بالضرورة متماثلة.

في الأشهر الأخيرة الماضية، أخذ التعبير عن الموقف اللبناني ينحو نحو التخلص من أثقال القرار ٤٢٥ والتركيز على المطالبة بالتسوية الشاملة وهي، في المفهوم اللبناني، تسوية لبنانية - سورية مع إسرائيل. فرئيس الحكومة، رفيق الحريري، يصرح لشبكة التلفزة الأميركية CNN أن "إسرائيل.... تطلب من لبنان أن يكون مسؤولاً عن أمنها على الحدود الشمالية من دون أن تكون هناك معاهدة سلام مع لبنان وسورية، وهذا نجده أمراً مستحيلاً لأننا نريد أن نصل إلى اتفاق سلام في المنطقة.... لماذا لا نبدأ المفاوضات من حيث توقفت؟ وأنا قلت مرات وسورية موافقة، إن لبنان وسورية مستعدان لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل خلال ثلاثة أشهر إذا أظهرت إسرائيل أنها ستنسحب من لبنان ومن الأراضي السورية في مرتفعات الجولان" ("النهار"، ١٩٩٨/٤/٣).

وكرر رئيس الحكومة التشديد على السلام الشامل والدائم في أثناء زيارته للولايات المتحدة في حزيران/يونيو ١٩٩٨ واجتماعه إلى كبار المسؤولين الأميركيين، متجنباً - بقدر ما تسمح أسئلة الصحافيين - الخوض في مواجهة مفصلة مع الحملة الإسرائيلية بشأن القرار ٤٢٥ (راجع تصريحه مثلاً في "النهار"، ١٩٩٨/٦/١٧ بعد اجتماعه إلى الرئيس الأميركي كلينتون).

وأوضح رئيس الجمهورية، الياس الهراوي، سبب تراجعه عن الموقف الذي أعلنه مرات عدة، بإرسال الجيش اللبناني وتوليه الأمن في الجنوب بعد انسحاب إسرائيل، بقوله: "بعد ما جرى من نتنياهو حيال كل الالتزامات التي كانت تلتزمها إسرائيل بعد الاجتماع الذي عقد في مدريد، رأيت من واجبي أن أقول: لا سلام إلا إذا كان عاماً وشاملاً في المنطقة" ("النهار"، ١٩٩٨/٥/٢٩).

وأضاف رئيس الحكومة بعداً جديداً إلى التفسير اللبناني للاعتراف الإسرائيلي بالقرار ٤٢٥ والدعوة إلى تنفيذه باعتبار الموقف الإسرائيلي "وسيلة للهروب من مواجهة الاستحقاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية": "لننتظر ما سيحصل على المسار الفلسطيني وفي ضوئه نقوّم الوضع" ("الحياة"، ١٩٩٨/٥/١٧). ويتفق معه وزير الخارجية، فارس بويز، في هذا التفسير: "إن هذا الطرح هو مناورة لتغطية التعثر الحاصل على مستوى الحوار الفلسطيني ـ الإسرائيلي.... حاولوا استعمال (القرار ٤٢٥) كعملية تمويهية من أجل إبعاد النظر عن حقيقة ما كان يحصل في حينه على المستوى الفلسطيني...."، ودليل وزير الخارجية على ذلك أن "البحث في هذا الموضوع من الجانب الإسرائيلي قد توقف" ("النهار"، ١٩٩٨/٦/٢). وهكذا لم يدخل في حسبان وزير الخارجية أن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية قد تُستأنف وقد تصل إلى نتيجة، مهما يكن الموقف من هذه النتيجة.

يكاد ينسى المسؤولون اللبنانيون في خطابهم بشأن معركة تنفيذ القرار ٤٢٥ أن مجلس الأمن الدولي أصدر هذا القرار سنة ١٩٧٨ لأن إسرائيل هي التي هاجمت لبنان واعتدت عليه واحتلت أراضيه. والمنظمة الدولية تتدخل من خلاله، نيابة عن المجتمع الدولي، لحماية لبنان وتحرير أراضيه المحتلة. ولبنان ليس، بالتالي، في موقع من القوة (لا على المستوى الذاتي ولا على المستوى القومي والإقليمي) يجيز له أن يرفض عرضاً إسرائيلياً بالانسحاب من دون أن يجهد نفسه في السعي لتجريد هذا العرض من الشروط المرفوضة، واللجوء إلى المجتمع الدولي لمساعدته في تحقيق هذا الانسحاب*، والتزام الترتيبات المحددة في القرار رقم ٤٢٥.

* "إسرائيل تترجى وتتمنى أن تنسحب من أرضنا، ونحن الذين سنملي الشروط" (رئيس مجلس النواب، نبيه بري ـ "السفير"، ١٩٩٨/٤/٢٧).

ولقد ناضل لبنان طويلاً ليميز مضمون القرار ٤٢٥ وظروف صدوره، من القرار ٢٤٢، فلم يشارك في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ إلا بعد أن تلقى رسالة تطمينات من الرئيس جورج بوش تنص على أن "التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بها." كما ناضل لبنان من أجل تنفيذ القرار ٤٢٥ والعودة إلى اتفاق الهدنة، من دون أن يضطر إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل قبل إنجاز التسويات العربية الأخرى مع إسرائيل. فلماذا يهتز الموقف اللبناني ويضطرب، وهو يملك أو يكاد يملك "لحظة" التحرير، بفضل صمود الشعب وسلاح المقاومة؟

والجواب، ببساطة، هو أن المقاومة في الجنوب اللبناني ـ وإن كانت عناصرها البشرية لبنانية ـ تنتمي إلى وضع إقليمي، والقرار في شأنها قرار إقليمي، لا يشارك فيه المستوى الرسمي اللبناني، وإنما يتكيف إزاء نتائجه. وعلى هذا يصبح إقليم الجنوب الجيوسياسي أرضاً إقليمية، تشبه ـ بمعنى ما ـ السفارات التي تخرج، بحسب القانون الدولي، عن مفهوم السيادة الوطنية. ولمَ يجب أن يبدو ذلك مستغرباً؟ ألم يكن الإقليم الجنوبي يعرف بـ "فتح لاند" بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٨٢؟

٢ ـ موقف "حزب الله"

ينظر "حزب الله" وذراعه العسكرية "المقاومة الإسلامية" إلى الطرح الإسرائيلي في شأن القرار ٤٢٥ بثقة وهدوء ومن موقع القوة والإمساك بزمام المبادرة. وشرح الأمين العام للحزب، السيد حسن نصر الله، موقف المقاومة الإسلامية في حديث مسهب نشرته مجلة "الشراع" اللبنانية (العدد ٨٢٦، ١٩٩٨/٣/٣٠، ص ١٥ ـ ٢٥)، وجاء فيه: "القول بأن الإسرائيلي فقط يناور أو يلعب فهذا غير دقيق. والقول بأن الإسرائيلي يريد فقط الانسحاب كيفما كان، أيضاً كلام غير دقيق. الحقيقة هي مزيج من الأمرين، فهناك مشكلة لإسرائيل في جنوب لبنان

وهناك ضغط داخلي لتنسحب لأنها تصاب يومياً بخسائر.... الإسرائيلي يريد أن ينتهي ويخرج من هذا المستنقع بلا ثمن، أو .... بأقل خسائر ممكنة....". إن "تخليه عن اتفاقية سلام كشرط للانسحاب، وتخليه عن التطبيع هذا تنازل، تنازل حقيقي وليس مناورة. والاعتراف بالقرار ٤٢٥ .... بعد التنكر له عشرين سنة، هذا تنازل إسرائيلي أيضاً. هو لَغَم هذا القرار بالترتيبات الأمنية بالطريقة التي يفهمها ويفسرها ويريد فرضها، هنا حصلت المشكلة....". و"ليس بعيداً أن يقترب أثناء النقاش في الترتيبات الأمنية، إلى جوهر ما ورد في اتفاق ١٧ أيار [مايو] على المستوى الأمني....".

لا يعطي "حزب الله" أية ضمانات للمستقبل، بعد انسحاب إسرائيل، ويحتفظ بهذه "الورقة" سلاحاً في يده. لكن السيد نصر الله يقول: "حين تنسحب إسرائيل من منطقة يتسلم الجيش اللبناني المنطقة وينتشر فيها ويقوم بمهماته. ربما إحدى مهماته، الموكلة إليه بقرار لبناني، هي منع وجود السلاح أو إطلاق الرصاص أو تنفيذ أية عملية عسكرية. أفهم هذا على أنه إجراء لبناني، لكن أن نلتزم مع إسرائيل بترتيبات ونعطيها تعهدات من هذا النوع، فهذا يعني أن الإسرائيلي له الحق في التدخل بشؤوننا، وله الحق في أن يعاقب لبنان حين يحصل أي خلل على الحدود. نحن لسنا مضطرين لإعطائه التزامات من هذا النوع" (المصدر نفسه).

وفي حديث آخر، قال السيد نصر الله: "الحل الوحيد والمنطقي هو الانسحاب من دون قيد أو شرط وترك مسؤولية الأمن للبنانيين أنفسهم حيث لن تكون هناك مشكلة في المنطقة المحتلة بعد انسحاب إسرائيل. إذ سيتعاون حزب الله مع الجيش اللبناني وقوات الأمن الرسمية تعاوناً كاملاً حتى تحافظ تلك القوات على أمن المنطقة" ("النهار"، ١٩٩٨/٤/٣).

عناصر الاتفاق والاختلاف
بين الموقفين اللبناني والإسرائيلي
من القرار ٤٢٥

عناصر الاتفاق	عناصر الاختلاف
١ ـ اعتراف إسرائيل بحدود لبنان الدولية (يشكك لبنان في صدق إسرائيل لكنه يؤيد الاعتراف طبعاً).	١ ـ استيعاب عناصر جيش لبنان الجنوبي والميليشيات المتعاملة مع إسرائيل في القوى الأمنية اللبنانية.
٢ ـ الانسحاب الكامل من لبنان.	٢ ـ التعاون والتنسيق بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي "لمكافحة الإرهاب والعنف" وتأليف لجان عسكرية مشتركة للمتابعة.
٣ ـ بسط سلطة الحكومة والجيش اللبناني وقوة دولية في المنطقة الحدودية بعد التحرير.	٣ ـ طلب إسرائيل ترتيبات أمنية لتنفيذ الانسحاب.
٤ ـ وقف العمليات من لبنان إلى داخل إسرائيل.	٤ ـ نزع سلاح "حزب الله" وتفكيك البنية التحتية للمنظمات "الإرهابية".
٥ ـ لا أطماع لإسرائيل في لبنان سواء بالنسبة إلى الأرض أو المياه (يشكك لبنان في صدق إسرائيل إلى أن يتحقق هذا عملياً).	٥ ـ مفاوضات مباشرة لبنانية ـ إسرائيلية للاتفاق على الترتيبات الأمنية.
٦ ـ عدم توقيع اتفاق سلام وعدم إقامة علاقات طبيعية بين لبنان وإسرائيل، بنتيجة الانسحاب، والاكتفاء بترتيبات أمنية.	٦ ـ إقامة علاقات مدنية بين البلدين قبل عقد اتفاق سلام.
٧ ـ لا ربط بين الانسحاب الإسرائيلي ووجود القوات السورية في لبنان.	٧ ـ القرار ٤٢٥، بحسب إسرائيل، ينص على شروط.

(ج) الموقف السوري

تناول كبار المسؤولين السوريين المبادرة الإسرائيلية في مناسبات عديدة، ونسقوا بعض التحركات الدبلوماسية مع الجانب اللبناني. وكرر الرئيس حافظ الأسد، في حديث إلى التلفزة الفرنسية في تموز/يوليو ١٩٩٨، ما سبق أن أعلنه في أوقات أخرى: "دخل الإسرائيليون بدون رأي لبنان ويستحسن الآن أن يخرجوا مثلما جاؤوا.... وإذا حدث ذلك وخرجوا بدون شروط فسيؤيده لبنان وتؤيده سورية أيضاً، والمهم أن يطبق القرار بدون تحميله أشياء ليست فيه.... نحن ولبنان بيننا أشياء كثيرة متداخلة وبيننا اتفاقات ومعاهدات ونحن نعتبر أننا شعب واحد في بلدين" ("السفير"، ١٦/٧/١٩٩٨).

نائب الرئيس، عبد الحليم خدّام، اعتبر أن الكلام الإسرائيلي على انسحاب مشروط من لبنان "هو عبارة عن مناورة تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي.... وإرباك الوضع في لبنان، والوصول إلى إحياء اتفاق ١٧ أيار [مايو]، لأن الشروط الإسرائيلية تتعارض مع القرار ٤٢٥ فهم يريدون ضمانات وترتيبات أمنية وهذا يعني إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل وبالتالي هذا يعني إقامة السلم بين لبنان وإسرائيل بالمفهوم الإسرائيلي....". وأضاف: "لذلك فإن موقف سورية منذ اللحظة الأولى هو رفض هذا المشروع وكشفه أمام الرأي العام العالمي والرأي العام العربي كما أن أشقاءنا في لبنان يدركون خطورة هذا المشروع لذلك اتخذت الحكومة اللبنانية موقفاً واضحاً برفضه...." ("السفير"، ٣٠/٣/١٩٩٨).

وأكد نائب الرئيس أن الولايات المتحدة "لم تضغط" على سورية لقبول الاقتراح الإسرائيلي، وحدد أهداف الاقتراح بـ: (١) طي الحديث عن موضوع فلسطين. (٢) تحسين صورة الحكومة الإسرائيلية. (٣) خلق مشكلة في لبنان. (٤) الفصل بين المسارين السوري واللبناني. وقال إن الشروط الإسرائيلية "تنسف القرار ٤٢٥" ("الحياة"، ١٣/٥/١٩٩٨).

وأضاف: "إن الأمن الذي تطالب به إسرائيل هو عنصر رئيسي من عناصر السلام. فهل يمكن للمعتدي أن يطلب من المعتدى عليه ضمان الأمن وترتيبات أمنية في ظل استمرار حالة الحرب؟" ورأى أن القرار ٤٢٥ عالج مسألة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حينه، ولم تكن مسألة السلام مطروحة. و"الأمن وضمانات الأمن وترتيبات الأمن جزء من عملية السلام وعنصر أساسي فيها، والقفز إلى هذا العنصر غير ممكن في غياب السلام" ("الحياة"، ١٣/٥/١٩٩٨؛ "النهار"، ٢٣/٤/١٩٩٨).

وفي حديث إلى صحيفة "الأهرام" المصرية (٢٥/٥/١٩٩٨) قال خدام: "عندما تنسحب إسرائيل بدون قيد أو شرط من جنوب لبنان، فإن هذا الأمر سيكون موضع فرحة وابتهاج لنا جميعاً، لأنه يعني أنها ستكون المرة الأولى التي ينسحب فيها الإسرائيليون تحت ضغط المقاومة الباسلة." وقال إن هناك إجماعاً لبنانياً على رفض مشروع "لبنان أولاً"، وعلى وحدة المسارين والتعامل مع قضية السلام مع إسرائيل من خلال موقف واحد، "خاصة بعد أن رأى إخواننا في لبنان النتائج السيئة للحلول المنفردة...."، وإن سورية ولبنان يرفضان الربط بين وجود القوات السورية في لبنان والاحتلال الإسرائيلي. وانتهى إلى القول: "إذا كانت إسرائيل تريد السلام بشكل جدي فعليها الالتزام باستئناف المفاوضات من حيث توقفت.... بعد ذلك نبحث في تحقيق السلام الشامل والعادل."

وقال وزير الخارجية، فاروق الشرع، بعد لقائه وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، في واشنطن: "نحن مع سلام شامل وعادل ولا نقبل بأي حلول منفردة أو مجتزأة، والهرب من مسار إلى مسار" ("النهار"، ٢٣/٥/١٩٩٨). وكان الشرع أدلى بحديث إلى صحيفة "الحياة" (٢٤/٣/١٩٩٨) في ختام زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، لسورية، قال فيه إن الهدف من المبادرة الإسرائيلية هو "تخريب العلاقة بين لبنان وسورية"، وإن "المسؤولين اللبنانيين جاؤوا إلينا وأبلغونا رفضهم

الشروط الإسرائيلية، وإن الاحتلال أشرف مما يعرض الإسرائيليون." وقال في محاضرة ألقاها في جامعة دمشق بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨: "إن ما يجمع بين لبنان وسورية هو هدف التضامن بحيث نجعل من سورية ولبنان جبهة لصالح انسحاب تام من جنوب لبنان والجولان.... لأن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار سلام شامل وعادل" ("النور"، لندن، العدد ٨٤، أيار/مايو ١٩٩٨، ص ١١ ـ ١٢).

(د) الموقف الإيراني

كان الموقف الإيراني، في البداية، غير واضح تماماً. وصدرت تصريحات، أبرزها تصريح وزير الثقافة، عطا الله مهاجراني، وفيه: "في حال انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في ظل ضمانات لحدود آمنة ونهائية، فلا حاجة عندئذ لمقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني" ("الحياة"، ١٩٩٨/٣/٢٨). وأحدث هذا التصريح انتقادات اضطرت الحكومة الإيرانية إلى الرد بسرعة من خلال زيارة قام بها وزير الخارجية، كمال خرازي، لدمشق حيث اجتمع إلى الرئيس الأسد، وإلى نائب الرئيس عبد الحليم خدام، وإلى وزير الخارجية فاروق الشرع. وأعلنت صحيفة "السفير" (١٩٩٨/٣/٣٠) بعد هذه الاجتماعات، في عنوان رئيسي: "إيران تنضم للموقفين اللبناني والسوري." وصرح خرازي، بعد سلسلة اللقاءات في دمشق، أن الطرح الإسرائيلي في شأن لبنان خدعة، وأن سورية وإيران ترفضانه. وأضاف: إن إسرائيل تريد إحداث تفرقة بين دول المنطقة، لكن في الإمكان الصمود أمام سياسات إسرائيل وإحباط تطلعها إلى تغيير الجغرافية السياسية للمنطقة (المصدر نفسه). وصدر عن اجتماعات الهيئة العليا السورية ـ الإيرانية المشتركة بيان نشر في دمشق وطهران ("النهار"، ١٩٩٨/٤/٢٧) يعبر بوضوح عن تطابق الموقف الإيراني مع الموقف السوري/اللبناني.

وشهدت العلاقات الإيرانية ـ اللبنانية تطوراً بارزاً في عهد الرئيس

محمد خاتمي، أهم سماته:

١ - تطوير العلاقة بين إيران ولبنان من علاقة بالطائفة الشيعية إلى علاقة بين دولتين وحكومتين من جهة، وإلى علاقة الدولة الإيرانية بمختلف الطوائف اللبنانية من جهة أخرى. وعبّرت المواقف والتصريحات الإيرانية عن ارتياحها إلى أن هذا التوجه يدعم موقع إيران في المنطقة أكثر من التوجه السابق، أي التعامل مع الشيعة والمقاومة عبر سورية وبمعزل عن العلاقة بالسلطات الرسمية اللبنانية وبقية فئات المجتمع اللبناني.

ومنذ أواخر سنة ١٩٩٧ وطوال سنة ١٩٩٨، تم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، زار طهران كل من: رئيس مجلس النواب، نبيه بري، في أواسط أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ رئيس الحكومة، رفيق الحريري، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (لمناسبة عقد المؤتمر الإسلامي) في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛ مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ محمد رشيد قباني، في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي المقابل زار بيروت كل من: رئيس مجلس الشورى، الشيخ ناطق نوري، يرافقه عدد من الوزراء للبحث في العلاقات المشتركة (٥ شباط/فبراير ١٩٩٨)؛ وزير الخارجية، كمال خرازي (أواخر آذار/مارس ١٩٩٨)؛ رئيس مكتب الرئيس الإيراني، السيد محمد علي أبطحي (أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). ولوحظ أن زيارات الشخصيات الإيرانية شملت كبار المسؤولين ورؤساء طوائف وجهات سياسية متعددة في لبنان. وتحرص الحكومة الإيرانية على ترجمة دعمها للبنان من خلال عقد اتفاقيات اقتصادية، وتأليف لجنة إيرانية ـ لبنانية مشتركة للمتابعة، والوعد ببيع نفط إيراني للبنان بأسعار مخفضة وتسهيلات بالدفع. وقد حدث هذا، بصورة أساسية، في إبان زيارة رئيس الحكومة اللبنانية لطهران.

وأكد مرشد الجمهورية الإسلامية، آية الله علي خامنئي، أن

إيران تتعامل مع الدولة اللبنانية، ومع الشعب اللبناني من خلالها ("النهار"، ١٩٩٧/٩/١٨). وتلقى رئيس الجمهورية الياس الهراوي، في أثناء زيارته لطهران، تأكيداً مماثلاً من الرئيس خاتمي: "إيران تتعامل مع لبنان كدولة، وهذا الأمر يجب أن يستمر، لأننا نرى أن يكون لبنان دولة قوية موحدة بكل ترابها وأرضها" ("النهار"، ١٩٩٧/١٢/١١).

٢ - دعم علاقة الحكومة والجيش في لبنان وبقية فئات الشعب اللبناني بالمقاومة في الجنوب. وقد عبّر خاتمي عن ذلك في أكثر من مناسبة، فقال مخاطباً الرئيس الهراوي: "نحن سعداء أن المقاومة في لبنان أصبحت مقاومة وطنية يشارك فيها الجميع، ولا شك في أن الدولة اللبنانية ساهمت في هذا الأمر، وإيران تحترم سيادة لبنان واستقلاله وسيطرته على ترابه كاملاً" ("النهار"، ١٩٩٧/١٢/١١). وقال مخاطباً المفتي قباني: "إن المقاومة في جنوب لبنان اتخذت بعداً وطنياً لأنها تشمل الآن جميع طوائف هذا البلد" ("السفير"، ١٩٩٨/٨/٢٦). وخاطب آية الله علي خامنئي رئيس الحكومة، رفيق الحريري، قائلاً: تعاملت الحكومة التي ترئسون مع المقاومة بشكل جيد، و"نحن كمجموعة مسلمة سعداء لهذا الأمر.... ونحن على استعداد لنتعاون معكم وندعمكم...." ("السفير"، ١٩٩٧/١٠/٢٩).

٣ - دعم وحدة المسارين اللبناني والسوري، واعتبار الساحة الجنوبية والمقاومة التعبير العسكري عن هذا التلاحم. فخامنئي يعتقد أن الشروط التي وضعتها إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥ تظهر "عدم جديتهم" ("النهار"، ١٩٩٧/١٢/١١). ويرى وزير الخارجية، كمال خرازي، أن "إسرائيل تريد إزالة نقاط القوة في هذه المنطقة، كتلك الكامنة في التنسيق اللبناني السوري" ("السفير"، ١٩٩٨/٣/٣١). وعندما يذكره رجال الصحافة بتصريحات مهاجراني بشأن مصير المقاومة إذا انسحبت إسرائيل يقول: إذا انسحبت إسرائيل من دون شروط فسيكون هذا

انتصاراً كبيراً للمقاومة الإسلامية. وهذا يعني أن المقاومة ستنتصر في أماكن أخرى حيث يوجد احتلال إسرائيلي وتوجد مقاومة. أما فيما يتعلق بمستقبل المقاومة في الجنوب، فهذا شأن لبناني، واللبنانيون هم الذين يقررون هذا الأمر، والحكومة الإيرانية لا تتدخل في الشؤون اللبنانية ("السفير"، ٣/٣١ و١٩٩٨/٤/٢).

(هـ) الموقف الأميركي

يتلخص الموقف الأميركي بالعناصر التالية:

١ - التركيز على التسوية الشاملة مع "الأخذ بالتقدم حيثما يحصل".

٢ - التركيز على تحقيق تقدم في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية أولاً.

٣ - بعدها، يتم الانتقال للتركيز على المسارين السوري واللبناني.

٤ - اعتبار الطرح الإسرائيلي بشأن القرار ٤٢٥ جدياً، وتوجيه النصيحة إلى اللبنانيين والسوريين للتعامل معه على هذا الأساس.

ويعبر عن هذه التوجهات تصريح وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، في مؤتمر صحافي في واشنطن قبيل اجتماعها إلى رئيس الحكومة اللبنانية، رفيق الحريري: "سأؤكد له (الحريري) التزام أميركا سلاماً عادلاً وشاملاً ودائماً لجميع الأطراف في المنطقة. إننا نعمل بقوة لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى اتفاق والتحرك نحو مفاوضات الحل النهائي.... نريد أن نرى معاودة المفاوضات على جميع المسارات بما فيها بين إسرائيل وسورية، وإسرائيل ولبنان.... وسنبحث في قرار إسرائيل قبول قرار مجلس الأمن ٤٢٥. والولايات المتحدة

رحبت بمبادرة إسرائيل، ونصحنا الحكومتين اللبنانية والسورية بأننا نؤمن بأن هذه (المبادرة) يجب أخذها في الاعتبار والنظر إليها بكل جدية" ("النهار"، ١٩٩٨/٦/١٧).

(و) الموقف الأوروبي

بعد جهود لبنانية وسورية استدعت اتصالات على أعلى المستويات، أمكن بلورة الموقف الفرنسي كما عبر عنه الرئيس جاك شيراك في أثناء زيارته لبيروت: إن القرار ٤٢٥، مثل كل قرارات الأمم المتحدة، غير قابل للتفسير ولا للنقاش ولا للتفاوض، ويجب أن ينفذ حرفياً. والسلام يجب أن يشمل، من دون شك، سورية ولبنان معاً ("النهار"، ١٩٩٨/٦/١).

ولروسيا موقف مماثل عبّر عنه نائب وزير الخارجية، فيكتور بوسوفاليوك، بقوله: إن موسكو مقتنعة بأنه يستبعد أن يتسنى تطبيق القرار بتجاهل سورية. والصيغة المثلى مفاوضات بين إسرائيل من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى، ومن النقطة التي كانت قد توقفت عندها ("الحياة"، ١٩٩٨/٦/٤).

(ز) موقف الأمم المتحدة

قام الأمين العام، كوفي أنان، بجولة شملت بعض دول المنطقة (آذار/مارس ١٩٩٨)، وكان القرار ٤٢٥ من الموضوعات الرئيسية التي بُحث فيها في هذه الجولة، وأدلى الأمين العام خلالها بتصريح تحدث فيه عن تغييرات جرت في عشرين عاماً مضت بعد صدور القرار، متسائلاً: "هناك أمور وقعت على الأرض: كيف ستؤثر في تطبيق القرار؟ ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها؟ ومن يتخذها؟" ("الحياة"، ١٩٩٨/٣/٢١). وأثار هذا التصريح ردات فعل سلبية من الجانب اللبناني إزاء الأمين العام، وعكست ردات الفعل هذه شكوكاً في شأن

دعم الأمين العام للمبادرة الإسرائيلية.

وفي تصريح إلى صحيفة "النهار" اللبنانية (١٩٩٨/٤/١٦) قال أنان إن نص القرار واضح، وإسرائيل تعلن أول مرة منذ عشرين عاماً رغبتها في تنفيذه، وعلينا، وعلى جميع الفرقاء، أن ندرس مدى التزام إسرائيل تنفيذ القرار ٤٢٥، وأن نرى، بطريقة بناءة، ما يمكن أن نقوم به جميعاً في سبيل تنفيذه. مطلوب درس هذا الموضوع جيداً وعدم إهماله.

وجرت اتصالات بالأمين العام لاستجلاء موقفه، وكان آخرها اللقاء الذي تم بينه وبين رئيس الحكومة، رفيق الحريري، في نيويورك في حزيران/يونيو ١٩٩٨، واطمئنان الرئيس الحريري إلى أن الأمين العام لن يبادر إلى أي تحرك يتعلق بتنفيذ القرار ٤٢٥، و"ليس مطلوباً منه القيام بدور الوساطة" في هذا الموضوع، وهو يدرك الآن "حساسية هذه الأمور" ("السفير"، ١٩٩٨/٦/٢٠).

ويبدو أن ذلك تكرر في إبان زيارة الرئيس الحريري لنيويورك (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨) من أجل تمثيل لبنان في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد ذكر مندوب صحيفة "الحياة"، المرافق لرئيس الحكومة، أن الحريري تمكن من إقناع الأمين العام بالعدول عن إيفاد مبعوث له إلى الشرق الأوسط للبحث في المشروع الإسرائيلي المتعلق بالقرار ٤٢٥ ("الحياة"، ١٩٩٨/٩/٢٦).

رابعاً: هل ثمة فرصة حقيقية لتحرير الجنوب؟

أ) وضع بنيامين نتنياهو العملية السلمية في فلك مختلف عن ذلك الذي كانت تدور فيه زمن رابين وبيرس. فوارث اليمين التقليدي، وحليف اليمين المتطرف بشقيه العلماني والديني، والفائز في انتخابات شعبية مباشرة بعد مقتل يتسحاق رابين، لا يزال مخلصاً للبيئة التي انطلق منها في منتصف سنة ١٩٩٦، وللثوابت التي تسيج رقعة تحركه:

خفض سقف التطلعات والتوقعـات الفلسـطينية؛ رفـض مشـروع الشـرق الأوسط الجديد وعدم الاهتمام بتطوير العلاقات العربية ـ الإسـرائيلية في هذه المرحلة؛ تحييد الضغوط الخارجية؛ الاستفادة إلى أقصى قدر ممكـن من الوقت لاستحداث "حقائق الأمر الواقع" في الضفة الغربية (بما فيـها القدس). وقد أسقط نتنياهو، خلال عامين من ممارسـة الحكـم، مراهنـة المراهنين على أن "البراغماتية" ستقود خطـاه نحـو الاعتـدال والواقعيـة وإكمال المسيرة السلمية.

ب) نجـح نتنيـاهـو في تخريـب العمليـة السلميـة كما تحددت في مؤتمري مدريد وأوسلو، من دون أن يضطر إلى دفع ثمن مؤثـر، يسـاعده في ذلك وضع عربـي ودولي مثـالي. وهـو مـاض في تنفيـذ مخططاتـه وفـق الأولويات التالية: تحقيق القدس الكبرى اليهودية؛ ضم ما تحتاج إليـه إسرائيل من الضفة الغربية لتلبية متطلبات آنية ومستقبلية على صعيدي الأمن والثروة المائية؛ السعي للحيلولة دون استكمال مقومات الشـخصية الوطنية الفلسطينية، ودون قيام الكيان الجغراسـي الفلسـطيني بمـا هـو وحدة الأرض والشعب، وبما هو انبثـاق نهضـة شـعب فـتي قـادر علـى تجسـيد حقـه في النمـو والتطـور. فـهذا (الشـعب الفلسـطيني) هـو العدو التاريخي للدولة اليهودية، والشاهد الأبدي الذي يذكـر، بمجـرد وجوده، اليهودي الإسرائيلي بأنه سرق الأرض والممتلكات، ويشهد على عنصرية المجتمع اليهودي، على المستويين الرسمي والشعبي، في تعامله مع الأقلية العربية.

ومتى تحقق لنتنياهو هـذا الهـدف المركـزي، يصبح في إمكانـه أن يتفرغ لإنجاز السلام مع جيرانه العرب (الذين تتظافر عوامل كثـيرة، في طليعتها السياستان الأميركية والإسرائيلية، على ترسيخ عوامـل تمزقـهم وتشرذمهم وتخلفهـم) فـلا يساومونه بشأن إسـرائيل الكبرى المستكملة مقومات استمرارها وقوتها الطاغية. وعلى هامش هذا الحلـم الأسـطوري الإسرائيلي يقع الجولان والجنوب اللبناني حيث تجوز المساومات ودفع

الأثمان. وربما هنا فقط يتقدم نتنياهو، أو من يأتي بعده، ليفاوض علـى أساس: الأرض في مقابل السلام والأمن. سلام إسرائيل الناجز والكـامل. وهو يشمل ـ فيما يشمل ـ عنصرين رئيسـيين: الأمـن والمياه كـأولويتين مطلقتين، إحداهما (الأمن) لا تحتمل التأجيل وهي شرط أي اتفاق يعقد مع لبنان وسورية، والأخرى (المياه) تنال إسرائيل منها حالياً ما يكفـي إرجـاء البحـث بشـأنها إلى معـاهدات السـلام وعـبر اللجنـة المعنيـة في المفاوضات المتعددة الأطراف. ومَن يتبصّر في أطماع إسرائيل التاريخية في لبنان، عبر مراحلها المتنوعة، يدرك أنها اسـتقرت علـى عـاملي الأمـن والميـاه، وخصوصـاً بعـد إخفـاق مغامـراتها المتمـادية في لبنان منذ أوائل السـبعينات، إذ بلغـت إنجازاتـها الـذروة بطـرد المقاومـة الفلسـطينية وانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، ثم تراجعت إلى "حزام أمـن" يشهد حرب اسـتنزاف مكلفـة لا تقتصـر آثارهـا الماديـة والمعنويـة علـى الجيش الإسرائيلي بل تمتد لتشغل المجتمع الإسرائيلي بكامله.

ج) كان يفـترض أن إسـرائيل هـي الـتي تمسـك بورقـة الجنـوب اللبناني، كما تمسك بورقة الجولان، لفرض سلمها على لبنان وسـورية. لكن صلابة الموقف السوري، والمقاومة، المدنيـة والمسـلحة، في الجنـوب أفسـدتا خطـط إسـرائيل، وحملتاهـا علـى إحـداث تعديـلات كـان مـن نتائجـها الاعـتراف بـالقرار رقـم ٤٢٥ والسـعي لتنفيـذه. فقد نجحـت "المقاومة الإسلامية"، في الأعوام الأخيرة، في تحقيق تطور بنيوي يمكنها من شن حرب استنزاف متواصلة ومكلفة بشرياً ـ أي موجعة إسـرائيلياً، الأمر الـذي أدى ويـؤدي إلى تنـامي ضغـط داخلـي لا يسـتطيع الحـاكم الإسرائيلي تجاهله. ولا بد مـن أن يكـون نتنيـاهو "اكتشـف" أيضـاً أن انسحاب جيشه من الجنوب يحقق له، إلى جانب مكسب شـعبي أكيـد في الداخل، مكسباً آخر بالغ الأهمية هو توفير الوقت الذي يحتاج إليـه لاستكمال أهدافه "الفلسطينية". فالانسـحاب مـن الجنـوب، إضافـة إلى التحالفات التي يسعى لنسـجها مـع الـدول المجـاورة، وأهمـها قطعـاً

التحالف مع تركيا، يجعل من سورية بلداً محاصراً، يصرف نظام الحكم فيه الوقت لحماية نفسه والصراع من أجل البقاء، من دون أن يكون قادراً على الخروج إلى الحرب، أو تلبية دعوة السلم الإسرائيلي التي سيستمر نتنياهو في توجيهها. وإقفال جبهة الجنوب وشل سورية لا يضعفان المطالبة بتحرير الجولان فحسب، بل يضعفان أيضاً السلطة الفلسطينية في مفاوضاتها/صراعها مع إسرائيل، أياً تكن العلاقات السورية ـ الفلسطينية.

إن توفير الوقت لتكريس الاستيلاء على فلسطين هو جوهر سياسة اليمين الحاكم بقيادة نتنياهو، وهو يستنفر من أجل ذلك كل ما تستطيع إسرائيل توفيره من إمكانات للاستفادة القصوى من الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية المؤاتية.

د) إذا صح هذا، فإن في إمكاننا القول إن قرار حكومة نتنياهو الانسحاب من الجنوب اللبناني قرار جدي، لا خدعة أو مناورة كما يركز المسؤولون اللبنانيون في معركتهم الدبلوماسية بشأن هذا القرار، وإن الحكومة الإسرائيلية ماضية في استكشاف أفضل السبل لتنفيذ القرار ٤٢٥ في مقابل أفضل ثمن يمكن الحصول عليه.

وفي هذا السياق، يناقش الإسرائيليون خيارات عدة منها: التهديد بضرب أهداف رئيسية في البنية التحتية (جسور، طرقات، شبكة الكهرباء، شبكة المياه، إلخ) التي أعاد لبنان بناءها بعد الحرب (تصريحات وزير الأمن الداخلي، أفيغدور كهلاني ـ "الحياة"، ١٩٩٨/٨/٢١)؛ ضرب أهداف سورية في لبنان أو في سورية نفسها؛ تنفيذ عمليات قصف شديد وغارات شمالي المنطقة المحتلة في الجنوب، على غرار عملية " تصفية الحسابات" أو عملية " عناقيد الغضب"؛ توسيع "حزام الأمن" ليشمل كل الأراضي الواقعة جنوبي نهر الليطاني. وهذه خيارات محفوفة بمخاطر التصعيد المقابل: من إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المنطقة الشمالية من إسرائيل حتى الصدام العسكري مع

سورية، وبالتالي تكبد المزيد من الخسائر البشرية من دون التأكد من تحقيق الهدف: إنهاء المقاومة. وعلى هذا، تأخذ المناقشات الإسرائيلية منحى آخر مثل: تقليص جبهات المواجهة (والمخاطر) بالانسحاب من منطقة جزين حتى بوابة كفرحونة الاستراتيجية، وإعادة الانتشار جنوبي نهر الليطاني* (ضمن هذا التوجه ينظر إلى انسحاب جيش لبنان الجنوبي من الموقع المهم في تومات نيحا شرقي جزين في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛ أو إبقاء الوضع على ما هو عليه لجهة ضبط التصعيد والحد من الخسائر البشرية وتنفيذ عمليات نوعية تعتمد على التفوق التكنولوجي، مثل عملية اغتيال المقاوم حسان الأمين في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ (راجع تصريحات رئيس الأركان شاوول موفاز، ومسؤول إسرائيلي رفيع المستوى في *Daily Star*, Beirut, 18 & 30 Sept. 1998).

إن الخيار الأخير، الذي قد تلجأ إسرائيل إليه، هو الانسحاب من طرف واحد، بعد تنفيذ عملية عسكرية نوعية ضد لبنان وسورية، أو على الأقل توجيه إنذار جدي جداً إلى سورية عن طريق الولايات المتحدة وأوروبا (وربما بعض الزعماء العرب). وفي تقديرنا أن الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا تسعى للحيلولة دون بلوغ هذا الوضع لما تعلّق من أمل على إنجاز العملية السلمية القائمة، ولكنها ستتعاطف معه إذا ما نفذته إسرائيل وستشترك في توجيه النصح إلى سورية بوقف أي نشاط للمقاومة من الجنوب اللبناني بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية.

ولعل هذا الخيار، الضعيف أساساً، هو الأضعف الآن، بعد اختبار

* في لقاء مع الصحافيين قال رئيس الأركان الإسرائيلي، الجنرال موفاز، إن الجيش الإسرائيلي يدرس حالياً انتشاره في الجنوب اللبناني "من أجل تحسين نوعية عملياتنا، وبذل جميع الجهود من أجل تقليص عدد المصابين" ("هآرتس"، ١٩٩٨/٩/١٧).

القوة التركي ضد سورية ونتائج "واي بلانتايشن" المشجعة جداً لنتنياهو (أنظر ـ و ـ أدناه).

هـ) من البديهي، إذاً، أن تسعى سورية للإبقاء على حرب الاستنزاف الناجحة في الجنوب، يشجعها على ذلك اتجاه قوي في إسرائيل للتسليم بأن لا حل عسكرياً لـ " الإرهاب " في لبنان، وأن لا حل سياسياً من دون موافقة سورية (تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق موردخاي، في: "هآرتس"، ١٥/٩/١٩٩٨؛ تصريح رئيس الأركان، الجنرال موفاز، في: "هآرتس"، ١٧/٩/١٩٩٨). وما دامت إسرائيل تشرط الانسحاب بترتيبات أمنية لا يمكن للبنان إلا أن يرفضها لأنها تمس حقوق السيادة على الأرض والشعب (تفكيك البنية التحتية للمقاومة ونزع سلاحها، واستيعاب الميليشيات المتعاملة مع إسرائيل في أجهزة الأمن اللبنانية، وتحويلها عملياً ورسمياً إلى حرس حدود لإسرائيل)، فإن ذلك يسهّل على الحكومة اللبنانية التماثل التام مع الموقف السوري من دون أن تكون معنية بخوض معركة دبلوماسية حقيقية لتنفيذ القرار ٤٢٥ والسعي لتفنيد الشروط الإسرائيلية وإبطالها، وإقناع الأمم المتحدة والقوى العالمية المؤثرة بالتدخل لتنفيذ القرار مع التزام ما ينص عليه من ترتيبات أمنية. فالحكومة مربَكة بين أن تستجيب لقطف ثمار تضحيات المقاومة، وتلبية حاجة الشعب في الجنوب إلى السلام بعد ثلث قرن من القتل والهدم والتشريد، وتلبية حاجة لبنان إلى إنهاء الحرب في الجنوب من أجل استكمال عناصر السلم اللبناني وإتاحة إقامة الدولة وتنفيذ برامج الإنماء والإعمار، وبين النتائج الخطرة التي يرتبها إقفال الجبهة الجنوبية على القضية الفلسطينية عامة، وقضية الجولان خاصة.

و) شهد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حدثين يلقيان بظلهما الثقيل على تطورات الصراع في المنطقة: الأول اختبار القوة الذي مارسته حكومة أنقرة ضد سورية، وانتهى بتوقيع اتفاق أضنة في ٢٠ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ الثاني محادثات واي بلانتايشن الفلسطينية ـ الإسرائيلية، برعاية أميركية مكثفة (ستستمر بأشكال مختلفة، بما فيها الدور المتنامي لوكالة الاستخبارات CIA في منطقة الحكم الذاتي الذي لا يمكن أن يقتصر على مراقبة الاعتقالات والمعتقلين)، وبحضور أردني لافت، وعزلة مصرية ذات دلالة، وانتهت بتوقيع مذكرة فلسطينية ـ إسرائيلية في البيت الأبيض في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تزيد في تكبيل السلطة الفلسطينية وخفض سقف تطلعاتها، كما يشتهي نتنياهو.

بعد هذين الحدثين الكبيرين، لم يعد الكلام على منظومة أمن إقليمية (نواتها التحالف التركي ـ الإسرائيلي) تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل لإكمال حلقاتها، افتراضاً نظرياً يحتاج إلى أدلة إثبات. ولا بد من أن تتجه الأنظار إلى الحلقات التي تستدعي تركيز الجهد الأميركي ـ الإسرائيلي: الأردن وفلسطين والعراق، مع تفاوت في مراحل نضج الانخراط في التشكل الإقليمي الجديد.

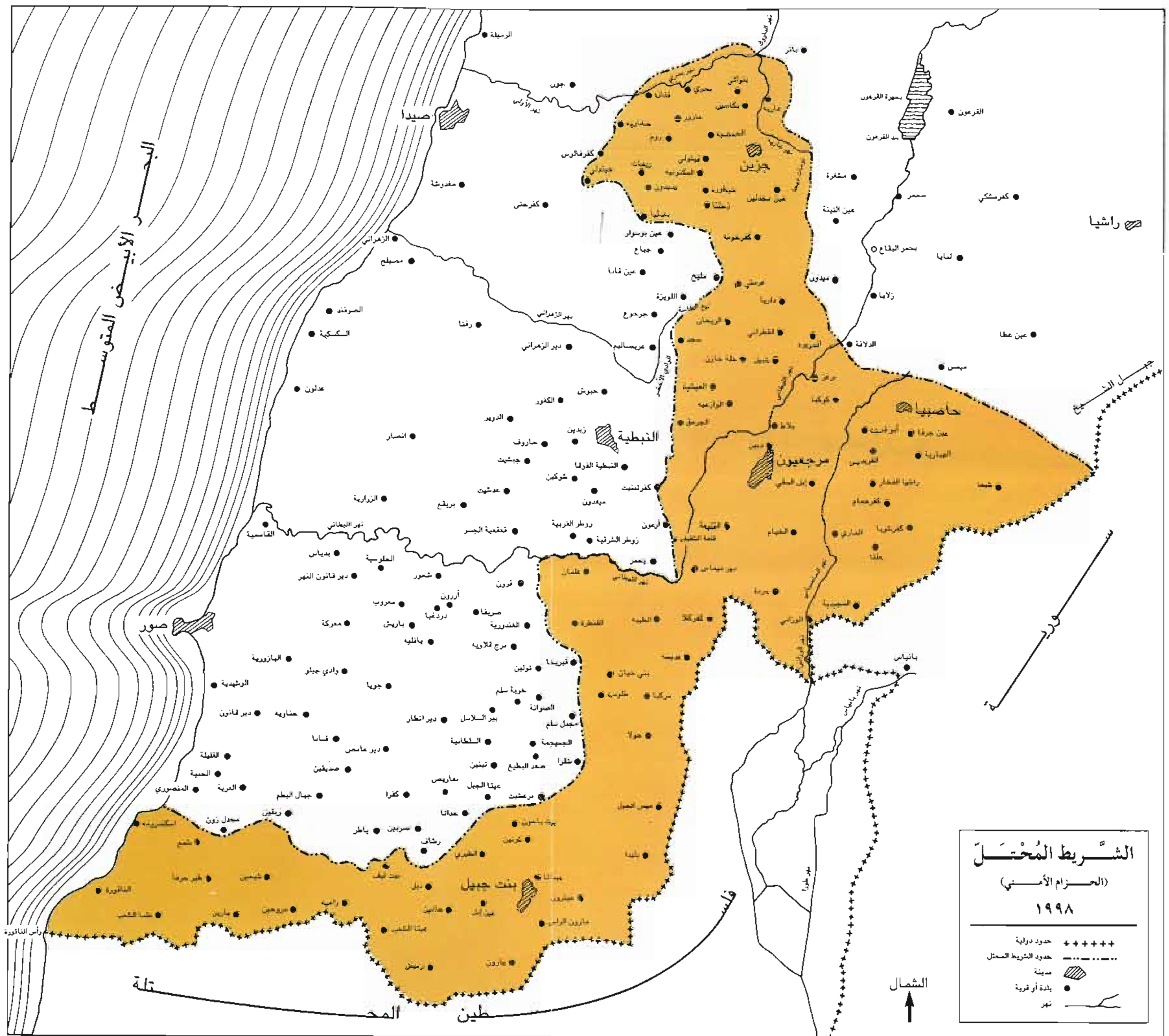
لا شك في أن الوضع الناشىء في المنطقة، بعد اختبار القوة التركي، والجهد الأميركي ـ الإسرائيلي لضم الأردن إلى التحالف، وصوغ وضع فلسطيني ملائم في هذا الاتجاه، والتشرذم العربي الذي يلامس انعدام الوزن، كل ذلك يشجع نتنياهو على مزيد من التشدد على المسارين السوري واللبناني. فهو، في هذه اللحظة السياسية، الأقوى إسرائيلياً وإقليمياً وأميركياً، ويتطلع إلى ترسيخ مكانة إسرائيل دولة إقليمية كبرى، مستفيداً من موازين القوى في هذه الحقبة، لرسم الصورة الجغراسية للدولة العبرية للقرن المقبل بكامله.

ز) يزيد الأمور تعقيداً أن لبنان لم يستكمل، منذ انتهاء حربه في أوائل هذا العقد، وعلى الرغم من اتفاق الطائف، بناء وحدته الداخلية التي خرجت من الحرب المتمادية مهشمة وممزقة. لم تتحقق وحدة الشعب من خلال الاتفاق على الأهداف الوطنية الكبرى التي كانت بعض أسباب الحرب. ويخشى أن تكون الحرب التي توقفت بتسوية

خارجية، لا بإرادة لبنانية واعية ومصممة، ومن دون أن تُستتبع بحوار لبناني يعالج في العمق قضايا الخلاف، تسوية هشة معرضة لأسوأ الاحتمالات، من دون أن يكون الجسم اللبناني قد اكتسب مناعة كافية تحميه. وعلى هذا يمكن ببساطة أن يثير السؤال التالي انقساماً لبنانياً حاداً: هل اللبنانيون مجمعون على الاستمرار في تقديم التضحيات الباهظة من أجل القضية العربية في غياب التضامن العربي بشروطه الحقيقية؟ وما هي حدود هذه التضحيات؟ وما هو الثمن الذي يجب أن يدفعوه؟ وإلى متى؟ وهل يشمل الإبقاء على سوء أوضاعهم الداخلية التي صار مسببوها من المسؤولين يخجلون من استمرارها؟ هذا، علماً بأن الموقف الرسمي اللبناني لا يمكن أن يوصف ـ لأنه فقط متحالف مع سورية ـ بأنه موقف قومي؛ فهو يتراوح بين: غير مبال إلى حاقد في التعامل مع القضية الفلسطينية، وهو أقرب إلى أن يكون عنصرياً في التعامل مع الشعب الفلسطيني.

إن قضايا "الوفاق الوطني" الداخلية والخارجية لا تزال ماثلة بحدة، وتشكل قضايا خلافية وانقسامية بين اللبنانيين، وإن كانوا يفضلون (سواء أكانوا سياسيين أم مثقفين) اتباع أسلوب النعامة في مواجهتها. وعلى الحوار الوطني في شأن "الوفاق الوطني"، إذا أتيح له أن ينهض من رقاده، أن يجيب عن السؤال: هل ثمة فرصة حقاً لتحرير الجنوب؟

وعلى عكس ما تشيعه "عروبة " الطائف، فإن الانقسام الداخلي أشد خطراً على فكرة لبنان العربية من أي خطر خارجي. وهي فكرة تقوم في الأساس على الانفتاح الثقافي والنهج الديمقراطي والحريات العامة. وقد فقد لبنان ـ في سياق الانهيار العربي الشامل ـ الكثير من مقومات هذا التوجه، وهو يحتاج إلى جهد ذاتي كبير، وشروط نهضة عربية حقيقية، كي يتمكن من تصويب مسيرته وإحياء دوره ورسالته في محيطه العربي.



الشـــريط المُحْتَـــلّ
(الحـــزام الأمـــني)
١٩٩٨
حدود دولية
حدود الشريط المحتل
مدينة
بلدة أو قرية
نهر
الشمال
البحر الأبيض المتوسط
صيدا
صور
النبطية
جزين
مرجعيون
حاصبيا
بنت جبيل
راشيا
جبل الشيخ
سوريا
فلسطين المحتلة
بحيرة القرعون
رأس الناقورة

مَلاحِق

(١) اتفاق هدنة عامة بين لبنان وإسرائيل*
(ترجمة عن النص الإنكليزي)

رأس الناقورة، ٢٣ مارس (آذار) ١٩٤٩[١]

مقدمـــة

إن الفريقين في هذا الاتفاق،

استجابة منهما إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الذي دعاهما، كتدبير إضافي موقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة.

وحيث أنهما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، وعينا ممثلين معتمدين للمفاوضة وعقد اتفاق هدنة.

فإن الممثلين الموقعين أدناه، بعد أن تبادلوا وثائق اعتمادهم المطلق التي وجدت مستوفية جميع الشروط، اتفقوا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين واعترافاً بما للضمانات المتبادلة حول العمليات العسكرية المقبلة للفريقين من أهمية في هذا الشأن، يؤكد هذا الاتفاق المبادىء التالية التي ينبغي على كلا الفريقين التقيد بها تقيداً تاماً أثناء الهدنة:

(١) يجب على الفريقين كليهما من الآن فصاعداً أن يحترما بكل أمانة توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية.

(٢) لا يجوز للقوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأي من الفريقين القيام بأي عمل عدواني أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق

* المصدر: "اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية، شباط (فبراير) - تموز (يوليو) ١٩٤٩ (نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨).

(١) الرقم الرسمي للوثيقة S/1296

الآخر أو قواته المسلحة، مع العلم بأن عبارة "التخطيط" المستعملة في هذا السياق لا تتناول التخطيط المعتاد الذي تجريه القيادات في المنظمات العسكرية عموماً.

(٣) يحترم احتراماً تاماً حق كل من الفريقين في أمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر.

(٤) تعتبر إقامة هدنة بين قوات الفريقين المسلحة خطوة لا بد منها في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين.

المادة الثانية:

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، على وجه التخصيص، يؤكد هذا الاتفاق المبادىء والغايات التالية:

(١) يُعترف بمبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن.

(٢) ويُعترف أيضاً بأنه لا يمكن بشكل من الأشكال لأي من بنود هذا الاتفاق أن يمس حقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ إن أحكام هذا الاتفاق مبنية على الاعتبارات العسكرية وحدها.

المادة الثالثة:

(١) تطبيقاً للمبادىء الواردة أعلاه ولقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، أُقرت بهذا الاتفاق هدنة عامة بين القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية للفريقين.

(٢) لا يجوز لأية فئة من القوات البرية أو البحرية أو الجوية، العسكرية أو شبه العسكرية، التابعة لأي من الفريقين، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر، ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة المبين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

(٣) لا يجوز توجيه أي عمل حربي أو عمل عدائي من أراض يسيطر

عليها أحد فريقي هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

(١) يسمى الخط الموصوف في المادة الخامسة من هذا الاتفاق "خط الهدنة"، ويُحدد طبقاً للغاية والقصد اللذين ينطوي عليهما قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨.

(٢) إن الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتخطاه القوات المسلحة التابعة لكل من الفريقين.

(٣) إن تعليمات قوات الفريقين المسلحة وأنظمتها التي تحرم على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط تبقى سارية بعد توقيع هذا الاتفاق، وذلك بالنسبة إلى خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة.

المادة الخامسة:

(١) يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

(٢) في منطقة خط الهدنة تتألف القوات العسكرية لكلا الفريقين من قوات دفاعية فقط كما هي محددة في ملحق هذا الاتفاق.

(٣) يتم سحب القوات إلى خط الهدنة وتخفيضها إلى المستوى الدفاعي وفقاً لأحكام الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وكذلك يتم في المدة عينها نزع الألغام من الطرق والمناطق الملغومة التي يخليها كل من الفريقين، وإرسال المخططات التي تبين مواقع حقول الألغام إلى الفريق الآخر.

المادة السادسة:

يجري تبادل جميع أسرى الحرب الذين يحتجزهم أي من الفريقين والتابعين للقوات المسلحة النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر كما يلي:

(١) يجري تبادل أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها في جميع المراحل. يجري التبادل في رأس الناقورة خلال أربع وعشرين ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

(٢) يشمل تبادل الأسرى هذا أسرى الحرب الملاحقين جزائياً وكذلك الذين صدرت بحقهم أحكام جنائية أو غيرها.

(٣) تُرد إلى أسرى الحرب المتبادلين جميع الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والأشياء القيّمة والرسائل والوثائق ومستندات الهوية وسواها من الأمتعة الشخصية أياً كان نوعها، وإذا كان الأسرى قد هربوا أو توفوا ترد إلى الفريق الذي ينتمي هؤلاء إلى قواته المسلحة.

(٤) جميع الشؤون التي لم يرد عليها نص صريح في هذا الاتفاق تُقرر وفقاً للمبادىء الواردة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والموقعة في جنيف في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٢٩.

(٥) تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية البحث عن المفقودين، من عسكريين ومدنيين، داخل المناطق التي يسيطر عليها كل من الفريقين، وذلك لتسهيل تبادلهم على وجه السرعة. ويتعهد كل فريق بأن يبذل للجنة كل تعاون ومساعدة في القيام بهذه المهمة.

المادة السابعة:

(١) تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء يعين اثنين منهم كل من فريقي هذا الاتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين في تلك المنظمة يعينه رئيس الأركان المذكور بعد التشاور مع فريقي هذا الاتفاق.

(٢) يكون مقر لجنة الهدنة المشتركة في مخفر الحدود إلى الشمال من المطلة، وفي مخفر الحدود اللبناني في الناقورة، وتجتمع اللجنة في الأماكن والأوقات التي تراها ضرورية لتصريف أعمالها بصورة فعالة.

(٣) تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعها الأول بدعوة من رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من توقيع هذا الاتفاق.

(٤) تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة بالإجماع كلما تيسر ذلك، وإلاّ اتُخذت القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المقترعين.

(٥) تضع لجنة الهدنة المشتركة القواعد الإجرائية التي تتبعها. ولا تجتمع إلاّ بناء على دعوة يوجهها رئيسها إلى الأعضاء حسب الأصول. ويكتمل النصاب بحضور أكثرية أعضائها.

(٦) تكون للجنة سلطة استخدام المراقبين من بين المنظمات العسكرية التابعة للفريقين، أو من بين عسكريي هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، أو من كلتا الجهتين، بالعدد الذي يُعتبر ضرورياً للقيام بمهماتها. وفي حالة استخدام مراقبي الأمم المتحدة لهذه الغاية فإنهم يظلون تحت قيادة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. أمّا المهمات ذات الطابع العام أو الخاص التي تسند إلى مراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة فتكون خاضعة لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله المعين في اللجنة أيهما كان متولياً رئاستها.

(٧) تحال بشكل فوري المطالب أو الشكاوى التي يتقدم بها أي من الفريقين، والمتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق، إلى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها. تتخذ اللجنة بشأن جميع هذه المطالب أو الشكاوى الإجراءات التي تراها مناسبة، وذلك بواسطة أجهزة المراقبة والتحقيق لديها، بغية الوصول إلى تسوية عادلة مقبولة لدى الفريقين.

(٨) إذا اختُلف على تفسير معنى بند معين من بنود هذا الاتفاق، فيما عدا المقدمة والمادتين الأولى والثانية، يُعمل بتفسير اللجنة. ويجوز للجنة، بمحض تقديرها وكلما دعت الحاجة، أن تقترح على الفريقين من وقت إلى آخر تعديلات في أحكام هذا الاتفاق.

(٩) ترفع لجنة الهدنة المشتركة إلى كلا الفريقين تقارير عن أعمالها كلما رأت ذلك ضرورياً. وترسل صورة عن كل من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإحالتها إلى الإدارة أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

(١٠) يُمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والوصول في المناطق المشمولة بهذا الاتفاق إلى المدى الذي تراه اللجنة ضرورياً، على أنه في حال اتخاذ اللجنة مقررات كهذه بأكثرية الأصوات يُستخدم مراقبو الأمم المتحدة وحدهم.

(١١) توزع نفقات اللجنة، غير تلك العائدة إلى مراقبي الأمم المتحدة، بين فريقي هذا الاتفاق بالتساوي.

المادة الثامنة:

(١) لا يخضع هذا الاتفاق للإبرام، بل يصبح نافذاً فور التوقيع عليه.

(٢) حيث أن هذا الاتفاق قد جرت المفاوضة فيه، وعقد استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الذي دعا إلى إقرار هدنة

لدرء الخطر الذي يهدد السلم في فلسطين ولتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، فإنه يبقى نافذاً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، باستثناء ما ورد في البند ٣ من هذه المادة.

(٣) يجوز لفريقي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله هو أو أيٍ من أحكامه ويجوز لهما وقف تطبيقه، فيما عدا المادتين الأولى والثالثة، في أي وقت. وإذا لم يُتوصل إلى رضى متبادل، وبعد أن تكون قد انقضت سنة واحدة على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، يجوز لأي من الفريقين أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة ممثلي الفريقين إلى مؤتمر غايته مراجعة أو تعديل أو تعليق أي من الأحكام الواردة في هذا الاتفاق باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا إلزامياً للفريقين.

(٤) إذا لم يسفر المؤتمر المشار إليه في البند ٣ من هذه المادة عن حل متفق عليه لنقطة مختلف عليها، جاز لأي من الفريقين أن يرفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة طلباً للحل المنشود على أساس أن هذا الاتفاق إنما عُقد استجابة لقرار مجلس الأمن في سبيل إقرار السلم في فلسطين.

(٥) وُقّع هذا الاتفاق على خمس نسخ، يحتفظ كل فريق بنسخة، وتسلم نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسالهما إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة، ونسخة إلى الوسيط لفلسطين بالوكالة.

كُتب في رأس الناقورة في الثالث والعشرين من شهر مارس (آذار) سنة ألف وتسعمئة وتسع وأربعين بحضور المندوب الشخصي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين بالوكالة ورئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

عن حكومة إسرائيل :
(تواقيع) المقدم مردخاي ماكليف
يهوشوع بلمان
شبطاي روزين

عن حكومة لبنان :
(تواقيع) المقدم توفيق سالم
الرائد ج. حرب

ملحق
تحديد قوات الدفاع

أولاً: إن قوات الدفاع العسكرية المشار إليها في البند ٢ من المادة الخامسة يجب ألا تتجاوز ما يلي :

(١) فيما يتعلق بلبنان

أ - كتيبتين وسريتين من مشاة الجيش اللبناني النظامي، وبطارية ميدان مؤلفة من ٤ مدافع، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات و ٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة (٢٠ سيارة).

المجموع : ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب - لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند (أ) أعلاه إلى الجنوب من الخط العام الممتد من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا.

(٢) فيما يتعلق بإسرائيل

أ - كتيبة واحدة من المشاة، وسرية مساندة واحدة مع ستة مدافع هاون وستة رشاشات، وسرية استكشاف واحدة مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة وبطارية واحدة من مدفعية الميدان بأربعة مدافع، وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان ووحدات إدارية للتموين والتجهيزات، على أن لا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب - لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة (٢) (أ) أعلاه إلى الشمال من الخط العام الممتد من نهاريا إلى ترشيحا والجش وماروس.

ثانياً: لا تفرض أية قيود على تنقلات أي من الفريقين في ما يتعلق بتموين هذه القوات الدفاعية و/أو تحركاتها وراء خط الهدنة.

(٢) اتفاق القاهرة*

"سرّي للغاية"

اتفاق

في يوم الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل البستاني ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة. وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أول / محمد فوزي وزير الحربية. انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادىء والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني:

تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١. حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

٢. إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣. وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك "ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية".

٤. السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن "مبادىء سيادة لبنان وسلامته".

---

* المصدر: شارل حلو، "حياة في ذكريات" (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٥).

العمل الفدائي:

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١. تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢. تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣. تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤. إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥. إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦. القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.

٧. تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨. دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩. تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠. إلغاء قاعدة جيرون.

١١. يسهّل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢. الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣. ومن المسلّم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤. يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥. يبقى هذا الاتفاق سرّياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلاّ من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني	رئيس الوفد الفلسطيني
إميل بستاني	ياسر عرفات

(٣) اتفاق ١٧ أيار [مايو] ١٩٨٣
النصوص الرسمية الكاملة*

نص الاتفاق

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل

إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية،

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها،

بناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منهما في إقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما،

رغبة منهما في إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق،

وبعد أن زودتا مندوبيهما المفوضين الموقعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية،

اتفقتا على الأحكام الآتية:

المادة ١

١. يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢. يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

---

* المصدر: الجمهورية اللبنانية، "وثائق اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية"، كتاب أبيض (بيروت: وزارة الخارجية ـ وزارة الإعلام، ١٩٨٣).

٣. عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤

١. لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢. يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣. مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ) عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب) عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي

دولة ثالثة.

ج) عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤. يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥

انسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦

فيما عدا حق العبور البريء وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨

١. أ) عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركاً. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه.

تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب) تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات

المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات، إلخ.

ج) في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د) يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ) تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً.

و) لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشىء مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز) يرئس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح) تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه، وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة، وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات. وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢. خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان، في إطار لجنة الاتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩

١. يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل

من الفريقين.

٢. يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠

١. يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان وإسرائيل.

٢. تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

٣. يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١

١. تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. وإذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢

يبلَّغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حُرر في خلده وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من أيار [مايو] ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والإنكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الإنكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية — عن حكومة دولة إسرائيل

أنطوان فتّال — بشهادة — دايفيد كمحي

عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية

موريس درايبر

ملحق الترتيبات الأمنية

١. المنطقة الأمنية:

أ) تقام منطقة أمنية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق.

ب) يحد المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مبين على الخريطة المرفقة بهذا الملحق، من الشمال خط يشكل "الخط A" على الخريطة المرفقة ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية.

٢. الترتيبات الأمنية:

تتخذ السلطات اللبنانية تدابير أمنية خاصة لكشف النشاطات العدائية ومنعها، كما لكشف ومنع إدخال أو تحرك المسلحين غير المسموح لهم وكذلك إدخال أو تحرك التجهيزات العسكرية غير المسموح بها في المنطقة الأمنية أو غيرها. فيما عدا المستثنيات المنصوص عنها، تطبق على حد سواء في كامل المنطقة الأمنية الترتيبات الأمنية التالية:

أ) القوات والعناصر المسلحة المنظمة الوحيدة المسموح بها في المنطقة الأمنية هي الجيش اللبناني، والشرطة اللبنانية، وقوى الأمن الداخلي والقوى اللبنانية المساعدة (الأنصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق.

للجنة الترتيبات الأمنية أن توافق على أن تتمركز في المنطقة الأمنية عناصر مسلحة لبنانية رسمية أخرى مشابهة للأنصار.

ب) يمكن لقوى الشرطة اللبنانية والأمن الداخلي، والأنصار أن تتمركز في المنطقة الأمنية دون قيود من حيث أعدادها. وتزود هذه القوات والعناصر بالأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة والفردية، كما تجهز قوى الأمن الداخلي أيضاً بمصفحات الاستطلاع أو مصفحات المغاوير وفقاً لما هو مبين في الذيل.

ج) يتمركز في المنطقة الأمنية لواءان اثنان من الجيش اللبناني، يكون أحدهما لواء إقليمياً منطقة عمله هي البقعة المتدة من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية حتى " الخط B " المرسوم على الخريطة المرفقة. ويكون اللواء الثاني نظامياً اعتيادياً متمركزاً في البقعة المتدة من "الخط B " حتى "الخط A" ولهذين اللواءين أن يحملا

الأسلحة العضوية والتجهيزات المدرجة في الذيل. ويمكن تبعاً لتنسيق تضع أصوله لجنة الترتيبات الأمنية، نشر وحدات إضافية، مجهزة طبقاً لذيل هذا الاتفاق في المنطقة الأمنية لأغراض تدريبية، بما في ذلك تدريب المجندين، أو في الحالات العملانية الطارئة.

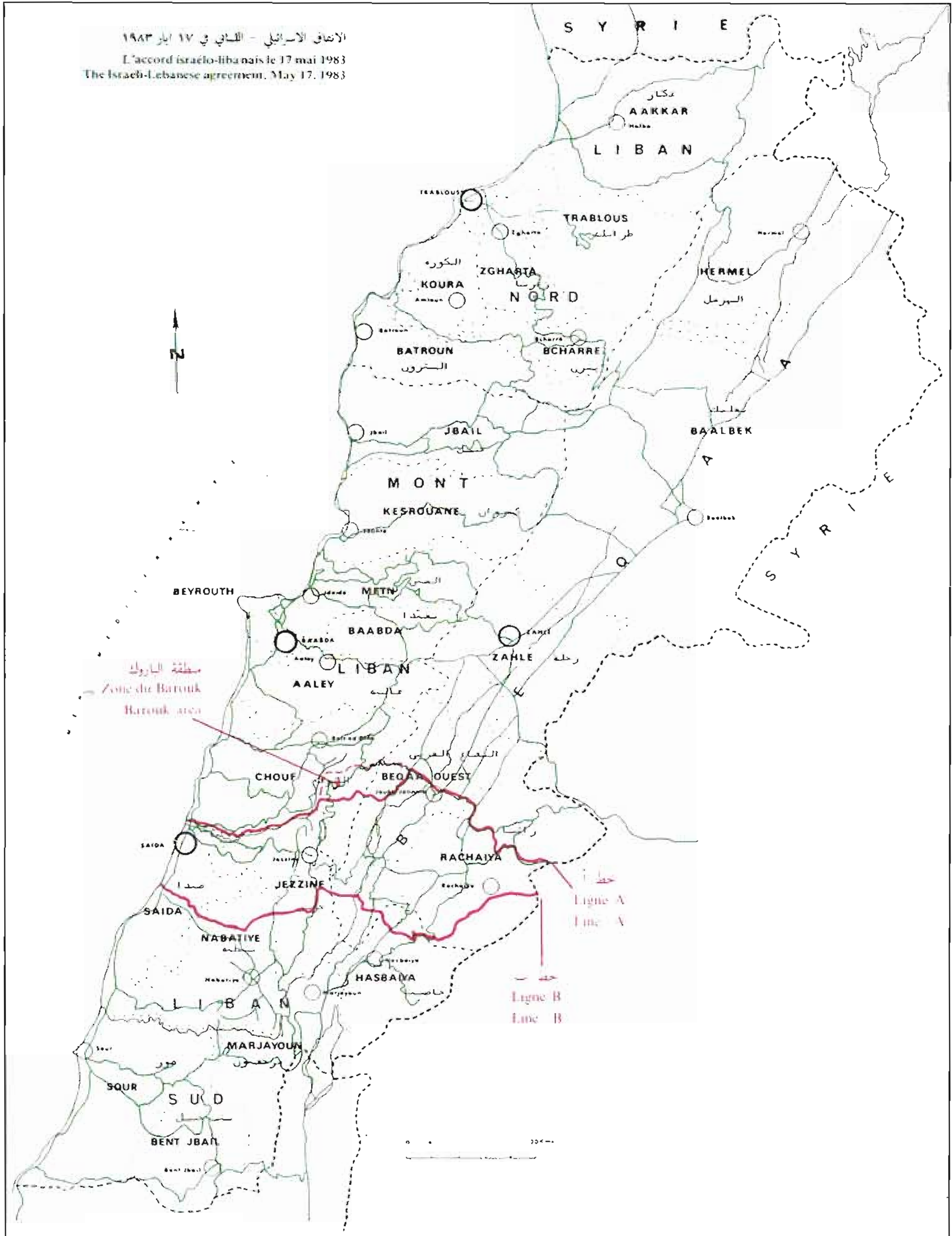
د) تدمج الوحدات المحلية القائمة حالياً، كما هي، في الجيش اللبناني، وفقاً لأنظمة الجيش اللبناني. كما يدمج الحرس المدني المحلي القائم حالياً في "الأنصار" ويمنح الصفة المناسبة، بموجب القوانين اللبنانية، لتمكينه من متابعة حراسة القرى في المنطقة الأمنية. تبدأ عملية بسط السلطة اللبنانية على هذه الوحدات وعلى الحرس المدني، تحت إشراف اللجنة، فوراً بعد بدء سريان مفعول الاتفاق، وتنتهي قبل إتمام الانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

هـ) لوحدات الجيش اللبناني أن تحتفظ، ضمن الخطة الأمنية، بأسلحتها العضوية المضادة للطائرات، وفقاً لما هو مبين في الذيل. أمّا خارج المنطقة الأمنية فيمكن للبنان أن ينشر صواريخ الدفاع الجوي الكتفية وتلك ذات المدى المنخفض والمتوسط. للجنة الترتيبات الأمنية، بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق، أن تعيد النظر، بناء على طلب أي من الفريقين، بالترتيب المتعلق بالبقعة الواقعة خارج المنطقة الأمنية.

و) التجهيزات الإلكترونية العسكرية في المنطقة الأمنية هي تلك المبينة في ذيل هذا الاتفاق. ويخضع نشر الرادارات الأرضية ضمن عشرة كيلومترات من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية لموافقة لجنة الترتيبات الأمنية، أمّا في مجمل المنطقة الأمنية فتنشر هذه الرادارات بحيث لا يتجاوز قطاع استكشافها الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. لا يطبق هذا الشرط على الرادارات الخاصة بمراقبة الطيران المدني أو النقل الجوي.

ز) يسري الشرط المذكور في الفقرة (هـ) على الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على مراكب القوات البحرية اللبنانية. ضمن المنطقة الأمنية، للبنان أن ينشر وحدات بحرية، وأن يقيم ويصون القواعد البحرية أو الإنشاءات الساحلية الأخرى التي يقتضيها إنجاز المهمة البحرية. تحدد إنشاءات الشواطىء في المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مبين في ذيل هذا الاتفاق.

ح) تلافياً لإمكانية وقوع حوادث ناجمة عن التباس في الهوية، تعطى السلطات العسكرية اللبنانية إشعاراً مسبقاً بجميع الرحلات الجوية من أي نوع



المصدر: الجمهورية اللبنانية، «وثائق اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية: كتاب أبيض/وزارة الخارجية، وزارة الإعلام» (بيروت: وزارة الخارجية، وزارة الإعلام، ١٩٨٣).

كانت فوق المنطقة الأمنية، وذلك وفقاً لأصول تضعها لجنة الترتيبات الأمنية. لا تُشترط الموافقة على هذه الرحلات.

ط) ١. إن القوات والأسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن إدخالها، أو مركزتها أو تخزينها في المنطقة الأمنية أو نقلها عبر هذه المنطقة هي فقط المذكورة في هذا الملحق وذيله.

٢. لا يمكن إقامة أو الاحتفاظ بإنشاءات مساعدة أو تجهيزات أو هيكليات في المنطقة الأمنية من شأنها أن تساعد على إعداد أسلحة غير مسموح بها بموجب هذا الملحق أو ذيله.

٣. يُعمل بهذا التحديد أيضاً حيثما يكون في هذا الملحق شرط يتعلق ببقع خارج المنطقة الأمنية.

٣. لجنة الترتيبات الأمنية:

أ) تُنشأ لجنة ترتيبات أمنية في إطار لجنة الاتصال المشتركة.

ب) تتألف لجنة الترتيبات الأمنية من مندوبين لبنانيين وإسرائيليين متساوين بالعدد، برئاسة ضباط قادة. يشترك مندوب الولايات المتحدة الأميركية في اجتماعات اللجنة بناء على طلب أي من الفريقين.

تتخذ قرارات لجنة الترتيبات الأمنية باتفاق الفرقاء.

ج) تشرف لجنة الترتيبات الأمنية على تنفيذ الترتيبات الأمنية بالإضافة إلى البرنامج الزمني والصيغ وسائر التدابير المتعلقة بالانسحابات المبينة في الاتفاق وفي هذا الملحق.

لهذه الغاية، وباتفاق الفريقين تتولى اللجنة:

١. الإشراف على تنفيذ تعهدات الفريقين طبقاً للاتفاق ولهذا الملحق.

٢. إنشاء اللجان المشتركة للتحقق وإدارتها كما هو مفصل أدناه.

٣. الاهتمام والسعي لحل أي مشكلة ناجمة عن تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق وفي هذا الملحق، ومناقشة أي انتهاك ترفع اللجان المشتركة للتحقق تقريراً به إليها، أو أي شكوى يقدمها أحد الفريقين بصدد انتهاك ما.

د) تعالج لجنة الترتيبات الأمنية أية شكوى تقدم إليها في فترة لا تتعدى ٢٤ ساعة من وقت تقديمها.

هـ) تعقد لجنة الترتيبات الأمنية اجتماعاتها مرة على الأقل كل أسبوعين في لبنان وإسرائيل مداورة. في حال طلب أحد الفريقين عقد اجتماع خاص، فإن الاجتماع يعقد خلال ٢٤ ساعة من الطلب. ينعقد أول اجتماع في خلال ٤٨ ساعة من بدء سريان مفعول الاتفاق.

و) اللجان المشتركة للتحقق:

١. تنشىء لجنة الترتيبات الأمنية لجاناً مشتركة للتحقق (لبنان - إسرائيل) تكون تحت إمرتها وتتألف من عدد متساو من الممثلين عن الفريقين.

٢. تتحقق اللجان بصورة دورية من تنفيذ أحكام الترتيبات الأمنية. ترفع اللجان فوراً إلى لجنة الترتيبات الأمنية تقريراً بأي انتهاك مؤكد كما تتثبت من أن الانتهاك قد صحح.

٣. عندما يُطلب منها ذلك، تكلف لجنة الترتيبات الأمنية لجنة تحقق مشتركة، لتفحص الترتيبات الأمنية الحدودية المتخذة طبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق، في الجانب الإسرائيلي من الحدود الدولية.

٤. تتمتع اللجان المشتركة للتحقق بحرية التنقل على الأرض وفي البحر والجو حسب الضرورة اللازمة لإنجاز مهامها ضمن المنطقة الأمنية.

٥. تحدد لجنة الترتيبات الأمنية جميع الترتيبات التقنية والإدارية المتعلقة بتأدية لجان التحقق المشتركة لوظائفها، بما في ذلك أصول عملها وعددها وتشغيلها وأسلحتها، وتجهيزاتها.

٦. لدى تقديم تقرير إلى لجنة الترتيبات الأمنية أو لدى تثبت لجان التحقق المشتركة من صحة شكوى أحد الفريقين، يقوم الفريق المعني فوراً وعلى أية حال في مدة أقصاها ٢٤ ساعة من تاريخ التقرير أو التثبت بتصحيح الانتهاك وبإبلاغ ذلك فوراً إلى لجنة الترتيبات الأمنية. حالما يصلها الإبلاغ، تتأكد لجان التحقق المشتركة من أن الانتهاك صحح.

٧. يتم إنهاء مهمة لجان التحقق المشتركة في مهلة تسعين يوماً تلي إشعاراً بذلك يتقدم به أي من الفريقين في أي وقت يختاره بعد مضي سنتين على بدء سريان هذا الاتفاق. توضع قبل هذا الإنهاء ترتيبات بديلة للتحقق بواسطة لجنة الاتصال المشتركة. برغم ما تقدم يحق

للجنة الاتصال المشتركة أن تقرر في أي وقت أنه لم يعد هناك حاجة لمثل تلك الترتيبات.

ز) تعمل لجنة الترتيبات الأمنية على إقامة اتصالات عملية وسريعة بين الفريقين على طول الحدود، وذلك تفادياً للحوادث وتسهيلاً للتنسيق بين القوات المتواجدة على الطبيعة.

٤. من المتفاهم عليه أن الحكومة اللبنانية قد تطلب من مجلس الأمن في الأمم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة لوضع وحدة من "اليونيفيل" في منطقة صيدا. وذلك لمساندة الحكومة اللبنانية والقوى المسلحة اللبنانية في تثبيت سلطتها وتأمين الحماية اللازمة في مناطق المخيمات الفلسطينية. طوال مدة ١٢ شهراً، يكون من حق الوحدة المتمركزة في منطقة صيدا، أن ترسل، بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبعد إبلاغ لجنة الترتيبات الأمنية، مجموعات من عناصرها لتفقد ومراقبة مناطق المخيمات الفلسطينية في جوار صيدا وصور. وتبقى السلطات اللبنانية مسؤولة وحدها عن الأمن ووظائف الشرطة. كما تعمل الحكومة اللبنانية على تطبيق أحكام هذا اللحق بصورة كاملة، في هذه المناطق.

٥. بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إنجاز انسحاب جميع القوات الإسرائيلية من لبنان، تجري لجنة الترتيبات الأمنية تقييماً شاملاً لملاءمة الترتيبات المبينة في هذا اللحق، بقصد تحسينها.

٦. انسحاب القوات الإسرائيلية:

أ) في خلال مهلة تتراوح بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعاً من سريان مفعول الاتفاق، تكون جميع القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجاماً مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.

ب) تؤمن القوى المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية اتصالاً مستمراً في أثناء الانسحاب وتتبادلان جميع المعلومات عبر لجنة الترتيبات الأمنية. كما تتعاون قوات الدفاع الإسرائيلية في أثناء انسحابها مع القوى المسلحة اللبنانية وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية فيما القوات المسلحة الإسرائيلية تجري انسحابها.

ذيل

يمكن للقوى المسلحة اللبنانية، طبقاً لأحكام الملحق، أن تحمل أو تدخل أو تمركز أو تخزن أو تنقل عبر المنطقة الأمنية جميع الأسلحة والعتاد العضوي لكل لواء اعتيادي من القوى المسلحة اللبنانية. لا تكون محظرة بموجب هذا الذيل الأسلحة الفردية والإجمالية، بما في ذلك الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة، التي توجد عادة بحوزة وحدة المشاة المؤللة.

١. أنظمة الأسلحة المدرجة أدناه والعضوية حالياً لكل لواء في المنطقة الأمنية، يكون مسموحاً بها وفقاً للأعداد المبينة:

دبابات

- دبابة عدد (٤٠) أربعين.
- عربة إخلاء متوسطة عدد (٤) أربعة.

سيارات مصفحة

- أ م ل - ٩٠/ سلادين / إلخ عدد (١٠) عشرة.

حاملات جند مصفحة

- م ١١٣ أ ١/ ف. س. س. ل عدد (١٢٧) مابة وسبع وعشرين حاملة زائد (٤٤) أربعاً وأربعين حاملة من صنف م ١١٣.

مدفعية / هواوين

- قذاف مقطور ١٥٥ ملم عدد (١٨) ثمانية عشر (أيضاً ١٠٥ ملم/ ١٢٢ ملم).
- هاون ١٢٠ ملم عدد (١٢) اثني عشر.
- هاون ٨١ ملم عدد (٢٧) سبعة وعشرين (محمولة على حاملات هاون مسرفة م ١٢٥).

أسلحة مضادة للدروع

- آر. ب. ج. عدد (١١٢) مابة واثني عشر.
- أسلحة مضادة للدروع عدد (٣٠) ثلاثين (مدافع ١٠٦ ملم عديمة الارتداد صواريخ تو / صواريخ ميلان).

أسلحة للدفاع الجوي

- مدافع عيار ٤٠ ملم وما دون عدد (١٢) اثني عشر (غير موجهة بواسطة الرادار)

٢. عتاد الإشارة في اللواء

- جهازان / ج. ر. ث. - ١٦٠ عدد (٤٨٢) أربعماية واثنين وثمانين.
- جهازان / ف. ر. ث. - ٤٦ عدد (٧٤) أربعة وسبعين.
- جهازان / ف. ر. ث. - ٤٧ عدد (١٦) ستة عشر.
- جهازان / ف. ر. ث. - ٤٩ عدد (٩) تسعة.
- جهاز ج. ر. أ. - ٣٩ عدد (٤٣) ثلاثة وأربعين.
- جهاز ت. أ. ٣١٢ عدد (٥٣٩) خمسماية وتسعة وثلاثين.
- موزع س. ب. - ٢٢ عدد (٢٧) سبعة وعشرين.
- موزع س. ب. - ٩٩٣ عدد (٨) ثمانية.
- جهازان / ج. ر. ث. - عدد (٤) أربعة.

٣. عتاد الرصد في اللواء

- رادارات تحديد مكان الهاون.
- رادارات تحديد مكان المدفعية.
- رادارات رصد الأرض.
- أجهزة المراقبة الليلية.
- أجهزة التحسس الأرضية غير المدارة عن قرب.

٤. انسجاماً مع أحكام الملحق، تكون السيارات المصفحة التابعة لقوى الأمن الداخلي وفقا للآتي:

سيارات مصفحة مدولبة ذات مدافع عيارها حتى الـ ٤٠ ملم عدد (٢٤) أربع وعشرين.

٥. انسجاماً مع أحكام الملحق، سوف لن يكون هناك تحديدات على المنشآت الساحلية في المنطقة الأمنية باستثناء ما يعود للفئات الأربع الآتية:

- رادار ساحلي لمراقبة البحر عدد (٥) خمسة.
- مدافع دفاع ساحلي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم أو أدنى.

- مدافع ساحلية للدفاع الجوي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم أو أدنى (غير موجهة بواسطة الرادار).
- صاروخ بر / بحر: لا شيء.

٦. إن تنظيم كل من لواء المشاة واللواء الإقليمي في المنطقة الأمنية هو كالآتي:

قيادة اللواء وسرية القيادة	ضباط: ١٤	رتباء وأفراد: ١٧٣
ثلاث كتائب مشاة	ضباط: ٣١ (في كل كتيبة)	رتباء وأفراد: ٦٥٤ (في كل كتيبة)
كتيبة مدفعية	ضباط: ٣٩	رتباء وأفراد: ٦٧٢
كتيبة مدرعات (ثلاث سرايا مدرعات زائد سرية استكشاف)	ضباط: ٣٧	رتباء وأفراد: ٥٧٩
كتيبة لوجستية	ضباط: ٢٦	رتباء وأفراد: ٣٤٤
سرية هندسة	ضباط: ٦	رتباء وأفراد: ١٢٥
سرية مضادة للدروع	ضباط: ٤	رتباء وأفراد: ١١٧
سرية مدفعية مضادة للطائرات	ضباط: ٤	رتباء وأفراد: ١٤٦
المجموع: ٤٣٤١	ضباط: ٢٢٣	رتباء وأفراد: ٤١١٨

المحاضر التفسيرية المتفق عليها

المادة الرابعة، الفقرة ٤

يؤكد لبنان أن القانون اللبناني يتضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه الفقرة.

المادة السادسة:

دون المساس بما ينص عليه الملحق بصدد المنطقة الأمنية، من المتفق عليه أن الطائرات العسكرية غير المقاتلة التابعة لدولة أجنبية، والتي تقوم بمهمة غير

عسكرية، لن تعتبر من التجهيزات العسكرية.

المادة السادسة:

من المتفق عليه أنه، في حال قيام أي اختلاف حول ما إذا كانت تعتبر دولة معينة "معادية"، وفق ما ورد في المادة السادسة من الاتفاق، فإن المحظورات المفروضة في المادة السادسة تطبق على أي دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة، (١) (ب)

من المتفق عليه أن لجنة الاتصال المشتركة ستبدأ، بناء على طلب أي من الفريقين، بحث مسألة الأموال التي يطالب بها مواطنو أحد الفريقين والكائنة في أراضي الفريق الآخر.

المادة الثامنة، (١) (ح)

من المتفاهم عليه أن على كل فريق أن يقدم إثباتات للفريق الآخر حول ما إذا كان أحد عناصره يقوم بمهمة رسمية أو يؤدي وظائف رسمية في أي وقت معين.

المادة الثامنة، (٢)

من المتفق عليه أن المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة.

المادة التاسعة:

من المتفاهم عليه أن هذه الأحكام ستطبق، مع تغيير ما يتوجب تغييره، على الاتفاقات التي تتم بين الفريقين وفقاً للمادة الثامنة، الفقرة الثانية.

المادة الحادية عشرة:

من المتفق عليه أن يطلب الفريقان من الولايات المتحدة الأميركية أن تساعد على الحل السريع للخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه.

المادة الحادية عشرة:

من المتفق عليه أن عبارة "إجراء متفق عليه للفصل بصورة نهائية" معناها

الدور المتفق عليه الذي يتولاه فريق ثالث والذي يؤدي إلى حل للخلاف يكون ملزماً للفريقين.

الملحق

الفقرة ١ ـ ب

من المتفق عليه أنه، في ذلك الجزء من جبل الباروك، المشار إليه على الخريطة المرفقة بالملحق، لا تقام سوى إنشاءات المواصلات اللاسلكية المدنية كالمعدات التلفزيونية والرادارات الخاصة بمراقبة الملاحة الجوية.

تطبق على هذه المنطقة نفس القيود المطبقة على العتاد والأسلحة المفصلة في الذيل المرفق بالملحق.

الملحق

الفقرة ٢ ـ د

تؤكد الحكومة اللبنانية قرارها بأن يحتوي اللواء الإقليمي الذي أنشىء في ٦ نيسان [أبريل] ١٩٨٣ والمذكور في الفقرة الفرعية ج، الوحدات المحلية القائمة التي شكلت في حجم قريب من حجم لواء، إضافة إلى عديد من الجيش اللبناني مستخرج من سكان المنطقة الأمنية، وذلك بما يتفق مع أنظمة الجيش اللبناني المرعية الإجراء. يتولى هذا اللواء الإقليمي شؤون الأمن في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية إلى "الخط ب" المرسوم على الخريطة المرفقة بالملحق. وتخضع لسلطة قائد اللواء كل القوات والعناصر المسلحة اللبنانية في هذه المنطقة، بما فيها الشرطة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللبنانية والأنصار. يعاد النظر في تنظيم الوحدات المحلية القائمة، تحت إشراف لجنة الترتيبات الأمنية بما يتفق مع الجدول التنظيمي للواء الإقليمي الوارد في الملحق.

الملحق

الفقرة ٢ ـ ز

١. يستمر لبنان في فرض الحظر القائم حالياً على الملاحة المدنية في منطقة تمتد من ٣٣ درجة و١٥ دقيقة شمالاً / و٣٥ درجة و١٢,٦ دقيقة شرقاً إلى ٣٣ درجة و٠٥,٥ دقيقة شمالاً و٣٥ درجة و٠٦,١ دقائق شرقاً وإلى ٣٣ درجة و١٥ دقيقة شمالاً و٣٥ درجة و٠٨,٢ دقائق شرقاً، وإلى ٣٣ درجة و٠٥,٥ دقائق شمالاً

و٣٥ درجة و٠١,٤ دقيقة شرقاً.

٢. بغية تفادي الإشكالات تكون هناك اتصالات مستمرة بين القيادة الجنوبية للبحرية اللبنانية وبين البحرية الإسرائيلية لتبادل المعلومات حول السفن المشتبه بها. وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية أسلوب تبادل هذه المعلومات.

٣. تتدخل البحرية اللبنانية بسرعة للتأكد من هوية تلك السفن المشتبه بها. وفي الحالات الطارئة، تتم اتصالات مباشرة بين القطع البحرية.

الملحق

الفقرة ٣ ـ و

١. تقوم لجان التحقق المشتركة بمهماتها، وهي على بينة من أن المسؤولية عن العمليات العسكرية وعمليات الشرطة وسائر عمليات المراقبة والتفتيش هي من صلاحيات القوات المسلحة اللبنانية والشرطة وسائر المؤسسات اللبنانية المختصة، وليست من صلاحيات لجان التحقق المشتركة.

٢. على لجان التحقق المشتركة إذا كشفت عن دلائل وجود مخالفة أو احتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، أن تتصل بالسلطات اللبنانية عبر "مراكز التحقق من الترتيبات الأمنية" المنشأة وفقاً للمحضر التفسيري للفقرة الثالثة (و) ـ (٥) ـ من الملحق لتأمين أن تتخذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها.

تتأكد لجان التحقق من أن الإجراءات المتخذة قد صححت المخالفة وتقدم تقريراً بالنتائج إلى لجنة الترتيبات الأمنية.

٣. تبدأ لجان التحقق المشتركة نشاطات محدودة في أقرب وقت ممكن بعد بدء العمل بالاتفاق بغية مراقبة تنفيذ ترتيبات انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي. أمّا سائر نشاطات التحقق والمراقبة التي يسمح الملحق للجان بممارستها، فإنها تبدأ مع الانسحاب النهائي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

٤. تقوم لجان التحقق المشتركة بتحققات يومية ليلاً ونهاراً، إذا دعت الحاجة. وتتم أعمال التحقق في البر والبحر والجو.

٥. يتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ الضابط في الاعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهام التحقق.

٦. خلال القيام بمهمة ما، يتمتع قائد لجنة التحقق المشتركة بسلطة

استنسابية في مواجهة أية حالة غير متوقعة تتطلب عملاً فورياً. ويفيد قائد اللجنة عن أية حالة كهذه وعن التدبير المتخذ.

٧. لا تستخدم لجان التحقق المشتركة القوة إلاّ في حال الدفاع عن النفس.

٨. من الأمور التي تقررها لجنة الترتيبات الأمنية نمط عمل لجان التحقق المشتركة، وتسليحها وتجهيزها، ووسائل نقلها، والبقاع التي ستعمل فيها، وذلك وفق أحكام المنطق والاعتبارات العملية. وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية نمط العمل العام مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تفادي كل ما من شأنه أن يلحق خللاً بالحياة العادية للمدنيين، وكذلك ضرورة تفادي جعل اللجان أهدافاً للهجوم.

٩. لا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لعدد اللجان المشتركة العاملة في آن واحد الثماني لجان.

الملحق

الفقرة ٣ - و - ٥

١. ضمن المنطقة الأمنية، تقيم لجنة الترتيبات الأمنية مركزين للتحقق من هذه الترتيبات.

تعين لجنة الترتيبات الأمنية الموقع المحدد للمركزين، مع مراعاتها لمبدأ وجود المركزين في جوار حاصبيا وميفدون وخارج المناطق الآهلة.

٢. تحت الإشراف العام للجنة الترتيبات الأمنية يكون هدف كل من المركزين كالآتي:

أ) مراقبة وتوجيه لجان التحقق المشتركة العاملة في القطاع المعين للمركز ضمن المنطقة الأمنية، والإشراف عليها.

ب) أن يُستخدم كمركز اتصالات مرتبط بلجان التحقق وبمراكز القيادة المعنية.

ج) أن يُستخدم كمكان اجتماع في لبنان للجنة الترتيبات الأمنية.

د) يقوم، نيابة عن لجنة الترتيبات الأمنية، بتلقي وتحليل وبلورة كل المعلومات الضرورية لعمل لجان التحقق المشتركة.

٣. الترتيبات العملانية:

أ) يكون المركزان بقيادة ضباط من الجيش اللبناني.

ب) يعمل المركزان على مدى ٢٤ ساعة في اليوم بدون انقطاع.

ج) تقرر لجنة الترتيبات الأمنية العدد المحدد للعاملين في كل مركز.

د) يتمركز الإسرائيليون في المركزين ضمن الأراضي الإسرائيلية خارج أوقات عملهم.

هـ) تتولى الحكومة اللبنانية مسؤولية تأمين الأمن والدعم اللوجستي للمركزين.

و) تنطلق لجان التحقق المشتركة في مهماتها اعتيادياً من المركزين بعد تلقي التعليمات المناسبة، ثم تنهي مهماتها بتقديم تقريرها إلى المركزين.

ز) يشتمل كل مركز على غرفة أوضاع، ومعدات اتصال، وتسهيلات لاجتماعات لجنة الترتيبات الأمنية، وغرفة لإعطاء التعليمات وتلقي تقارير لجان التحقق.

الملحق

الفقرة ٣ - ز

من أجل تفادي الحوادث وتسهيل التنسيق بين القوى على الأرض، تشمل "الاتصالات العملية والسريعة"، اتصالات مباشرة بالراديو والهاتف بين القادة العسكريين المعنيين وأركانهم في منطقة الحدود المباشرة، وكذلك المقابلات الوجاهية.

(٤) قرارات مجلس الأمن
بشأن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان*

قرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨.

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً برسائل المندوب الدائم للبنان (S/12600 و S/12606) والمندوب الدائم لإسرائيل (S/12607)،

وقد استمع إلى بيان كل من المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

وإذ يساوره شديد القلق لتدهور الوضع في الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على حفظ السلام العالمي،

واقتناعاً منه بأن الوضع الحالي يعرقل التوصل إلى سلام عادل في الشرق الأوسط،

١ - **يدعو** إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا؛

٢ - **يطلب** من إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كافة؛

٣ - **يقرر**، في ضوء طلب حكومة لبنان، إنشاء - بصورة فورية - قوة دولية موقتة في جنوب لبنان تكون تحت إمرته (مجلس الأمن)، وذلك للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما، ومساعدة حكومة لبنان في توفير عودة سلطتها الفعالة في المنطقة، على أن تؤلف القوة من عناصر تابعة لدول أعضاء في الأمم المتحدة؛

٤ - **يرجو** الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس، خلال أربع

* المصدر: "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي"، المجلد الثاني ١٩٧٥ - ١٩٨١، والمجلد الثالث ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤).

وعشرين ساعة، عن تطبيق هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٠٧٤، بـ ١٢ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي:*

مع القرار: ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، بوليفيا، غابون، فرنسا، فنزويلا، كندا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأميركية.

ضد القرار: لا أحد.

امتناع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا.

قرار رقم ٤٢٦ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨.

إن مجلس الأمن،

١ - **يوافق** على تقرير الأمين العام عن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، المتضمن في الوثيقة (S/12611) المؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨؛

٢ - **يقرر** أن القوة ستشكل، بموجب التقرير المذكور أعلاه، لمدة ستة أشهر أولية، وستتابع عملها بعد ذلك، إذا اقتضت الضرورة، شرط أن يقرر مجلس الأمن ذلك.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٠٧٥، بـ ١٢ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي:*

مع القرار: ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، بوليفيا، غابون، فرنسا، فنزويلا، كندا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأميركية.

* لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.

ضد القرار: لا أحد.
امتنـــاع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا.

قرار رقم ٤٢٧ (١٩٧٨) بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٧٨.

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/12675) المؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٧٨،

وإذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨،

١ ـ **يوافق** على طلب الأمين العام زيادة القوة المؤقتة (Interim Force) التابعة للأمم المتحدة في لبنان من ٤٠٠٠ عنصر إلى ٦٠٠٠ عنصر تقريباً؛

٢ ـ **يحيط علماً** بانسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم حتى الآن؛

٣ ـ **يطلب** من إسرائيل إتمام انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة من دون أدنى تأخير؛

٤ ـ **يشجب** الهجمات التي وقعت على قوة الأمم المتحدة، ويطالب الفرقاء كافة في لبنان باحترام قوة الأمم المتحدة احتراماً كاملاً.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٠٧٦، بـ ١٢ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي•:

مع القرار: ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)، بوليفيا، غابون، فرنسا، فنزويلا، كندا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأميركية.
ضد القرار: لا أحد.
امتنـــاع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا.

• لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.

قرار رقم ٥٠١ (١٩٨٢) بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢.

إن مجلس الأمن،

إذ يذكّر بقراراته ٤٢٥ (١٩٧٨)، و٤٢٦ (١٩٧٨)، و ٤٢٧ (١٩٧٨)، و٤٣٤ (١٩٧٨)، و٤٤٤ (١٩٧٩)، و٤٥٠ (١٩٧٩)، و٤٥٩ (١٩٧٩)، و٤٦٧ (١٩٨٠)، و٤٧٤ (١٩٨٠)، و٤٨٣ (١٩٨٠)، و٤٨٨ (١٩٨١)، و٤٩٠ (١٩٨١)، و٤٩٨ (١٩٨١)،

وإذ يتصرف وفقاً لقراره ٤٩٨ (١٩٨١)، وخصوصاً الفقرة ١٠ من ذلك القرار، التي قرر فيها البحث في الوضع بكامله،

وقد درس تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان،

وإذ يحيط علماً بالرسالة التي وجهها ممثل لبنان الدائم إلى رئيس مجلس الأمن،

وقد بحث في الوضع بكامله، في ضوء تقرير الأمين العام ورسالة ممثل لبنان الدائم،

وإذ يشير، بناء على تقرير الأمين العام، إلى أن قائد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان يوصي بقوة، وكذلك إلى رغبة الحكومة اللبنانية، في ضرورة زيادة سقف عديد القوة، وإلى أن الأمين العام يدعم دعماً كاملاً التوصية بزيادة ألف عنصر إلى القوة،

١ - **يؤكد مجدداً** قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي ينص :

"**إن مجلس الأمن،**

" **إذ يحيط علماً** برسائل المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

"**وقد استمع** إلى بيان كل من المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

"**وإذ يساوره شديد القلق** لتدهور الوضع في الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على حفظ السلام العالمي،

"**واقتناعاً** منه بأن الوضع الحالي يعرقل التوصل إلى سلام عادل في الشرق الأوسط،

"١ – **يدعو** إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته

ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

"٢ – **يطلب** من إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كافة؛

"٣ – **يقرر**، في ضوء طلب حكومة لبنان، إنشاء ـ بصورة فورية ـ قوة دولية موقتة في جنوب لبنان تكون تحت إمرته (مجلس الأمن)، وذلك للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما، ومساعدة حكومة لبنان في توفير عودة سلطتها الفعالة في المنطقة، على أن تؤلف القوة من عناصر تابعة لدول أعضاء في الأمم المتحدة؛

"٤ – **يرجو** الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس، خلال أربع وعشرين ساعة، عن تطبيق هذا القرار."

٢ ـ **يقرر** الموافقة على الزيادة الفورية في عديد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان، التي أوصى الأمين العام بها في الفقرة ٦ من تقريره، من ٦ آلاف عنصر إلى ٧ آلاف عنصر تقريباً، من أجل تعزيز العمليات الحالية، وكذلك من أجل جعل المزيد من الانتشار ممكناً وفقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)؛

٣ ـ **يعيد تأكيد** نطاق صلاحيات والمبادىء التي توجه للقوة، كما جاءت في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والذي تمت الموافقة عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، وخصوصاً:

(أ) أن القوة " يجب أن تكون قادرة على العمل كوحدة عسكرية متكاملة وفعالة"؛

(ب) أن القوة "يجب أن تتمتع بحرية التحرك والاتصالات والمرافق الأخرى الضرورية لتأدية مهماتها"؛

(ج) أن القوة "لن تلجأ إلى القوة إلاّ دفاعاً عن النفس"؛

(د) أن "الدفاع عن النفس سيتضمن مقاومة المحاولات التي تتم بوسائل عنيفة لمنعها من تأدية واجباتها بموجب انتداب مجلس الأمن"؛

٤ ـ **يطلب** إلى الأمين العام تجديد جهوده من أجل إعادة تفعيل اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان وإسرائيل المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩، وخصوصاً من

أجل عقد اجتماع مبكر للجنة الهدنة المشتركة؛

٥ ـ **يرجو** الأمين العام مواصلة محادثاته مع الحكومة اللبنانية والأطراف المعنية من أجل تقديم تقرير بحلول ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢ في شأن المتطلبات الضرورية لتحقيق مزيد من التقدم في برنامج مرحلي للنشاطات مع حكومة لبنان؛

٦ ـ **يقرر** أن يبقى ملاحقاً للموضوع، ويدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في شأن الوضع بكامله في غضون شهرين.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٣٣٢، بـ ١٣ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي:

مع القرار: الأردن، إسبانيا، أوغندا، إيرلندا، بنما، توغو، زائير، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأميركية، اليابان.

ضد القرار: لا أحد.

امتناع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بولندا.

قرار رقم ٥٠٩ (١٩٨٢) بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر بقراريه ٤٢٥ (١٩٧٨)، و٥٠٨ (١٩٨٢)،

وإذ يساوره شديد القلق للوضع كما يصفه الأمين العام في تقريره إلى المجلس،

وإذ يؤكد مجدداً الحاجة إلى الاحترام الصارم لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن إطار حدوده المعترف بها دولياً،

١ ـ **يطلب** من إسرائيل أن تسحب جميع قواتها العسكرية فوراً، ومن دون شرط، إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً؛

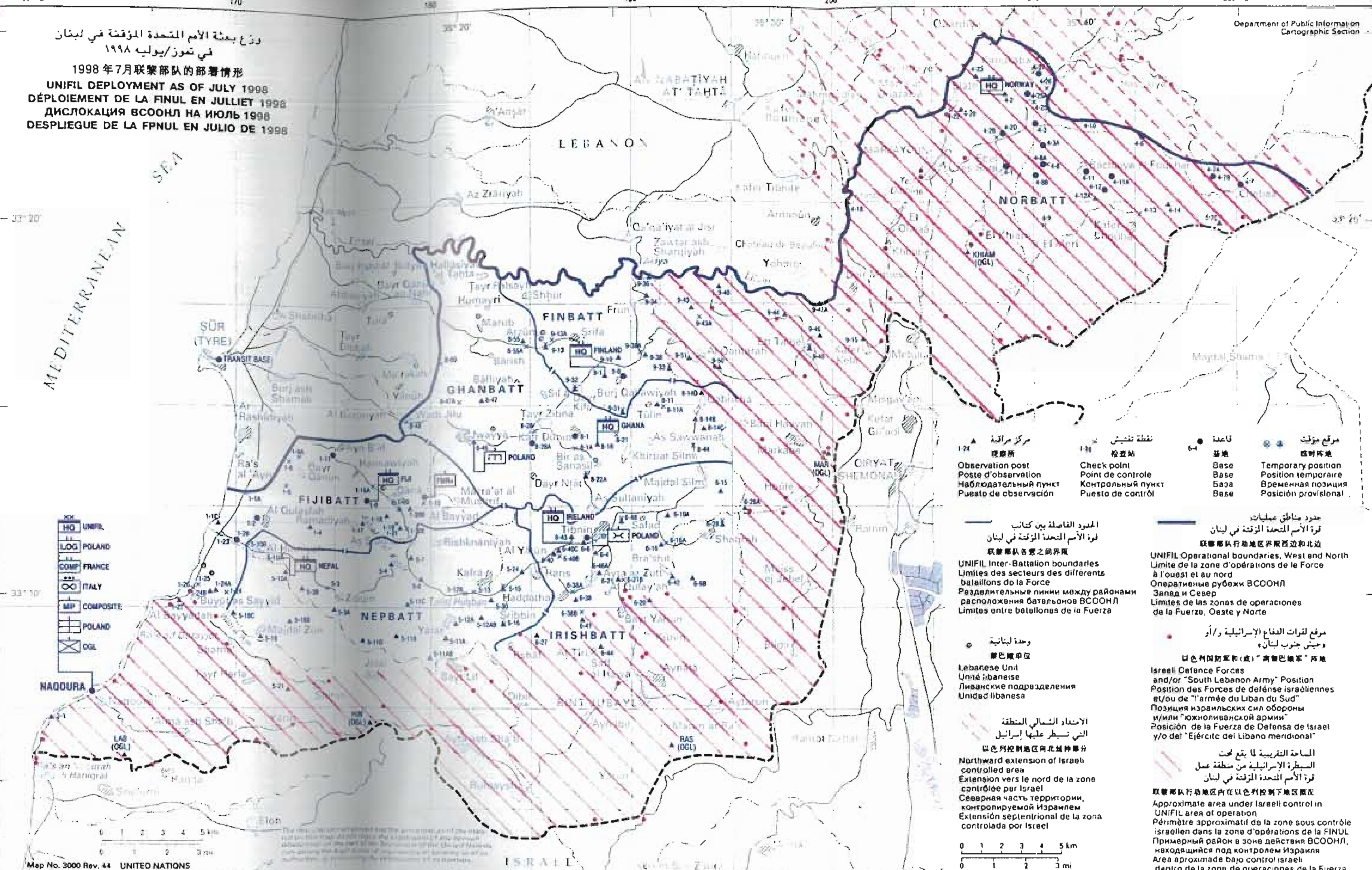
٢ ـ **يطلب** من الأطراف كافة التقيد الصارم بأحكام الفقرة ١ من القرار ٥٠٨ (١٩٨٢) التي دعتها إلى وقف فوري ومتزامن لجميع الأعمال العسكرية داخل

لبنان وعبر الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية ؛

٣ ـ **يدعو** الأطراف كافة إلى أن ينقلوا إلى الأمين العام موافقتهم على هـذا القرار في غضون أربع وعشرين ساعة ؛

٤ ـ **يقرر** أن يبقى ملاحقاً للموضوع.

تبنى المجلس هـذا القرار، في
جلسته رقم ٢٣٧٥ ، بالإجماع.



وزع بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
في تموز/يوليه ١٩٩٨
1998年7月联黎部队的部署情形
UNIFIL DEPLOYMENT AS OF JULY 1998
DÉPLOIEMENT DE LA FINUL EN JUILLET 1998
ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНЛ НА ИЮЛЬ 1998
DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN JULIO DE 1998
Department of Public Information
Cartographic Section
MEDITERRANEAN SEA
LEBANON
ISRAEL
SŪR (TYRE)
TRANSIT BASE
NAQOURA
FINBATT
GHANBATT
FIJIBATT
NEPBATT
IRISHBATT
NORBATT
HQ FINLAND
HQ GHANA
HQ IRELAND
HQ NEPAL
HQ NORWAY
POLAND
KHIAM (OGL)
MAR (OGL)
HIN (OGL)
LAB (OGL)
RAS (OGL)
QIRYAT SHEMONA
HQ UNIFIL
LOG POLAND
COMP FRANCE
ITALY
MP COMPOSITE
POLAND
OGL
مركز مراقبة
观察所
Observation post
Poste d'observation
Наблюдательный пункт
Puesto de observación
نقطة تفتيش
检查站
Check point
Point de contrôle
Контрольный пункт
Puesto de control
قاعدة
基地
Base
Base
База
Base
موقع مؤقت
临时阵地
Temporary position
Position temporaire
Временная позиция
Posición provisional
الحدود الفاصلة بين كتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队各营之间界限
UNIFIL Inter-Battalion boundaries
Limites des secteurs des différents bataillons de la Force
Разделительные линии между районами расположения батальонов ВСООНЛ
Límites entre batallones de la Fuerza
حدود مناطق عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队行动地区界限西边和北边
UNIFIL Operational boundaries, West and North
Limite de la zone d'opérations de la Force à l'ouest et au nord
Оперативные рубежи ВСООНЛ Запад и Север
Límites de las zonas de operaciones de la Fuerza, Oeste y Norte
وحدة لبنانية
黎巴嫩单位
Lebanese Unit
Unité libanaise
Ливанские подразделения
Unidad libanesa
موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية و/أو «جيش جنوب لبنان»
以色列国防军和(或)"南黎巴嫩军"阵地
Israeli Defence Forces and/or "South Lebanon Army" Position
Position des Forces de défense israéliennes et/ou de "l'armée du Liban du Sud"
Позиция израильских сил обороны и/или "южноливанской армии"
Posición de la Fuerza de Defensa de Israel y/o del "Ejército del Líbano meridional"
الامتداد الشمالي المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل
以色列控制地区向北延伸部分
Northward extension of Israeli controlled area
Extension vers le nord de la zone contrôlée par Israël
Северная часть территории, контролируемой Израилем
Extensión septentrional de la zona controlada por Israel
المساحة التقريبية لما يقع تحت السيطرة الإسرائيلية من منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队行动地区内在以色列控制下地区概况
Approximate area under Israeli control in UNIFIL area of operation
Périmètre approximatif de la zone sous contrôle israélien dans la zone d'opérations de la FINUL
Примерный район в зоне действия ВСООНЛ, находящийся под контролем Израиля
Área aproximada bajo control israelí dentro de la zona de operaciones de la Fuerza
0 1 2 3 4 5 km
0 1 2 3 mi
Map No. 3000 Rev. 44 UNITED NATIONS
July 1998

(٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة
بشأن تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)*

١ ـ وُضع هذا التقرير وفق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والذي بموجبه قرر المجلس، بين أمور أخرى، تشكيل قوة من الأمم المتحدة في لبنان، تحت سلطته، وتمنى على الأمين العام أن يقدم له تقريراً عن تطبيق القرار.

التفويض

٢ ـ إن مهمة قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان** هي التالية:

أ) تحدد "القوة" ما إذا كانت أحكام الفقرة ٢ من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن محترمة.

ب) تتثبت "القوة" من انسحاب القوات الإسرائيلية، وتعيد السلام والأمن الدوليين، وتساعد الحكومة اللبنانية في تأمين استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

ج) تقيم "القوة" وتتمركز في منطقة عمليات تحدد في ضوء مقتضيات الفقرة ب أعلاه.

د) تبذل "القوة" كل ما تستطيع لتلافي عودة المعارك، ومن أجل عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بنشاطات عدوانية أياً تكن طبيعة هذه النشاطات.

---

* وثيقة S/12611. مجلس الأمن، وثائق رسمية، السنة الثالثة والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير، آذار/مارس ١٩٧٨ (الأمم المتحدة ـ نيويورك ١٩٧٩). [ترجمة غير رسمية لنص التقرير بالفرنسية].

** FINUL ـ لاحقاً "القوة".

هـ) من أجل تأدية مهمتها، ستتلقى "القوة" مساعدة المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة والمكلفين بأعمال مراقبة خطوط الهدنة. ويتابع هؤلاء عملهم على هذه الخطوط، بعد انتهاء فترة انتداب قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان.

أحكام عامة

٣ - من أجل أن تكون "القوة" فاعلة، ينبغي توفير ثلاثة شروط أساسية. ينبغي أولاً أن تتمتع بثقة مجلس الأمن الكاملة والدائمة، ومساندته التامة. وينبغي ثانياً أن تعمل بالتعاون التام مع جميع الأطراف المعنية. وينبغي ثالثاً أن تعمل كوحدة عسكرية متكاملة وفعالة.

٤ - على الرغم من أن الإطار العام لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (FINUL) لا يقارن بالإطار العام لقوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة (FUNU)، ولقوة الأمم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك (FNUOD). فإن المبادىء الموجهة التي وضعت لهذه العمليات، والتي ثبتت فعاليتها، تصلح لأن تطبق على "القوة" الجديدة. هذه المبادىء الموجهة هي - بعد إجراء التغييرات الضرورية - التالية:

أ) توضع "القوة" تحت إمرة منظمة الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام، وتخضع لسلطة مجلس الأمن. أمّا القيادة الميدانية فيعهد بها إلى قائد يعينه الأمين العام ويوافق عليه مجلس الأمن. إن القائد مسؤول أمام الأمين العام. ويزود الأمين العام مجلس الأمن بالمعلومات الكاملة عن عمل "القوة". وإن جميع المسائل التي قد تؤثر في طبيعة "القوة" واستمرار عملها بفعالية تُعرض على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الملائم بشأنها.

ب) ينبغي أن تتمتع "القوة" بحرية التحرك والاتصال وغير ذلك من التسهيلات الضرورية لتأدية مهماتها. وينبغي منح "القوة" وأفرادها جميع الامتيازات والحصانات التي ينص عليها الميثاق كامتيازات وحصانات للأمم المتحدة.

ج) ستتألف "القوة" من وحدات تقدمها دول محددة، بطلب من الأمين العام. ويتم اختيار الوحدات بالتشاور مع مجلس

الأمن، ومع الأطراف المعنية، آخذين في الاعتبار مبدأ التوازن الجغرافي العادل المتفق عليه.

د) تزود "القوة" بأسلحة دفاعية. وينبغي ألاّ تلجأ إلى القوة إلاّ في حال الدفاع المشروع عن النفس. إن الدفاع المشروع عن النفس سيتضمن مقاومة أية محاولة لمنعها بالقوة من تأدية مهماتها بموجب انتداب مجلس الأمن. وستنطلق "القوة" من افتراض أن فرقاء النزاع سيتخذون كل التدابير الضرورية لضمان التقيد بقرارات المجلس.

هـ) تقوم "القوة" بتنفيذ مهماتها ملتزمةً الحياد التام.

و) يسمي الأمين العام، وفق القاعدة العامة، جهاز الموظفين العاملين في "القوة"، ويختارهم من العاملين حالياً في منظمة الأمم المتحدة. ويخضع هؤلاء الموظفون، طبعاً، لقوانين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنظمتها.

٥ - على غرار جميع عمليات حفظ السلام التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة، فإن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لا تستطيع ولا يجوز أن تضطلع بمسؤوليات هي من اختصاص حكومة البلد الذي تعمل فيه. فهذه المسؤوليات يجب أن تضطلع بها السلطات اللبنانية المختصة. ويفترض أن تتخذ الحكومة اللبنانية الإجراءات اللازمة للتعاون مع "القوة" في هذا المجال. ويجدر التذكير بأن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ستعمل في منطقة مكتظة بالسكان.

٦ - أتصور أن "القوة" ستقوم بعملها على مرحلتين. في المرحلة الأولى تتثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية. وبعد ذلك تقيم منطقة عمليات، كما جرى تحديدها، وتحافظ عليها. ومن أجل ذلك، ستراقب وقف الأعمال العدوانية، وتضمن هدوء منطقة العمليات، وتراقب أي تحرك، وتتخذ كل التدابير المعتبرة ضرورية لتأمين العودة الفعلية للسيادة اللبنانية.

٧ - من المفهوم أن "القوة" أُنشئت كتدبير موقت ريثما تضطلع الحكومة اللبنانية بمسؤولياتها كاملة في الجنوب اللبناني. إن إقدام مجلس الأمن على إنهاء تفويض قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لن يؤثر في استمرار عمل لجنة الهدنة الإسرائيلية - اللبنانية المشتركة، بحسب ما جاء في قرار المجلس بهذا الشأن [أنظر S/10611 تاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٢].

٨ - من أجل تسهيل مهمة قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان، وخصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية والمسائل المتعلقة بذلك، قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع إسرائيل ولبنان كتدبير أولي لتطبيق قرار مجلس الأمن. ومن المفترض أن يقدم الطرفان الدعم الكامل لقوة الأمم المتحدة، لهذا الغرض.

خطة العمل المقترحة

٩ - إذا قبل مجلس الأمن المبادىء والشروط المذكورة أعلاه، فإنني أنوي اتخاذ الإجراءات التالية:

أ) سوف أصدر تعليمات إلى الجنرال Ensio Siilasvu، المنسق الرئيسي لمهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط، أن يتصل مباشرة بالحكومتين الاسرائيلية واللبنانية وأن يشرع في إجراء محادثات مع ممثليهما للاتفاق على كيفية انسحاب القوات الإسرائيلية، وإقامة منطقة عمليات الأمم المتحدة. وينبغي ألاّ يؤخر ذلك على الإطلاق تشكيل "القوة".

ب) في انتظار تعيين قائد "القوة"، أقترح تعيين الجنرال E. A. Erskine، رئيس أركان قوات الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، قائداً موقتاً. وفي انتظار وصول الوحدات الأولى لـ"القوة" فإنه [الجنرال إرسكين] سيقوم بمهماته بمساعدة عدد من المراقبين العسكريين للهدنة. وفي الوقت نفسه، ستتخذ تدابير لترتيب وتأمين الوصول السريع لوحدات "القوة" إلى المنطقة.

ج) من أجل أن تتمكن "القوة" من القيام بمسؤولياتها، نعتقد أنه يجب أن تتألف، تمهيدياً، من خمس كتائب على الأقل، وتضم الكتيبة نحو ستمئة من الضباط والجنود، إضافة إلى الوحدات اللوجستية اللازمة. ويمثل ذلك قوة تعدادها أربعة آلاف رجل.

د) أخذاً بعين الاعتبار المبادىء المذكورة في الفقرة ج من البند ٤ أعلاه، فإنني أستقصي، بصورة أولية، إمكان استقدام وحدات من دول ملائمة.

هـ) بسبب صعوبة الحصول على وحدات لوجستية، وبسبب ضرورة

التوفير، أنوي تفحص إمكان استخدام الترتيبات اللوجستية المتوافرة وتدعيمها. وإذا تبين أن ذلك غير ممكن، ينبغي البحث عن ترتيبات أخرى ملائمة.

و) من المقترح أيضاً إلحاق عدد ملائم من مراقبي لجنة الهدنة بقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لمساعدتها في تأدية مهمتها، كما هو الحال بالنسبة إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة.

ز) من المقترح أن تكون الفترة الأولية لتمركز "القوة" في المنطقة ستة أشهر.

تقدير النفقات وطريقة التمويل

١٠ - ثمة الآن عناصر مجهولة. وبحسب التجربة المستفادة، والمبالغ المقدرة لقوات حفظ السلام الأخرى، ذات المهمات المماثلة، فإن أفضل تقدير أولي ممكن هو في حدود ٦٨ مليون دولار، نفقات قوة مؤلفة من أربعة آلاف من الضباط والجنود لفترة ستة أشهر. ويشمل هذا المبلغ النفقات الأولية لتمركز "القوة" (باستثناء النفقات الأولية للنقل الجوي) أي ٢٩ مليون دولار، ونفقات العمل لفترة ستة أشهر وهي ٣٩ مليون دولار.

١١ - إن نفقات "القوة" تعتبر جزءاً من نفقات المنظمة، وينبغي أن يتحملها الأعضاء، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق.

(٦) حديث صحافي لوزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق موردخاي، عن استعداد إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥* [مقتطفات]

س ـ اشتد النقاش الداخلي في الآونة الأخيرة في إسرائيل، حول ضرورة الانسحاب من جانب واحد من الشريط الحدودي في الجنوب اللبناني، ليشمل قيادة الجيش الإسرائيلي. هل من شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيير في موقفك وموقف الحكومة إزاء هذا الموضوع؟

ج ـ تمت بلورة سياستنا الراهنة في لبنان في أواخر العام ١٩٨٤ مع انتهاء الحرب في لبنان بحيث اتضح لنا آنذاك أن لبنان ليس معنياً وربما غير قادر على التوصل إلى اتفاقية مع إسرائيل تتيح المجال أمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، أو اتفاقية على غرار معاهدة السلام تقريباً التي أبرمت في السابع عشر من شهر مايو "أيار" العام ١٩٨٣ أو تسوية ذات صبغة أمنية بحتة كالتي جرت بصددها محادثات عقيمة في الناقورة أواخر العام ١٩٨٤ وعلى أساس ذلك قررت حكومة الوحدة الوطنية آنذاك، في الرابع عشر من كانون الثاني "يناير" ١٩٨٥ إجلاء معظم الوحدات العسكرية الإسرائيلية من لبنان مع مواصلة العمل على مكافحة الإرهاب من خلال فعاليات أمنية متواصلة لجيش الدفاع وجيش لبنان الجنوبي في حزام على امتداد الحدود المشتركة يدعى "المنطقة الأمنية". مبدأ "المنطقة الأمنية"، هذا الذي استهدف، من وجهة النظر الإسرائيلية، ضمان الأمن للجليل وسلامة المواطنين على جانبي الحدود، تبنته حكومات إسرائيل المتعاقبة من اليمين ومن اليسار على حد سواء منذ ذلك العام وحتى يومنا هذا، وإذا كانت هناك إمكانية لتغيير السياسة الراهنة فهذا مشروط بالتوصل إلى حل يلتزم بموجبه لبنان الحفاظ على الأمن والهدوء داخل حدوده بما في ذلك الجنوب. كل اتفاق يضمن أمن شمال إسرائيل سيكون موضع بحث رصين جداً.

س ـ ولكن هذه السياسة فشلت، لماذا لا يتم تغييرها؟

* المصدر: "الوطن العربي" (باريس)، العدد ١٠٨٧، ١٩٩٨/١/٢، ص ٤. وقد أجرت الحديث عبير عقل.

ج ـ لا اعتقد بأن هذه السياسة فشلت، بل على العكس، ذلك أننا تمكنا على مدى الأعوام الاثني عشر الماضية، وما زلنا، من ضمان أمن سكان قرى الجليل الحدودية وتوفير ظروف حياتية يومية هادئة على فترات طويلة، وفي الوقت ذاته وفرت هذه السياسة حياة طبيعية وانفتاحاً اقتصادياً للسكان اللبنانيين الذين يعيشون في المنطقة الأمنية إضافة إلى علاقات حسن الجوار القائمة على جانبي الحدود، صحيح أن الازدهار الاقتصادي هذا منوط بدفع ثمن باهظ وأحياناً مؤلم يتمثل في الإصابات بالأرواح في صفوف جيش الدفاع وجيش لبنان الجنوبي بيد أنني شخصياً لا أرى بديلاً أمنياً آخر يضمن الأمن والأمان والحياة الطبيعية على امتداد حدودنا الشمالية. فعليه لا أرى إمكانية لتغيير هذه السياسة، اللهم ذلك البديل الذي يعتمد على اتفاق يؤدي إلى انتشار الجيش اللبناني وبسط مسؤوليته على الجنوب مع الحفاظ على الأمن وحقوق سكان المنطقة و "جيش لبنان الجنوبي".

س ـ رغم ذلك نجد أن النقاش الداخلي في إسرائيل آخذ بالتصاعد ليس فقط على المستويين السياسي والشعبي إنما في الجيش الإسرائيلي هناك علامات استفهام كثيرة حول السياسة الإسرائيلية في لبنان؟

ج ـ بالفعل هناك جدل شعبي وسياسي حول سياسة إسرائيل في لبنان وتماماً كما نشهد نقاشات ساخنة بصدد قضايا أخرى تتعلق بالشؤون الخارجية والأمنية، وهذا يجسد بوضوح حرية التعبير القائمة في مجتمعنا، لكني مع ذلك أقترح على لبنان وسورية عدم المبالغة في فهم مغزى هذا النقاش الدائر في مجتمع ديمقراطي ومنفتح، وعدم إيهام نفسيهما بأنه عن طريق القيام بعمليات إرهابية ضدنا يستطيعان إرغام إسرائيل على القبول بمواقف لا تتلاءم مع مصالحها الأمنية وأمر كهذا لم يحدث في السابق ولن يحدث مستقبلاً.

س ـ الموقف اللبناني واضح ويرتكز على أساس المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ نصاً وروحاً وبدون شروط مسبقة، لماذا إذن ترفضون القيام بانسحاب غير مشروط من جانب واحد حتى الحدود الدولية كما ينص عليه القرار ٤٢٥؟

ج ـ الانسحاب أحادي الجانب دون ترتيبات أمنية، لن يضع حداً للعمليات الإرهابية المنفذة من الأراضي اللبنانية وأنا أراقب عن كثب التصريحات التي تدلي بها شخصيات لبنانية وسورية والتي يوضحون فيها المرة تلو الأخرى بأنه في حال

انسحبت إسرائيل إلى الحدود اللبنانية فإن الحكومة اللبنانية غير قادرة على ضمان أمن إسرائيل وبصراحة فإن لبنان عاجز عن القيام بذلك دون إذن مسبق من سورية كما أننا نسمع بأن منظمة "حزب الله" تعتبر الجليل بمثابة شمالي فلسطين، علماً بأن رؤساء هذه المنظمة وفي مقدمتهم الأمين العام الشيخ نصر الله يوضحون بأنهم سيواصلون عملياتهم "الإرهابية" ضد إسرائيل حتى تحرير "فلسطين" ناهيك عن تقديمهم المساعدة والدعم اللازمين للمنظمات الإرهابية الفلسطينية. لماذا إذن ينبغي علينا تمكين "حزب الله" من مواصلة نشاطه الإرهابي من بنت جبيل أو من الخيام أو قرى لبنانية أخرى متاخمة للحدود؟ لماذا يجب علينا التفريط أو هل يخطر ببال أي كان أن نعرض سلامة جنود جيش لبنان الجنوبي البواسل الشجعان لخطر التهديد من قبل حزب الله، علماً بأن هؤلاء الجنود وجميع السكان اللبنانيين في المنطقة الأمنية، يقيمون على مدى عشرين عاماً ونيف علاقات حسنة وعادية مع جيرانهم وراء الحدود على مدى السنوات العشرين الفائتة كما هو عليه الحال بين الدول التي تنشد السلام.

إننا سنواصل محاربة الإرهاب من لبنان دون كلل أو ملل حتى يتم التوصل إلى اتفاقات تشكل بديلاً أفضل للحفاظ على سلامة الجليل وضمان أمن أفراد "جيش لبنان الجنوبي" والمواطنين في المنطقة الأمنية وأنا أعتقد بأن هذه المطالب معقولة وتلزم أية حكومة بالإصرار على تنفيذها. وهنا نود أن نشدد من جديد على أنه ليس لدينا أية مصالح في لبنان ما عدا المصلحة الأمنية، وأننا لا نريد التواجد على الأرض اللبنانية، من هنا فإذا رغب لبنان فلا مانع من التوصل إلى اتفاق محترم للجميع.

س - إن قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ واضح ويطالبكم بالانسحاب بصورة قاطعة.. لماذا بالواقع ترفضون تنفيذ هذا القرار والانسحاب دون أي شرط كان؟

ج - قد يكون ذلك سبقاً صحفياً بالنسبة إليك! إسرائيل مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ ليس من اليوم والأمس فقط، وأنتهز هذه الفرصة لتوضيح هذه الأمور بصورة مفصلة، إن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي أُقر في ١٩ آذار "مارس" العام ١٩٧٨ لا يطالب بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي دون شروط، فإذا قرأت جيداً هذا القرار تجدين أنه قرار متوازن ويشتمل على عدة عوامل يتصل الواحد بالآخر: ففي الجزء الأول من القرار هناك دعوة لانسحاب جيش الدفاع من المناطق التي تواجد فيها بعد عملية "الليطاني" لكن في السياق تحدث القرار عن تشكيل

قوات دولية "اليونيفيل" بهدف "إعادة السلام والأمن الدولي" بين البلدين ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها في المنطقة، لذا لا يمكن التطرق إلى الجزء الأول من القرار وتجاهل الجزء الثاني. بدون "إعادة السلام والأمن الدولي" "والإشارة هي طبعاً بين البلدين"، كما أنه دون عودة السيطرة القوية للحكومة اللبنانية على الأرض فإنه ليس من المعقول ولا يمكن تنفيذ الانسحاب أحادي الجانب كما يطالب لبنان وفقاً لمفهومه الضيق لقرار مجلس الأمن ٤٢٥. لذا فمن أجل إخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان لا بد من "إعادة السلام والأمن الدولي" كما نص عليه القرار وأنا شخصياً أعرف سبيلاً واحداً لتحقيق هذا الهدف وهو منع الإرهاب ووقف دائرة العنف ووقف العمليات ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتوفير الظروف والمناخ الملائمين لضمان حياة طبيعية وعلاقات حسن الجوار على جانبي الحدود وتعاون مشترك بين جيش الدفاع والجيش اللبناني لمكافحة الإرهاب والعنف. هناك عامل آخر ينبغي الإشارة إليه وهو أن سورية، مع مزيد الأسف، تتخذ سياسة مستهترة بحيث تشجع لبنان على المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ وفي الوقت ذاته تحظر عليه اتخاذ خطوات عملية لإعادة الأمن والسلام كما ينص عليه القرار، ونحن نتذكر جيداً الضجة التي أثيرت بين بيروت ودمشق في أعقاب قرار رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري إرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى المنطقة الواقعة جنوبي الليطاني إثر عملية "تسديد الحساب" حيث تم منعه من قبل سورية.

س - بأية شروط إذن ستوافق إسرائيل على الانسحاب من لبنان؟

ج - السؤال عما إذا كانت إسرائيل مستعدة لإخراج جيش الدفاع من لبنان ليس في محله، ذلك أن إسرائيل أعلنت مراراً وتكراراً أنه ليست لها أية مطامع إقليمية في لبنان والأنباء التي تتناقلها وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى عن نية إسرائيل وضع اليد على مياه نهر الليطاني ليست سوى حرب نفسية رخيصة، وأنا شخصياً أعلنت أكثر من مرة أنني لا أحبذ بقاء جيش الدفاع في لبنان وأنه لو وجد بديل أمني أفضل للحفاظ على سلامة القرى الشمالية لكنت قد تبنيته على الفور وليس لدي أدنى شك بأن باقي أعضاء الحكومة سيؤيدونه أيضاً. نحن مستعدون للتوصل حتى مع حكومة لبنان، بدعم سوري، إلى ترتيبات أمنية انتقالية، حتى إذا كانت غير مندرجة في إطار اتفاقية سلام شاملة، هذه الترتيبات الانتقالية ستضع حداً لدائرة العنف في جنوب لبنان وتشكل بمثابة خطوة حسنة نحو بناء الثقة من شأنها

تذليل العقبات أمام استئناف المفاوضات على المسار الإسرائيلي ـ السوري والمسار الإسرائيلي ـ اللبناني. هذه الترتيبات الأمنية ستضمن دون شك سلامة السكان على جانبي الحدود وتمنح رداً شافياً للمطالب الأمنية الإسرائيلية من جهة والمطالب اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ وبسط السيادة اللبنانية على المنطقة الأمنية من جهة ثانية وهكذا تجدين بنفسك أنني لا أخشى من الكلمات الثلاث "قرار مجلس الأمن ٤٢٥" فهذه الكلمات ليست غير مقبولة، ومن جانبي أكرر وأقول إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ هذا القرار بحذافيره وليس على أساس تفسير هادف وأحادي الجانب.

س ـ هل لديك أفكار محددة أكثر عن طبيعة وتفاصيل الترتيبات الأمنية الانتقالية التي تحدثت عنها؟

ج ـ نعم بالطبع، ترتيبات من هذا القبيل يجب أن تتضمن وقفاً نهائياً للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، تفكيك البنية العسكرية للمنظمات الإرهابية، ضمان سلامة أفراد "جيش لبنان الجنوبي" والمواطنين اللبنانيين في "المنطقة الأمنية" وفي منطقة جزين، انتشار قوات كافية وناجحة ذات صلاحيات واسعة من الجيش اللبناني في الجنوب وإن دعت الضرورة لمساهمة قوات دولية في تعزيز الأمن، فإننا على استعداد لمناقشة الموضوع، تحقيق السيادة الكاملة للحكومة اللبنانية في جنوب لبنان وإخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة. هذه هي العوامل الحقيقية بالنسبة للترتيبات التي لن نجد صعوبة في بلورتها نحو ترتيبات أمنية انتقالية عن طريق الحوار الموضوعي، بصورة مباشرة أو بوساطة طرف ثالث.

س ـ لكن الحكومة اللبنانية تعاود الحديث عن أنكم ستطرحون أيضاً مطالب تمس بالسيادة اللبنانية، فعلى سبيل المثال يقول وزير الخارجية اللبناني فارس بويز إن إسرائيل تطالب بفرض رقابة على تشكيلة وحدات الجيش اللبناني التي ستنتشر في الجنوب اللبناني، وكذلك إبقاء نقاط استكشاف ورقابة في المنطقة التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي إضافة إلى إنشاء لواء لجيش لبنان الجنوبي داخل الجيش اللبناني وخطوات مماثلة من شأنها المس بالسيادة اللبنانية.

ج ـ إن ادعاءات وزير الخارجية فارس بويز لا تستند إلى أي أساس من الصحة، وتهدف إلى وضع العقبات أمام الحوار بين إسرائيل ولبنان، وعندما تباشر الحكومة

اللبنانية بحوار حقيقي وموضوعي معنا سيتبين لها بسرعة أننا لسنا معنيين بالمس بالسيادة اللبنانية أو بالمصالح اللبنانية وأنها تتمكن من بسط سيادتها في الجنوب اللبناني وتحقيق مصالحها الوطنية في إطار الترتيبات الأمنية.

[.......]

س ـ وزير الأمن الداخلي كهلاني ومسؤولون إسرائيليون آخرون اقترحوا توجيه ضربة للبنية التحتية في لبنان كرد فعل على عمليات "المقاومة" كيف تنظر إلى هذه الاقتراحات؟

ج ـ لا أنوي الكشف عن الخطط العسكرية لجيش الدفاع في وسائل الإعلام، يكفي أن أقول بالنسبة لهذا الموضوع إننا نبدي قدراً كبيراً من ضبط النفس والتروي إزاء الحكومة اللبنانية، وأقترح على الزعامة في بيروت عدم الاعتماد على هذا الاتجاه لفترة طويلة، إلى جانب وجوب الامتناع عن تقديم الدعم للمنظمات الإرهابية أو السماح لها بجر لبنان إلى مواجهات مباشرة مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

س ـ خلال زيارتكم الأخيرة لباريس اقترحتم على حكومة فرنسا المساهمة في القوات الدولية في جنوب لبنان بغية تسهيل عملية الانسحاب الإسرائيلية من المنطقة، هل ما زالت هذه المقترحات قائمة؟

ج ـ بادىء ذي بدء أؤكد مجدداً بأن فكرة انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الجنوب اللبناني غير واردة بالحسبان في المرحلة الراهنة، ولكننا مع ذلك نعتقد بأن القوة الرئيسية المسؤولة عن فرض النظام العام والأمن في الجنوب اللبناني هي جيش لبنان، إلا إنه إذا دعت حاجة الجيش اللبناني لمساعدة، ولفترة ما، من قبل قوات دولية كجزء من ترتيبات إسرائيلية ـ لبنانية، فإننا سننظر بإيجاب إلى انضمام فرنسا أو دول أخرى للجهود المبذولة لإعادة الهدوء إلى جنوب لبنان.

[.......]

(٧) رسالة الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، إلى الأمين العام
٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨٭

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان (S/1998/7)، التي يطلب فيها تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وكما حدث في مناسبات سابقة، وآخرها في رسالتنا إليكم المؤرخة ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٧ (S/1997/603)، لا يسعني إلا أن أرد على عدد من النقاط الخاطئة والضللة الواردة في رسالة لبنان.

إن منشأ هذه الأفكار الخاطئة هو عدم الاعتراف بحقيقة بسيطة ألا وهي أن السبب الأساسي للحالة المتقلقلة في جنوب لبنان يكمن في النشاط الإرهابي الأثيم الذي يمارسه حزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية، اللبنانية منها والفلسطينية، التي تعمل تحت مظلته. والحكومة اللبنانية ليست فقط عاجزة عن منع استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على إسرائيل أو غير مستعدة لذلك، وإنما تقوم أيضاً بدعم هذا النشاط وتشجيعه، بالاشتراك مع دول أخرى معروفة بتأييدها للإرهاب الدولي، في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذه الظروف، لا تملك إسرائيل سوى أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس بغية حماية أرواح السكان المدنيين في مدنها وقراها الشمالية. وقد أوضحت إسرائيل مراراً أن ليس لديها مطالب أو أطماع إقليمية في جنوب لبنان، وأنه لو امتثلت حكومة لبنان لالتزامها بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على إسرائيل لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة.

وفي هذا السياق، أود أن أوضح موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار، كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه مؤخراً مجلة الوطن العربي. بيد أن القرار ٤٢٥

٭ المصدر: مجلس الأمن، S/1998/75, 27 January 1998.

(١٩٧٨) لا يطلب انسحاباً غير مشروط؛ وإسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصاً صريحاً، وهي "إعادة السلم والأمن الدوليين" و"مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة". وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، فيما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة.

ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار للتوصل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين. ولو أنفقت حكومة لبنان الطاقة التي تبذلها في الوقت الراهن لنشر المعلومات الضللة، بدلا من محاربة الأنشطة الإرهابية داخل أراضيها ومباشرة مفاوضات وجها لوجه، لتحسنت آفاق السلام على طول حدودنا تحسناً كبيراً.

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير دوري غولد
المثل الدائم

(٨) إحصاء الجيش الإسرائيلي للقتلى والجرحى من جنوده في لبنان، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٨*

الجيش الإسرائيلي
قتلى خلال العمليات في لبنان
١٩٨٢ ـ ١٩٩٨

إحصاءات محدثة، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

السنة	عدد الجنود القتلى
حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٢ **	٣٤٩
أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ أيار/مايو ١٩٨٥ ***	٣٠٦
حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	٢
١٩٨٦	٨
١٩٨٧	١٨
١٩٨٨	٢٠
١٩٨٩	٣
١٩٩٠	٧
١٩٩١	١٠
١٩٩٢	١٣
١٩٩٣	٢٦
١٩٩٤	٢١
١٩٩٥	٢٣
١٩٩٦	٢٦
١٩٩٧	٣٩
١٩٩٨ (كانون الثاني/يناير ـ ٧ تشرين الأول/أكتوبر)	١٥****
المجموع	٨٨٦

* المصدر: Israel Defense Forces, Spokesperson's Office, Information Branch (1998) http://www.idf.il/English/FACTSS/killed.htm

** خلال حرب "سلامة الجليل".

*** خلال انتشار الجيش الإسرائيلي في لبنان بعد الحرب.

**** اثنان قتلا في حوادث خلال قيامهما بمهماتهما.

الجيش الإسرائيلي
جرحى خلال العمليات في لبنان
١٩٨٢ ـ ١٩٩٨

إحصاءات محدثة، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

السنة	عدد الجنود الجرحى
حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٢ *	٢١٢٧
أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ أيار/مايو ١٩٨٥ **	١٧٥٦
حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	١٩٣
١٩٨٩	٣٠
١٩٩٠	١٤
١٩٩١	١٩
١٩٩٢	٤٨
١٩٩٣	٦٧
١٩٩٤	٥٨
١٩٩٥	٩٨
١٩٩٦	٩٨
١٩٩٧	٩٨
١٩٩٨ (كانون الثاني/يناير ـ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)	٩٥
المجموع	٤٧٠١

* خلال حرب "سلامة الجليل".

** خلال انتشار الجيش الإسرائيلي في لبنان بعد الحرب.

المَراجْع

أولاً: المخطوطات

- جابر، منذر. "المنطقة المحتلة في الجنوب اللبناني" (تصدر قريباً). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الخالدي، محمد علي (إعداد). ملف عن مخيمات الفلسطينيين في لبنان. بيروت: محفوظات مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. "الأحداث اللبنانية في الصحف الإسرائيلية". خمسة ملفات، ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ــ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. بيروت: محفوظات مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ثانياً: الصحف والمجلات

- "الأهرام"، القاهرة.
- "بيروت المساء".
- "حاليات"، بيروت.
- "الحياة"، لندن.
- "السفير"، بيروت.
- "الشراع"، بيروت.
- "الطريق"، بيروت.
- "الفكر الاستراتيجي العربي"، بيروت.
- "القدس العربي"، لندن.
- "مجلة الدراسات الفلسطينية"، بيروت.
- "المستقبل"، بيروت.
- "الموقف"، بيروت.
- "النهار"، بيروت.
- "النهار العربي والدولي"، بيروت.
- "النور"، لندن.
- "الوطن العربي"، باريس.
- "اليوم السابع"، باريس.

- Alia, Josette. "Liban: ce que Sharon ne dira jamais." *Le Nouvel observateur*, Paris, no. 939, 6-12 Novembre 1982, pp. 66-71.
- *Confluences méditerranée*, Paris, no. 26, Été 1998, pp. 90-92.
- *Revue d'études palestiniennes*, Paris, no. 16, Été 1985.

ثالثاً: الكتب

- البطل، يولا (إعداد)؛ محمود سويد (إشراف). "الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢: مقالات ووقائع ووثائق مختارة من مصادر عبرية". ملف محدود التوزيع. نيقوسيا (قبرص): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
- بن ـ غوريون، دافيد. "يوميات الحرب، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩". ترجمه عن العبرية سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.
- تويني، غسان. "١٩٨٢ عام الاجتياح: المراسلات الدبلوماسية والوثائق والنصوص" (من محفوظات غسان تويني). بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨.
- تويني، غسان. "القرار ٥٢٤: المراسلات الدبلوماسية" (من محفوظات غسان تويني). بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٦.
- الجمهورية اللبنانية. "وثائق اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية"، كتاب أبيض. بيروت: وزارة الخارجية ـ وزارة الإعلام، ١٩٨٣.
- "جنوب لبنان: مأساة وصمود". دراسة وثائقية نشرت في إطار الحملة الإعلامية العالمية لنصرة جنوب لبنان التي رعتها جامعة الدول العربية. بيروت، ١٩٨١.
- حسين، عدنان السيد. "الاحتلال الإسرائيلي في لبنان". بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.
- حلو، شارل. "حياة في ذكريات". بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٥.
- حمدان، الدكتور هشام. "القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان". بيروت، باريس: دار عويدات الدولية، ١٩٩٣.
- الخالدي، وليد. "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
- خليفة، د. عصام كمال. "الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨ ـ ١٩٣٦)". بيروت: لا ناشر، ١٩٨٥.
- رابطة أبناء حولا. "حولا الشهيدة". لا مكان: رابطة أبناء حولا، ١٩٩٨.
- سلمان، رضى (إعداد). "إسرائيل: أحداث ومواقف ١٩٨٤". نيقوسيا (قبرص): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥.

- سلمان، رضى (إعداد). "إسرائيل: أحداث ومواقف ١٩٨٥". نيقوسيا (قبرص): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨.
- سلمان، رضى (إعداد)؛ محمود سويد (إشراف). "الحرب الإسرائيلية في لبنان: الاحتلال والمواجهة ١٩٨٣ ـ وجهات نظر إسرائيلية من مصادر عبرية". ملف محدود التوزيع. نيقوسيا (قبرص): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥.
- سلمان، رضى ورندة شرارة ويولا البطل (إعداد). "إسرائيل وتجربة حرب لبنان: تقويمات خبراء إسرائيليين". نيقوسيا (قبرص): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.
- سويد، محمود. "الصراع على أرض التسوية الإسرائيلية، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨". بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.
- سويد، ياسين. "عملية الليطاني ١٩٧٨: نظرة استراتيجية". بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢.
- شاريت، موشيه. "يوميات شخصية". ترجمه عن العبرية أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
- شمس الدين، محمد مهدي. "المقاومة في الخطاب الفقهي السياسي". بيروت: مركز التوثيق في الجامعة الإسلامية في لبنان، ١٩٩٨.
- صفا، محمد. "الرهائن اللبنانيون والعرب في السجون الإسرائيلية". بيروت: لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين، ١٩٨٥.
- غانم، محمد (إعداد). "المنطقة الجنوبية المحتلة: قضية شعب وأرض". بيروت: هيئة إنماء المنطقة الحدودية، دار القصر للطباعة، ١٩٩١.
- فاعور، الدكتور علي. "جنوب لبنان: الطبيعة والإنسان". الجزء الأول. بيروت: دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
- فضل الله، حسن. "حرب الإرادات: صراع المقاومة والاحتلال الإسرائيلي في لبنان". بيروت: دار الهادي، ١٩٩٨.
- فضل الله، حسن. "الخيار الآخر: حزب الله، السيرة الذاتية والموقف". بيروت: دار الهادي، ١٩٩٤.
- قبيسي، الدكتور محمد (إعداد وتوثيق). "جنوب لبنان: دليل عام لمدنه وقراه". بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

- كوراني، محمد. "الجذور التاريخية للمقاومة الإسلامية في جبل عامل". بيروت: دار الوسيلة، ١٩٩٣.
- لانغر، فيليتسيا. "الغضب والأمل: مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال" (مذكرات). نيقوسيا (قبرص): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.
- مجلس النواب اللبناني. "الجرائم الإسرائيلية في لبنان". بيروت: مجلس النواب، ١٩٩٨.
- مجلس النواب اللبناني. "حروب إسرائيل ضد لبنان: نصوص ودراسات". بيروت: مجلس النواب، ١٩٩٧.
- مركز التوثيق والبحوث اللبناني (سادر). "المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية". بيروت: مركز التوثيق والبحوث اللبناني (سادر)، ١٩٨٤.
- المركز العربي للمعلومات. "لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥: الاعتداءات الإسرائيلية: يوميات، وثائق، مواقف". بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٦.
- مروة، كريم. "المقاومة". بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. "اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي"، المجلد الثاني ١٩٧٥ - ١٩٨١، والمجلد الثالث ١٩٨٢ - ١٩٨٦. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
- وزارة الإعلام اللبنانية. "الجنوب اللبناني ١٩٤٨ - ١٩٨٦: حقائق وأرقام". بيروت: وزارة الإعلام - مديرية الدراسات والمنشورات، ١٩٨٦.

- Corm, Georges. *Le Proche-Orient éclaté*. Paris: La Découverte, 1984.
- Grech, Alain et Dominique Vidal. Les 100 portes du Proche - Orient. Paris: Les Editions de l'Atelin, 1996.
- Halevy, Ilan. *Israel de la terreur au massacre d'État*. Paris: Papyrus, 1984.
- Kapeliouk, Amnon. *Sabra et Chatila, enquête sur un massacre*. Paris: Le Seuil, 1983.

المؤلف

محمود سويد:
- مدير مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت (١٩٨٢ ـ).
- رئيس التحرير المشارك لمجلة الدراسات الفلسطينية (١٩٩٠ ـ).
- رئيس تحرير نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (١٩٧١ ـ ١٩٨٨).
- عمل سابقاً في حقلي الصحافة والمحاماة.
- له العديد من الدراسات في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، منها عن الجنوب اللبناني:
  - «سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض» (إعداد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٦.
  - «حرب الأيام السبعة على لبنان» (إعداد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣.

الكتاب

يتألف هذا الكتاب من فصل أول، مشهد عام مكثف وموثق عن الأحداث التي عاشها الجنوب اللبناني طوال نصف قرن، وفصل ثان عن مشاريع إسرائيل للانسحاب من الجنوب ودراسة للقرار ٤٢٥ ومواقف الأطراف الرئيسية (إسرائيل، لبنان، سورية، إيران، الولايات المتحدة، أوروبا، الأمم المتحدة). وفي الكتاب ثلاث خرائط، وثمانية ملاحق تضم مجموعة وثائق مهمة عن تطور الصراع في الجنوب.

$ 5.00